

عبد الرحمن الراضي

الزعيم الشائر

أحمد عرابي



لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا لئراناً
وعقاراً. فوالله الذي لا إله إلا هو إننا
سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم.
أحمد عرابي

0217487



Biblioteca Alexandrina

اهداءات ٢٠٠١

١. صلاح راتب

القاهرة

الزعيم الشائر
محمد عراقي

بقلم
عبد الرحمن الرافعي

دار ومطابع الشعب

” ” الطبعة الثالثة

نحمد الله اذ ها هو كتاب احمد عرابى الزعيم الثائر فى طبيعته
الثالثة كما خرج فى طبعتيه السابقتين تماما - والطبعة الاولى
صادرهما الملك السابق فاروق قبل ثورة ٢٣ يوليو ولاقى والعنا
المغفور له الاستاذ عبد الرحمن الرافعى متاعب جسيمة عند
ما اخرج هذا الكتاب فى حينه - وها هى دار الشعب تعيد طبعه
بمناسبة ذكرى وفاة عرابى اذ لاقى ربه يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩١١
عليه وعلى شهداء الوطنية رحمة الله ورضوانه .

« كريمات المؤلف »

عبد الرحمن الرافعى

سبتمبر سنة ١٩٦٨

مقدمة

أن سيرة أحمد عرابي - زعيم الثورة العرابية - قد اختلف فيها الرواة والمؤرخون ، والكتاب والمؤلفون ، بين قادح ومادح ، وانصار وخصوم ، وقد عرضت لها في كتاب « الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي » ، ولكنها متناثرة بين فصوله وابحائه ، فرايت أن اضع كتابا خاصا عن هذه السيرة ، وهو الذي اقدمه اليوم (✽)

والمنهج الذي اتبعته في الترجمة لعرابي هو أن اذكر ما له وما عليه ، لأن تاريخه ليس كله محاسن ، ولا كله مآخذ ، بل تجتمع فيه المحاسن والاضداد ، وخير التراجم ما يتناول شخصية المترجم من نواحيها المختلفة ، والمتباينة أحيانا .

تولى عرابي زعامة الجيش وزعامة الأمة في فترة من أهم فترات التاريخ المصري الحديث ، فهو جدير بأن يوفى حقه من الدراسة والتدوين .

وعندي أن لسيرته منذ تولى الزعامة مرحلتين ، فالأولى هي المرحلة الموفقة في تاريخ الثورة العرابية ، إذ ظفرت فيها الأمة بالنظام الدستوري وتقرير حقوقها السياسية ، وكان لعرابي الفضل الأول في هذا الظفر القومي ، وتبدأ المرحلة الثانية من تنحية شريف

(✽) صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في يناير سنة ١٩٥٢ وقد صايرها رجال العهد البائد . فلما الفرج عنها بعد قيام الثورة . نفذت جميع السح حلال بضعه أيام ثم صدرت بعد ذلك الطبعة الثانية التي نعدت كذلك .

باشا عن رئاسة الوزارة في فبراير سنة ١٨٨٢ ، فأخذت الثورة
تتعثر في خطاها ، ولو أن عرابى أبقى على وزارة شريف باشا
لكان من المرجح أن تستمر الثورة على صراطها المستقيم ، وتتغلب
على ما اعترضها من العقبات والعراقيل ، ولكن الجدل العائر سار
بها في طريق مخفوف بالأشواك والعثرات .

لقد تحررت الحقائق في تدوين هذه السيرة ، بحيث أرجو
أن تكون في جملتها صورة حية صادقة للزعيم احمد عرابى .
يناير سنة ١٩٥٢.



أحمد عرابي باشا وزير الحربية

نشأة الشائر وأسباب الشورة

العصر الذي ظهر فيه عرابي

نحن الآن في منتصف القرن التاسع عشر ، وقد تولى سعيد باشا أريكة مصر سنة ١٨٥٤ ، وظل يتولاها الى سنة ١٨٦٣ ، وامتاز عهده بنهضة وطنية ترجع الى شخصيته ونفسيته ، فلقد كان يميل بجوارحه الى خير المصريين ورفاهيتهم ، ويعمل على تحريرهم من نير المظالم التي كانوا يعانونها ، ويشجعهم على تقلد المناصب العالية في الجيش والادارة ، بعد ان كان معظمها وقفا على الترك والشراكسة .

في هذا العصر بدأت شخصية أحمد عرابي في الظهور ، اذ نال وتبة ملازم في الجيش سنة ١٨٥٨ ، ومن يومئذ اخذ يرتقى في المرتب العسكرية .

فمن هو ذلك الضابط الذي بلغ مرتبة القيادة وعقد له الجيش بل عقدت له الامة لواء الزعامة سنة ١٨٨١ ؟

نشأته الاولى

ولد أحمد عرابي في ٣١ مارس سنة ١٨٤١ في « هرية رزنة » وهي احدى قرى مديرية الشرقية على مقربة من الزقازيق ، وكان لآبوه شيخ البلد ، وهو من عائلة بدوية استوطنت تلك القرية في عهد جد عرابي ، ولما شب وترعرع ، علمه آبوه مبادئ القرآنة والكتابة ، وعهد الى رجل يدعى ميخائيل غطاس كان صرافا في البلد تدريبه على الكتابة والأعمال الحسابية ، ومكث يتعمق على يديه نحو خمس سنوات ، ثم ارسله والده الى الجامع الأزهر سنة ١٨٤٩ لطلب العلم ، فمكث فيه أربع سنوات ، ثم في خلالها

استظهار القرآن الكريم وتلقى شيئاً من اللغة والفقه والتفسير

وبعد أن عاد إلى بلده ، دون أن يتم دراسته في الأزهر ، التحق
بالعسكرية في ٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ جندياً بسيطاً « نفراً » تنفيذاً
لما قرره سعيد باشا من تجنيد أولاد العمدة والمشايخ ، ولإجادة
القراءة والكتابة والحساب عين كاتباً بدرجة « بلوك أمين »
بالأورطة الرابعة من الإي المشاة الأولى .

وفي سنة ١٨٥٨ رقى إلى مرتبة الضباط ، وذلك حين اعتزم
سعيد باشا ترقية المصريين في الجيش ، فنال في تلك السنة رتبة
ملازم من تحت السلاح ، وهو بعد في السابعة عشرة ، ثم رتبة
يوزباشى سنة ١٨٥٩ ، ثم رتبة صاغ سنة ١٨٥٩ ، ثم رتبة بكباشى
سنة ١٨٦٠ ، ثم صار قائم مقام في سبتمبر سنة ١٨٦٠ ، وقد
حظى برضا سعيد باشا ورافقه في زيارته للمدينة المنورة ياوراً له
سنة ١٨٦٠ ، وكان لهذه الزيارة أثر كبير في نفسه ، إذ آنس من
سعيد مطفاً كبيراً على طبقة الفلاحين ، ثم بدأ لسعيد أن ينقص عدد
الجيش ، فألغى بعض الفرق وفصل ضباطها من الخدمة ، ومنهم
أحمد عرابي ، ثم أمر بإعادتهم قبيل وفاته ، وعاد عرابي إلى سابق
رتبته .

من هذا البيان يتضح أن ليس في نشأة عرابي شيء يستوقف
النظر، بل هي نشأة عادية لرجل عادي، لم يتميز في ماضيه بالبطولة
ولم يخض غمار المعارك والحروب ، كان ضابطاً من تحت السلاح
ونال مرتبة الضباط لأن سعيد باشا وضع قاعدة إمكان ترقية
الضباط من بين أفراد الجند رغبة منه في إكثار عددهم . ولا نقار
على هذه النشأة في شيء وليس ثمة ما يمنع صاحبها من أن يقوم
بدور هام في حياة البلاد السياسية والقومية .

متى وكيف بدأت دعوته الوطنية ؟

يبدو من التأمل في حياة عرابي أن دعوته الوطنية قد بدأت
لخالبجة في عهد سعيد باشا ، فقد سمعه يلقي خطبة في « قصر النيل »
مقر وزارة الحرية وقتئذ ، قال فيها مخاطبا الحاضرين من العلماء
والرؤساء الروحانيين وأفراد الأسرة الحاكمة وكبار رجال الحكومة
الملكيين والعسكريين :

« ايها الاخوان .. انى نظرت في احوال هذا الشعب المصرى
من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من امم الارض ،
فقد توالى عليه دول ظالمة له كثيرا ... »

« وحيث انى اعتبر نفسى مصريا فوجب على ان اربى أبناء هذا
الشعب واهذه تهديبا ، حتى اجعله صالحا لان يخدم بلاده خدمة
صحيحة نافعة ، ويستغنى بنفسه عن الأجانب ، وقد وطلدت نفسى
على ابراز هذا الراى من الفكر الى العمل » .

يقول عرابي تعليقا على هذه الخطبة انه لما انتهى سعيد باشا
من القائها خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حنقين .
مدهوشين مما سمعوا ، واما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل
افرحا واستبشارا ، ويقول انه اعتبر هذه الخطبة اول حجر في
اساس مبدا « مصر للمصريين » .

ولا شك ان خطبة سعيد باشا لم تصادف في نفس عرابي موضع
الافتناع والقبطة الا لان روحه كانت وطنية ، فهي تقبل « ما يوافق »
ميولها واتجاهاتها .

على أن دعوته الوطنية لم تنضج الا في عهد الخديو اسماعيل .
ذلك انه حين خلف سعيد باشا في ولاية الحكم فقد عرابي عطف
ولى الامر الجديد ، اذ لم يكن اسماعيل يأخذ بسنة سلفة في العطف

على الضباط الوطنيين ، فعدلت المحظورة في الجيش الى الضباط
الشراكسة ، فكان ذلك من اسباب تدمير عرابى واتجاه افكاره الى
التمالبة بحقوق الضباط الوطنيين .

ووقع له حادث في اوائل عهد اسماعيل كان له اثر كبير في اتجاه
افكاره وتكوين دعوته الوطنية ، فقد وقعت خصومة بينه وبين اللواء
خسرو باشا الشركسى ادت الى تقديمه الى مجلس عسكرى والحكم
عليه بالسجن واحدا وعشرين يوما ، فاستأنف عرابى هذا الحكم
امام المجلس العسكرى الاعلى ، فقضى بالفاء الحكم الابتدائى ، وحدث
خلاف بسبب هذا الحكم بين وزير الحربية وقتئذ - اسماعيل
سليم باشا - ورئيس المجلس الاعلى ، لان الوزير كان يرغب في تأييد
الحكم الابتدائى ، فسعى لدى الخديو اسماعيل في فصل عرابى
من الجيش ، فتم له ما اراد ، فأورثته هذه الحادثة بغضة شديدة
لشراكسة .

ورفع ظلامته من هذا القرار الى الخديو اسماعيل ، وظلت
بين النظر والاهمال ثلاث سنوات ، وقد توسط له بعض القهقرين
فالتحق بوظيفة في دائرة الحليمة ، وفي اثناء قيامه بهذه الوظيفة
تزوج من كريمة موضعة الأمير الهامى باشا وهى أخت حرم الخديو
توفيق من الرضاة ، وتوصل بذلك الى استصدار أمر من الخديو
اسماعيل بالعمو عنه واعادته الى الجيش برتبته العسكرية ، ولكنه
حرم مرتبه مدة فصله ، فتأصلت في نفسه روح الكراهية لرؤساء
الجيش من الشراكسة والترك الذين كانوا سببا في تأخير ترقية
الضباط المصريين ، ومنهم عرابى ذاته ، فقد ظل تسعة عشر عاما
برتبة قائم مقام ، وهى الرتبة التى نالها في عهد سعيد ، وشهد
عرابى محاباة الرؤساء لصغار الضباط الذين هم من أصل شركسى ،
ممن هم دونه مرتبة ، حتى فاتوه في الرتب العسكرية لا بسبب سوء
انهم من مماليك أو أبناء مماليك العائلة الخديوية .

من ذلك الحين أخذ عرابى يبنث في نفوس الضباط الوطنيين فكرة الاتحاد والمطالبة بحقوقهم ، ورفع الحيف منهم ، وكان للباقة ونصاحته في الكلام واستناده الى بعض الاحاديث الشريفة النبوية والحكم الماثورة ، تأثير كبير في نفوس الضباط اجتذبهم اليه ومال بهم الى تلبية ندائه والاستماع لنصائحه والاعتناع بدعوته ، ذكر محمود فهمى باشا أحد زعماء الثورة العرابية في هذا الصدد ، أن عرابى دخل سنة ١٨٧٥ أحد الايلات المراقبة بناحية رشيد ، فأخذ من ذلك الوقت في تأليف قلوب الضباط الوطنيين « أولاد العرب » على حد تعبيره وجمع كلمتهم على ولائه واطهار الاسف لحرمانهم من الترقيات في حين أن الضباط الترك والشراكسة مغمورون بها .

فيمكن اعتبار سنة ١٨٧٥ بدء دعوة عرابى الوطنية ، وكان ذلك في عهد الخديو اسماعيل .

ولما تولى توفيق باشا مسند الخديوية رقى عرابى الى رتبة أميرالاي في يولية سنة ١٨٧٩ ، وأصدر الخديو امره بذلك وهو في الاسكندرية ، فتوجه عرابى الى سراى رأس التين وقدم للخديو شكره مقرونا بعبارات الاخلاص والولاء ، فشمله الخديو برعايته ، وجعله ضمن ياورائه ، وعينه أميرالاي لالاي المشاة الرابع الذى كان مركزه بالقاهرة ، ويعرف بالاي العباسية ، وظل يشغل هذا المنصب حتى شهبوب الثورة سنة ١٨٨١ .

اسباب الثورة

توصف ثورة عرابى بأنها ثورة عسكرية ، وهذا صحيح لا مراء فيه اذا لاحظنا أن زعيمها والقائمين بها هم من ضباط الجيش ، وانها قامت وتحركت وفازت وقتا ما بقوة الجيش ، ثم انتهت بهزيمته .

ولكن معالاً يجب فيه كذلك أنها ليست ثورة عسكرية فحسب، بل هي أيضاً ثورة قومية ، اشتركت فيها طبقات الأمة كافة ، وإذا أردنا أن نستقصى أسبابها وجدناها على نوعين : أسباب خاصة مباشرة ، وهي المرتبطة بطبقة الضباط والجند وموقفهم من الحكومة ، وموقف الحكومة منهم . وأسباب عامة ، وهي التي تتصل بحالة الشعب والعوامل التي دفعت به إلى مناصرة الثورة وتأييدها . وإذا كانت الأسباب الخاصة أقوى أثراً في ظهورها وتطورها ، فلنبداً بالكلام عنها ...

الأسباب المباشرة

ترجع هذه الأسباب إلى تدمير الضباط الوطنيين من سوء معاملة رؤسائهم وخاصة عثمان رفقي وزير الحربية في عهد وزارة رياض باشا ، التي شبت الثورة في عهدها .

كان عثمان رفقي قائداً شركسياً متعصباً لجنسه يتحيز للضباط الذين هم من أصل شركسي أو تركي أو أرناؤودي ، ويعمل على جمع زمام السلطة في أيديهم ، ويؤثرهم في الترقيات والتعيينات على الوطنيين الذين كان ينظر إليهم بعين الزرارة والبغض .

وكان عثمان رفقي من ناحية الكفاية جاهلاً ، قليل الإبراء والدكاء ، عديم المواهب ، قليل النظر في العواقب ، يمثل طبقة الرؤساء العسكريين المنحدرين من سلالة الترك والشراكسة الذين كانت لهم رئاسة الجيش في عهد اسماعيل وأوائل عهد توفيق . ولم يكن الضباط الوطنيون يجدون منهم في الجملة انصافاً ، ولا مساواة ولا معاملة حسنة ، ولو أن اسماعيل درج على سنة سعيد في تشجيعه المصريين وترقيتهم في المناصب العسكرية ، لسادت روح المساواة في الجيش . ولما هيا أمثال عثمان رفقي السبيل إلى الفتنة .

ولا مرأى في أن اسماعيل كان يميز الضباط والرؤساء الشراكسة والترك على الوطنيين في المعاملة، برغم ما بدا منهم من العجز والجهل وعدم الكفاية، مما ظهر أثره جليا في الهزائم التي حاقت بالجيش سنة ١٨٧٥ - ١٨٧٦ في حرب الحبشة. وعلى ما كان لهذه الهزائم من أسوأ الأثر فإن اسماعيل لم يحاسب أولئك القواد والضباط على ما وقع منهم من الإهمال والتقصير، وقيل أنه اعتزم محاكمة نائب باشا قائد هذه الحملة، ولكنه ما لبث أن رجع عن ذلك.. فقربه إليه وجعله من خاصة بطانته.

وهذا يدل على شديد ميله إلى تلك الفئة.. فكانت لها الخطوة لديه، ثم لدى الخديو توفيق. ولو ظلت روح المساواة التي بثها سعيد في الجيش سائدة في عهد اسماعيل وتوفيق، لما قامت الثورة العربية، لأن مرأى وصحبه لم يثوروا إلا حين طفع الكيل من محابة أمثال عثمان رفقي للترك والشراكسة، واضطهادهم للضباط الوطنيين. فعربى وصحبه كانوا على حق في المرحلة الأولى من الثورة، لأن الطبيعة البشرية مفطورة على كراهية الظلم والاضطهاد. ومن صفات النفس الانسانية الثورة على المظالم. ولم تكن المظالم التي يشكو منها الضباط الوطنيون مقصورة على حرمانهم حقوقهم في الترقى، بل كانوا كذلك هدفًا لأشد ضروب العنت والارهاق، إذ كان يكفي أن تلمس بأحد منهم تهمة ما، ولو لم تكن صحيحة، ليكون جراؤه أن تنزع منه درجته أو يقصى عن منصبه، أو ينفى إلى أقصى السودان، وتصبح حياته عرضة للخطر لأوهى الأسباب.

فالثورة العربية كانت ثورة دفاع عن الحق، ودفاع عن الحياة، وليس من ينكر ما كان عليه معظم الرؤساء الشراكسة والترك والارناءود من الفلظة والفطرسية، والزهو والخيلاء، والذرية بالوطنيين.. فإن هذه النزعات كانت قاشية فيهم، لا في مصر وحدها، بل في سائر بلاد السلطنة العثمانية القديمة، إذ كان العربي

يعانون سوء معاملة الترك لهم واضطهادهم اياهم ، وكانت هذه المعاملة من اسباب قيام الفتن والثورات في السلطنة العثمانية ، حتى نهاية الحرب العالمية الاولى .

وما دمننا في صدد الاسباب المباشرة للثورة ، فلا جدال في أن ظهور أحمد عرابي كان في مقدمة هاتيك الاسباب ، فهو الذي بث في نفوس الضباط روح التضامن والاتحاد للمطالبة بحقوقهم المهدومة ، وتقدم الصفوف لعرض مطالبهم جهارا على ولاية الامور ، وكانت هذه المطالب فاتحة الثورة ، فهذه الجراة كان لها اثر كبير في ظهور الثورة ، ولو لم يظهر عرابي ، ولم تكن له تلك الشخصية التي اجتذبت اليه صفوف الضباط وبثت فيهم روح التضامن والاقدام ، لكان محتملا الا تظهر الثورة العرابية ، او ظهرت في زمن آخر ، وفي ظروف وملابسات أخرى ، غير التي ظهرت فيها .

وهناك سبب من الاسباب المباشرة ، يرجع الى شخصية الخديو توفيق ، فقد كان من أخص صفاته التردد والضعف ، فلم يعالج الثورة في مهدها بالحزم والشدة ، او بالعدل ورفع المظالم التي شكا منها الضباط ، بل كان موقفه منها موقف التردد والتناقض ، يستقر على رأى واحد ، ولا على خطة واحدة . . بل كان يقابل حركة الضباط تارة باللين وآونة بالشدة ، ثم يجنح الى التراجع والضعف ، ثم الى الشدة بعد الضعف . ولم يكن صريحاً في ~~التراجع~~ ولا في تصرفاته ، وكان له هذا ذلك من ظروفه العالمية مما يشجع عوامل التحريض على الثورة ، فان اسماعيل كان لا يفتأ يسعى في العودة الى الحكم ، ولا يرضيه أن يستقر ابنه على العرش .

ومن هنا جاء الظن بأن لاسماعيل ضلعا في مؤامرة الضباط الشراكسة التي أججت نار الخلاف بين الخديو والعرايين ، كما سنذكره في موضعه . وكذلك كان له من الأمير محمد عبد الحليم ابن محمد على منافس قوي في التطلع الى مسند الخديوية . وكان

وجود عبد الحليم في الاستانة - مهبط الفتن والدسائس -
واتصاله برجال المايين ، عاملا قويا لتهيئة الافكار لتوقيع خلع
توفيق كما خلع أبوه من قبل . هذا الى أن الأمير عبد الحليم كان
يحسب نظام الوراثة القديم أحق بالعرش من توفيق لأنه أكبر
أفراد الأسرة الحاكمة سنا .

ولم يتبدل هذا النظام الا في عهد اسماعيل اذ جعل العرش في
ذريته - فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ - فكان توفيق أول من أفاد من
النظام الجديد ، ولم يكن قبل صدور هذا فرمان يتطلع الى العرش ،
ولا كان معترفا له بالزعامة من أمراء آل بيته ، وبخاصة الاميرات ،
اذ كن ينعين على والدته أنها قينة من جوارى اسماعيل . فهذا
المركز القلق من شأنه أن يحرض على الثورة ، أضف الى ذلك أن
أعضاء وزارة رياض باشا كانوا مختلفي الرأي والنزعات في مواجهة
الثورة ، فكان هذا الموقف وما ينطوى عليه من الاضطراب
والتنافس من العوامل التي أعانت على ظهور الثورة ونجاحها .

وثمة أسباب عامة يشترك فيها الشعب بجميع طبقاته ، منها
أسباب سياسية ، وأخرى اقتصادية ، وثالثة اجتماعية .

الأسباب السياسية

فالأسباب السياسية ترجع الى تدمير المصريين عامة من سوء
نظام الحكم القائم ، ورغبتهم في التخلص منه ، فقد كان قوام هذا
النظام استبداد الحكام واضطهادهم الاهلين .

لم يكن ثمة عدل ولا قانون ، ولا قضاء ينتصف للمظلوم ويعطى
كل ذي حق حقه ، ولا حرية ، ولا مساواة ، ولا ضمانات قانونية
تكفل للناس حقوقهم وحياتهم . وكان الضرب بالكرباج شائعا يتخذه
الحكام وسيلة لتحصيل الاموال ، أو أداة للقسوة والتعذيب . . حقا
إن رياض باشا أمر بإبطاله ، ولكن أوامره في هذا الصدد لم تنفذ

تنفيذا تاما ، وبقي الكرياج في كثير من النواحي اداة للحكم ، وكانت
السخرية مضروبة على البلاد ، ولم تكن مقصورة على المنافع والأعمال
العامة ، بل كانت تستخدم لاستصلاح اطيان ذوى السلطة والجاه
من الحكام والأمراء . وكان النفي الى اقاصى السودان عقوبة يعانيتها
الكثيرون لمجرد الشبهة أو الزكاية . ذكرت جريدة « المونيتور
اجبسيان » - الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة - أنه لما ألف
شريف باشا وزارته بعد قيام الثورة العراقية تقدمت له عرائض كثيرة
من المحكوم عليهم بالنفي الى السودان يطلبون رفع الظلم عنهم ،
وبلغ عددهم ٩١٢ منفيًا ، وهو عدد كبير يدل على كثرة المظالم التى
كان الناس يعانونها قبل الثورة ، وقد تبين من تحقيق هذه الشكايات
أن كثيرين من المنفيين كان يتقرر نفيهم لمجرد محضر موقع عليه من
بعض الأفراد باتهام أى شخص بأنه خطر ، أو لمجرد خطاب من أية
سلطة محلية بهذا الاتهام . ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة دون
أخرى ، بل كانت عامة ، يعانيتها العامة والخاصة ، ولم يكن ينجو
من شرها الا من كانت تشملهم رعاية أولى الأمر ، على أن هذه الرعاية
لم تكن مضمونة البقاء ، بل كثيرا ما تنقلب غدرا لغير ما سبب سوى
أهواء الطفافة وتقلباتهم .

فالمصريون كانوا اذن يتطلعون الى التخلص من نظام الحكم
القائم ، وقد أدركت الطبقة الممتازة من الأمة أن اصلاح هذا النظام
انما يكون بقيام الدستور وانشاء مجلس نيابى يوطد مبادئ العدل
والحرية ، ويتحقق فيه معنى الرقابة على الحكام ، ويحول دون
ارتكاب المظالم . . فيامن الناس على حقوقهم وعلى حياتهم ، ومن
هنا اتحدت الطبقة المثقفة من الأمة مع الضمباط الوطنيين فى
الشعور والميول ، وأجمع الكل على المطالبة بالمجلس النيابى .
فالثورة العراقية كانت من هذه الوجهة ثورة على المظالم ، وثورة
على الحكم الاستبدادى .

وليس يخفى ان البلاد عرفت شيئا من النظام الدستورى من

قبل ، اذ انشئ مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ على عهد اسماعيل . ولكنه كان مجلسا لا سلطة له ، فلم يكن له أى أثر فى رفع
١ . لم عن الاعلين ، وقد بدأت روح الحياة والمعارضة تظهر بين
أعضائه فى أواخر عهد اسماعيل ، وتطلعت افكار الخاصة من النواب
والأعيان الى اصلاح نظامه وتوسيع اختصاصه ، وحقق شريف
باشا هذه الآمال بوضع دستور على أحدث المبادئ والعصرية سنة
١٨٧٩ ، ولكن الأزمة التى انتهت بخلع الخديو اسماعيل حالت
دون إصداره والعمل به .

وبينما كانت الطبقة المثقفة ترتقب إعلان الدستور على يد
الخديو توفيق ، اذا بهم يرون شريف باشا يستقبل المعارضة الخديو
أيام فى تشكيل مجلس النواب ، وأصراره على الحكم المطلق . وراوا
الخديو يؤلف وزارة برياسته ، مما يتم من ميوله الاستبدادية ، ثم
يكلف رياض باشا تأليف وزارة كان من مبادئها الأساسية حكم البلاد
حكما مطلقا ، وحرمانها أى نظام دستورى . . حتى مجلس شورى
النواب القديم على ما كان عليه من ضعف السلطة ، فقد ظل معطلا
زهاء سنتين ، طوال عهد وزارة رياض باشا . ولم ينس الناس
ما كان لهذا المجلس من بعض المواقف الطيبة فى أواخر عهد
اسماعيل ، وانه عطل فى عهد توفيق ، فكان لزاما أن يستأنفوا الجهاد
للدستور . وكان طبيعيا اذا دعاهم داع الى الثورة أن يلبوا نداءه
طائعين مستبشرين . . ويتبين لك من هذه الناحية أن الثورة العربية
هى استمرار للحركة الوطنية التى ظهرت فى أواخر عهد اسماعيل
وامتداد لها .

وكانت سياسة رياض باشا من أسباب ظهور الثورة ، فقد
استهدف لحركة مقاومة قوية لما بدأ منه من المعارضة فى إنشاء
مجلس النواب ، وانحيازه للنفوذ الأوربى ، ولما عرف عنه من
الاستخفاف بميول الشعب وعدم اكتراثه لآراء الخاصة من الكبراء
والأعيان ، وأصراره على قمع كل معارضة بالشدة ، واضطهاده

للمعارضين . ومن أمثلة هذا الاضطهاد تجريد الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق من رتبته والقباه لاتصاله بالحزب الوطنى ، وتقديم السيد حسن موسى العقاد للمحاكمة ، ونفيه الى أقصى السودان لاعتراضه على الفاء قانون المقابلة ، ثم اضطهاده للصحف المعارضة لوزارته .

استهدفت الصحف المعارضة للاضطهاد فى عهد وزارة توفيق ، ثم فى عهد وزارة رياض ، واستخدمت الحكومة اللائحة القديمة المسماة لائحة أو (نظامنامه) المطبوعات لانداز الصحف أو تعطيلها ففى عهد الوزارة التى رأسها توفيق باشا عطلت الحكومة جريدة « مرآة الشرق » لمدة شهر ، وأندرت جريدة « التجارة » ثم عطلت جريدة « مرآة الشرق » لمدة خمسة أشهر « لأنها اعتادت الدخول فيما لا يعنينا ، ونشرت مطالعات سخيصة مخترعة من تلقاء نفسها خرجت فيها عن حدود وظائفها » . وفى عهد وزارة رياض باشا أندرت جريدتا « مصر » و « التجارة » لنشرهما مقالات عدتها الحكومة غير معتدلة تخدش الأذهان ، ثم عطلتا نهائيا لاصرارهما على خطة المعارضين .

كانت جريدتا « مصر » و « التجارة » من أقوى صحف المعارضة ، تجلت فيهما روح السيد جمال الدين ، ولا غرو فصاحبها ومنشئها هو اديب اسحق من خاصة تلاميذ الحكيم الافغانى ، أنشئت الأولى سنة ١٨٧٧ والثانية سنة ١٨٧٨ فى أواخر عهد اسماعيل وكانت فى عهد توفيق لا تفتأ كل منهما تنشر المقالات الحماسية وتنتقد سياسة الحكومة وتندد بتفريطها فى حقوق البلاد ، فلم تطق وزارة رياض باشا صبرا على مسلكهما وأصدرت قرارها بتعطيلهما تعطيلاً نهائياً .

وأندرت جريدة « مصر الفتاة » لظعنها على الحكومة لمناسبة توسيع اختصاصات الرقيبين الماليين ثم عطلت تعطيلاً نهائياً لنشرها مقالات واخباراً عدتها الحكومة مهيجة للخواطر والأفكار ، ومنعت

جرائد « النحلة » و « أبو نضارة » ثم « أبو صفارة » و « القاهرة » و « الشرق » من دخول القطر المصري ، واندت جريدة « الاسكندرية » ثم عطلتها شهرا ، وعطلت جريدة « المحروسة » لمدة خمسة عشر يوما . ولم يقتصر الاضطهاد على الصحف العربية ، بل تناول الصحف الأوربية ، فعطلت جريدة « الريفورم » تعطيلاً نهائياً وأغلقت مطبعتها بحجة انها تنشر مقالات مثيرة للأفكار ، واندت جريدة « الفارد السكندري » .

فبالصحف المعارضة ، وما كانت تبثه في الأفكار من روح التبرم بنظام الحكم والتطلع الى الحرية والدستور ، وما لقيته من اضطهاد . بكل ذلك كان من الأسباب الممهدة للثورة والمحرضة عليها .

* * *

وقد اشتد ساعد الحركة بتأليف جمعية من الناقمين من سياسة رياض باشا ، عرفوا بالحزب الوطنى « القديم » ، وقد نشروا في ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أول بيان سياسى لهم ، وطبعوا منه عشرين ألف نسخة . وسعى رياض باشا في معرفة ناشريه لأقصائهم الى السودان قلم يستطع الى ذلك سبيلا . ويقول المسيو جون نينييه الذى عاصر حوادث الثورة العراقية : « ان اخفاق رياض باشا في تعقب ناشري هذا البيان شجع خصومه على متابعة العمل لاستقاطه ، وان منهم الخديو توفيق ذاته . ومن بينهم الباشوات الأربعة شريف باشا ، واسماعيل راجب باشا ، وعمر أهلى باشا ، وسلطان باشا - وانهم أوفدوا الى باريس اديب اسحق لإنشاء جريدة القاهرة - وقد رحل فعلا الى أوربا بعد إلغاء جريدتيه « مصر » و « التجارة » . وأصدر بباريس جريدة معارضة لوزارة رياض ، وكانت من أشد الصحف لهجة ضدها ، فكانت من أقوى العوامل في إثارة الأفكار على رياض ووزارته . وتعقبها رياض لمنع تداولها في مصر ، ولكن الباشوات الأربعة كانوا يوزعونها في أنحاء البلاد . وتعددت الاجتماعات السرية في منزل سلطان باشا لتنظيم

الحزب الوطنى ، وقويت الروابط بين منظميه ، وكان فى مقدمتهم سلطان باشا واحمد عرابى بك وصاحبا عبد العال حلمى وعلى فهمى ، ومحمود سامى البارودى باشا وسليمان أبازة باشا - مدير الشرقية - وحسن الشريعى باشا - مدير المنيا - ومحمود فهمى باشا .

ويقول المسيو « جون نينيه » : ان الغرض من ضم المديرين الى الحزب هو نشر الدعاية له فى الاقاليم ، وان سلطان باشا بوجهته وراثته - اذ كان يمتلك نحو ثلاثة عشر الف فدان من اجود الأطيان - كان يطمع فى رئاسة الحزب رغم ضعف اخلاقه ودخيلة نفسه ، ولم يكن يتطلع الى الوزارة لأنه لم يكن كفؤا لها بل كان يرنو الى رئاسة مجلس النواب .

ويقول عرابى فى مذكراته عن تأسيس الحزب الوطنى : انه تألف من لفيف من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء ، ويرجع تأليفه الى التدمير من تغفل النفوذ الأوربى فى الحكومة - فالف اولئك الكبراء هذا الحزب ، وجعلوا مركزه مدينة « حلوان » ونشروا عدة منشورات فى الصحف الفرنسية نصحوا فيها للحكومة بمراعاة مصالح البلاد وأعلنوا عن وجود الحزب الوطنى ، وبينوا واجباته وحقوقه ، ثم اعترضوا على « الدين الممتاز » واختصاصه بالضمان وطلبوا المطالب الآتية :

اولا - تعاد الى الحكومة المصرية جميع الاملاك المسماة بالخديوية .

ثانيا - يلغى النص القاضى بتخصيص السكة الحديدية للقرض الممتاز - فى قانون التصفية - فان لم يرض بذلك الدائنون من الانجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ يقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام .

ثالثا - أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنتظمة ديناً واحداً مضموناً بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ في المائة .

رابعا - أن تقام إدارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية .

قرواية عرابى عن تأسيس الحزب الوطنى لا تختلف فى جوهرها من رواية نيينيه . ويقول عرابى انه لما علمت الحكومة بوجود هذا الحزب شددت الرقابة على زعمائه وهددتهم واضطهدتهم . وكان الفريق شاهين كنج باشا وزير الحرية السابق من زعماء هذا الحزب، قاحتى بالحماية الايطالية وغادر مصر الى ايطاليا فصدر امر الخديو فى ١٤ يونية سنة ١٨٨٠ بتجريدته من رتبه والقباه ومحو اسمه من دفاتر ضباط الجيش . وبنى الأمر على انه دخل فى حماية دولة اجنبية دون أن يعطى له اذن بذلك ، وانه سافر من مصر بدون جواز سفر مستعينا بجواز سفر حصل عليه من حكومة اجنبية دون أن تعترف به الحكومة المصرية .

يتبين مما تقدم أن الحزب الوطنى كان له اثر كبير فى اظهار الثورة العرابية ، وكانت بالاسكندرية جمعية أخرى عرفت بجمعية « مصر الفتاة » رفعت عريضة الى الخديو بمطالب الحرية وأنشأت جريدة « مصر الفتاة » للدعوة الى الحرية وهى الجريدة التى عطلتها الحكومة كما تقدم .

وثمة عامل آخر ، يتصل بالاسباب السياسية ، كان له اثره فى التحريض على الثورة ، ويعد من مقدماتها ، وهو حدوث سابقة للثورة العرابية . . ونعنى بها ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا أواخر عهد اسماعيل فى فبراير سنة ١٨٧٩ ، فان تلك الثورة هى صورة مصغرة للثورة العرابية ، اذ قامت على اكتاف الضباط . وكان الباعث شكواهم من تأخير مرتباتهم واحالة ٢٥٠٠ منهم الى

الاستياداع ، فذهب نحو ستمائة ضابط منهم يتبعهم لقيف من
طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفين من الجنود الى وزارة المالية بحجة
رفع ظلامتهم الى نوبار باشا والسير ريفرس ويلس وزير المالية
وقتلوا ، فهاجموا على نوبار باشا واعتدوا عليه بالضرب ، وكذلك
اعتدوا على السير ريفرس ويلسن ، واقتحموا ابواب الوزارة
واحتلوا غرفها وقاعاتها وحبسوا نوبار باشا ، ورياض باشا - وكان
وزيرا للداخلية - والسير ريفرس ويلسن في احدى غرف الدور
الاعلى . وكانت نتيجة تلك الثورة سقوط وزارة نوبار . فهذا
الفوز الذى احرزه الضباط سنة ١٨٧٩ قد أفرى عرابى وصحبه
بالثورة سنة ١٨٨١ .

الاسباب الاقتصادية

لم تكن الحالة الاقتصادية خيرا من الحالة السياسية ، بل كانت
أدعى منها الى الثورة . فالديون التى اقترضها الخديو اسماعيل
أقلت على البلاد عبئا جسيما من الاثقال الفادحة ، واضطرت الحكومة
الى تخصيص نصف موارد الميزانية لسداد فوائد الديون . فكان
ذلك سببا لتدمير الاهلين خاصتهم وعامتهم ، لأن تخصيص هذا المبلغ
الضخم ، الذى يجبى كل عام من عرق الفلاح وكده ، معناه حرمان
الاهلين ثمرة جهودهم ومتاعبهم ، واضاعتها لحساب الدائنين .
هذا فضلا عن فداحة الضرائب فى مجموعها ، وعدم توزيعها توزيعا
عادلا ، واقتضاؤها بوسائل القهر والارهاق . فانضم الاهلون الى
الثورة وشايعوها آملين ان تخفف عنهم أعباء الضرائب . وكان
استفحال نفوذ الأجانب عامة ، واستحواذهم على مرافق البلاد
الاقتصادية ، مما دعا الى تبرم الاهلين بنظام الحكم . فان
الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها والمزايا التى نالها التجار والمرابون
منهم قد اكسبتهم الأموال الطائلة فأثروا على حساب الخزانة المصرية
وعلى حساب الاهلين .

وزاد في تدمير المثقفين والاميان استسلام الحكومة في عهد وزارة رياض باشا لمطالب الدائنين وحكوماتهم ، فقد اقرت نظام الرقابة الثنائية كما أملاه القنصلان الانجليزى والفرنسى ، وخولت الرقيبين الأوربيين سلطة واسعة المدى في شئون الحكومة المالية ، واتسع النفوذ الأوربى داخل الحكومة بواسطة الرقيبين وخارج الحكومة لاستجابتها لمطالب المالىين الأوربيين ، والترخيص لهم باستثمان موارد البلاد ومرافقها الاقتصادية ، فأنشئت في عهد وزارة رياض باشا عدة مؤسسات مالية واقتصادية زادت في طفيان النفوذ الأوربى في حياة مصر الاقتصادية ، كالبنك العقارى - وقد تأسس في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠ - وشركة تكرير السكر ، والشركة العمومية لاجراء الاشغال بالديار المصرية ، وشركة المقاولات وغيرها، وكلها شركات أجنبية برعوس أموال أوربية ، وأعضاؤها من الأوربيين وعقود تأسيسها التى صدرت بها الأوامر العالية لم تراع فيها مصالح الأهلىن فى شىء . . فهذا الاسراف فى رعاية المصالح ورعوس الأموال الأوربية ، وتمكينها من التغفل فى كيان البلاد المالى والاقتصادى ، كل ذلك كان له اثره فى تبرم الناس بالوزارة ، فضلا عن أنه كان فى ذاته عملا غير صالح ولا يتفق والروح القومية .

* * *

وزاد الاميان سخطا على الوزارة الغاؤها « قانون المقابلة » فأنضموا الى صفوف المعارضة، ذلك أن ابطال ما كان يقضى به هذا القانون من امفائهم من نصف المربوط على أطيانهم من الضرائب فيه ضياع أموالهم التى ادوها للحكومة مقابل هذا الاعفاء . وقد كان أكثر الاميان اعتراضا على هذا الالفاء السيد حسن موسى العقاد، فقدم بذلك مظلمة الى لجنة التصفية نشرها فى جريدة « الريفورم » ووصف فيها هذا العمل بأنه استبداد ، وأبان أن قانون المقابلة وما احتواه من المزايا لدافعى الضرائب مقدما هو عقد لا يجوز نقضه من جانب الحكومة وحدها ، وان الاهالى قد احتملوا شداىد كثيرة

في أداء المقابلة ، وباعوا في هذا السبيل مصوغاتهم وأملأهم «
واستدانوا الديون الفادحة فكان لزاما على الحكومة أن ترد جميع
ما اداه المالكون الى أصحابه، بحيث لا يسرى مرسوم الالفاء الا بعد
رد ما أخذته الحكومة . فرأى رياض باشا أن في تقديم هذه المظلمة
الى لجنة التصفية ونشرها في جريدة « الريفورم » معنى التشنيع
بالحكومة واثارة الافكار عليها، وبخاصة لأن العقاد دعا الأهل الى
توقيع مرائض بهذا المعنى ، فأثر بالقبض عليه وقدمه للمحاكمة ،
فحكم عليه مجلس مصر الابتدائي بالحبس سنتين . وشدد المجلس
الاستثنائي هذا الحكم ، فزاده الى خمس سنوات . ولم تكنف
الحكومة بذلك ، بل قضى « مجلس الأحكام » بنفيه الى فازوغلى
بأقصى السودان ، ونقل فيه الحكم وسبق الى فازوغلى . . ولم
يفرج عنه الا في عهد وزارة شريف باشا بعد انشاء مجلس النواب .
يضاف الى ذلك صدور قانون التصفية - يوليه سنة ١٨٨٠ - فقد
ظهر فيه من التحيز للدائنين الأجانب والاحجاف بالاهلين ، ما زاد
الاناس كرها لوزارة رياض باشا ، وزاد الاعيان والملوك سخطا عليها
لما فرضته عليهم من زيادة ضريبة العشر على أطيانهم .

ومن مظاهر سياسة الحكومة الاقتصادية انقاص عدد الجيش
توفيرا للنفقات . . وهذا النقص كان له سبب آخر يتصل بالحالة
السياسية ، وهو صدور فرمان السلطانى لتوفيق باشا مشتملا على
انقاص عدد الجيش العامل الى ١٨ ألف جندي . ولكن السبب
الاقتصادي كان له أكبر الأثر في هذا النقص ، لأن عدد الجيش
نقص الى اثني عشر ألفا الى أقل مما حدده فرمان السلطانى ،
وقد استتبع هذا النقص احالة كثير من الضباط الى الاستيداع
ووقوعهم في الضيق المالى . ولم تعن الحكومة بتدبير وظائف لهم
تعويضهم عما نقص من رواتبهم ، فانضموا بطبيعة الحال الى
الناقمين .

وشارك الموظفون ضباط الجيش في شعورهم ، اذ راوا من مظاهر اتساع سلطة الرقيبين الاوربيين ما يثير في نفوسهم روح السخط والتبرم ، واهم هذه المظاهر ازدياد نفوذ الموظفين الاوربيين في دور الحكومة ، وزيادة عددهم ، وتمييزهم بالمرتبات الضخمة . . فاستاء لذلك الموظفون الوطنيون .

وخلاصة ما تقدم ان الثورة العرابية هى من الوجهة السياسية ثورة على الاستبداد والمظالم ، ومن الوجهة الاقتصادية ثورة على التدخل الاوربى في شئون مصر المالية وعلى النظم الاقتصادية التى كانت تعانيها البلاد قبل الثورة .

الاسباب الاجتماعية

ان حالة المجتمع المصرى كانت تؤهله بلا مرأى - عند اول دعوة - لثلبية نداء الحرية والثورة . . وذلك بفضل انتشار التعليم من عهد محمد على فالمدارس التى اسسها ، والبعثات العلمية التى اوفدها الى الخارج ، وقد خرجت طبقة مثقفة نالت حظا موفورا من العلوم ، وليس يخفى ان العلم من شأنه ان يهذب النفوس وينير البصائر ، وينهض بالعقول والأفكار ، ويسمو بها الى التماس الرقى والتقدم ، ويعرفها معانى الحرية والمساواة والحقوق الانسانية ، ويهيب بها الى محاكاة الامم الحرة فى الثورة على الاستبداد . فالنهضة العلمية كان لها فضل لا ينكر في توجيه انظار المثقفين الى التبرم بالاستبداد والتطلع الى الحرية والدستور .

واقترنت النهضة العلمية بنهضة فى الأدب ، قوامها الشعراء والكتاب من ادباء ذلك العصر ، والادب بما يطبع في نفس الاديب من التطلع الى المثل العليا يمهد للنهضات الوطنية ويفذها ، ويحدو الاسم الى الاستمسك بالحرية والكرامة الانسانية ، والنفور من الدل واباء الضيم والمهانة . .

فالعلوم والآداب كان لها أثرها في تمهيد الأفكار لقبول الثورة ،
وفي الدعاية لها . وقد كان لقصائد الشعراء ومقالات الأدباء وما كان
يلقيه الخطباء في المحافل والمجتمعات أثر كبير في التحريض على
الثورة .

وكانت الصحافة من العوامل القوية في ترقية الأفكار بما تكتب
عن الشؤون العامة في مصر والخارج ، وما تنشر من المقالات عن
مختلف الأحوال السياسية والاجتماعية ، وما تحوى من التنويه
بالأعمال النافعة وانتقاد الأعمال الضارة . . فكان لها فضل كبير
في تفتيح أذهان الناس ، وتبصيرهم بالحقائق ، وتهذيبهم وتثقيفهم ،
وكان لصحف المعارضة أثرها في إحراج مركز الحكومة ، وتبرم الناس
بها ، وقد استهدفت هذه الصحف للاندثار والتعطيل كما تقدم
فكان الاضطهاد يكسبها عطف الناس ويزيدهم تعلقا بها وتأييدا
لآرائها وأفكارها الحرة .

ويتصل بالأسباب الاجتماعية تأثير السيد جمال الدين الأفغانى
في المجتمع المصرى ، فقد ظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار
العرفان ، وارتوت من ينابيع العلم والحكمة ، وتحررت عقولها من
قيود الجمود والأوهام . وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة في مصر
خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجلسته على طلبة
العلم ، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان ، وكان
يحمل بين جنبيه روحا كبيرة ونفسا قوية ، تزينها صفات وأخلاق
عالية ، فأخذ يبث في النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح
الدلة والاستكانة . وكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه ومناهجه
في الحياة ، مدرسة أخلاقية رفعت من مستوى النفوس ، وكانت
على مر الزمن من العوامل الفعالة للتحويل الذى بدا على الأمة ،
وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة ، الى التطلع للحرية
والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل
الدول في شؤون البلاد .

ولئن نفى جمال الدين من مصر في أوائل حكم توفيق ، فإن
روحه ومبادئه وتعاليمه تركت اثرها في المجتمع المصرى ، وهياته
للثورة ولا غرو فكثير من اقطابها هم من تلاميذه او مريديه او
المتأثرين بتعاليمه ، ولو بقى في مصر حين نشوب الثورة لكان جائزا
ان يمدحها بأرائه الحكيمة وتجارب الرشيده ، فلا يغلب عليها الخطل
والشطط ولكن شاءت الاقدار والدسائس الانجليزية ان ينفى
السيد من مصر . وهى احوج ما تكون الى الانتفاع بحكمته وصدق
فطره فى الامور .

عرابى يتزعم الجيش

كان ضباط الجيش يتطلعون الى رجل منهم يتولى زعامتهم
وتوحيد كلمتهم للمطالبة بحقوقهم المشروعة . فوجدوا فى عرابى
ذلك الزعيم ، ولقد كانت صفات الزعامة متوافرة فيه بالنسبة
للظروف التى عاصرها ، فقد كان ذا شخصية قوية جذابة تؤثر فى
حوله وتجذبهم اليه ، وهذه أولى صفات الزعامة ، كانت أقواله
تقع من نفوس الضباط والسماعين موقع الاقناع ، وهذا مظهر لقوة
شخصيته ، ولولا أنه ذو شخصية كبيرة قوية لما استطاع أن يجمع
الجيش وضباطه على محبته ، والانضواء تحت لوائه ، والالتزام
بأوامره .

ويمكن تحديد سنة ١٨٨١ لبدء زعامته العسكرية على معظم
ضباط الجيش . فى هذه السنة كان عثمان رفقى يتولى وزارة
الحربية ، وكان وحده من أسباب ظهور الثورة العرابية ، وآخر
ما وقع منه - مما عجل بالثورة - انه أصدر أمرا بنقل الأميرالاي
عبد العال حلمى حشيش بك - أحد زعماء الثورة فيما بعد - قائد
الاي طره الى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) وجعله معاوناً بهاء
وفى هذا تنقيص من درجته ومركزه ، وأمر بتعيين خورشيد نعمان

بك بدله ، وهو من أصل شركسى . وأصدر أمرا آخر بك
عبد الففار بك قائم مقام آلاى الفرسان ، وعين بدله ضابطه :

علم عرابى بهذه الأوامر فى ١٦ يناير سنة ١٨٨١ قبل
قشار لها ، وقال لمن بلغه نبأ هذه الأوامر : « ان هذه لقد
لا يقوى عثمان رفقى على هضمها » ، وذهب الى داره ساخدا
فألقي كثيرا من الضباط ينتظرونه ليتشاوروا معه فيما ي
اذ كانوا قد بلغهم أيضا نبأ تلك الأوامر ، فأخذوا يتداولو
فى الموقف ، فاتفقت كلمتهم على اختيار عرابى رئيسا لهم
اليه فى العمل للتخلص من هذه الحالة ، وقرروا أنهم يتض
فى تنفيذ ما يأمر به ، وأقسموا على السيف والمصحف أن
ويفدون الوطن بأرواحهم ، واتفقوا على كتابة عريضة
باشا يطلبون فيها عزل وزير الحربية عثمان رفقى باشا



لشورة

في مرحلتها الأولى

فاتحة الثورة العراقية

كتب عرابى العريضة وتلاها على الحاضرين ، فوافقوا عليها ووقع عليها كما وقع معه الاميرالاي على فهمى بك والاميرالاي عبد العال حلمى بك ، ووضع المجتمعون الخطط الكفيلة بالمحافظة على النظام عند قيامهم بما اعتزموه والمحافظة على حياتهم اذا ارادت الحكومة ان تبطش بهم .

يعد هذا الاجتماع فاتحة الثورة العراقية ، لان تعاهد كبار الضباط على مقاومة تنفيذ الاوامر العسكرية ، والجهر بمناصبه وزير الحرية العداء ، والمطالبة بعزله ، واختيارهم عرابى رئيسا لهم فى هذه الحركة ، وحلفهم اليمين على التضامن واياه ، ومفاداته ومفاداة الوطن بأرواحهم .. كل ذلك معناه التمرد والخروج على النظام وتحدى الحكومة والاستهانة بهيبتها وقوتها ، أو بعبارة اخرى هى الثورة على الحكومة .

وفى غداة ذلك اليوم - اى فى ١٧ يناير سنة ١٨٨١ - ذهب الضباط الكبار الثلاثة : احمد عرابى بك ، وعلى فهمى بك ، وعبد العال حلمى بك الى وزارة الداخلية ، وقدموا العريضة الى خليل يكن باشا وكيل الوزارة ، وطلبوا اليه تقديمها الى رياض باشا . فذهب اليه ثم عاد واخبرهم بأن رياض باشا يطلب أن يقابله ، فلما قابله وعدهم بالنظر فى الأمر . ولم تبد منه علامات السخط والفضب .

وبعد اسبوع من هذه المقابلة ذهبوا الى داره وقابله ثانية وسألوه عما تم فى أمر العريضة ، فأجابهم متهددا متوعدا وقال لهم ان تقديم مثل هذه العريضة يؤدى الى الهلاك ..

فلم يتراجع عرابى وصاحباہ امام هذا التهديد ، واصروا على طلباتهم ، وأبان عرابى أن ما يطلبونه هو حق وعدل . وانتهى الحديث بأن أخبرهم بأنه سينظر في الأمر ، وانصرفوا على ذلك .

واقعة قصر النيل

اجتمع مجلس الوزراء يوم ٣١ سنة ١٨٨١ في سراى عابدين برئاسة الخديو ، وبحث في أمر هذه العريضة . . فاستقر الراى على وجوب محاكمة الضباط الثلاثة والقبض عليهم لتقديمهم الى المجلس العسكرى . واخذ عثمان باشا رفقى على عهدته تنفيذه القرار وأن يكون مسئولاً اذا حصل ما يخل بالأمن . ولم يعرف الضباط الثلاثة ما قرره مجلس الوزراء في شأنهم ، ولم يخطرهم عثمان باشا رفقى بأمر القبض عليهم . . بل نفذه بطريقة ملتوية لا تدل على شعور الحكومة بهيبتها وسلطانها ، وذلك أنه تحايل عليهم وأرسل اليهم في مساء ذلك اليوم تذاكر يدعوهم فيها الى الحضور لديوان الوزارة - بقصر النيل - صباح اليوم التالى بحجة المداولة معهم في ترتيب الاحتفال بزفاف الأمير جميلة هانم شقيقة الخديو . .

فأحس عرابى ورفيقاه المكيدة المدبرة لهم ، لأنه لم تجر المادة بأن يستدعى وزير الحربى ثلاثة من أمراء الالايات للمذاكرة في مثل هذا الشأن . . فاستعدوا للدفاع عن حياتهم ، واتفقوا على أن يلبوا الدعوة وأن يذهبوا الى قصر النيل ، على أن يصحبهم بعض ضباط الالاي الأولى - آلاى الحرس ، وكان مقره بقشلاق عابدين - كعيون يرقبون الحالة عن بعد ، لكى يبادروا الى ابلاغ اخوانهم بما يقع اذا اصاب الضباط الثلاثة مكروه .

* * *

وصل عرابى وصاحباہ الى قصر النيل ، فالفوه غاصا بكبار الضباط الموالين للحكومة . وكان المجلس العسكرى منعقدا ، فتلا على الضباط الثلاثة الأمر القاضى باعتقالهم ومحاكمتهم ، ثم نزع

معه سيوفهم ايدانا بانفساذ الأمر . . وكان ذلك حوالى الظهر ،
وسيقوا الى قاعة السجن بقصر النيل ، بين صفين من الضباط
الشراكة . وتقاذفت عليهم الفاظ الشماتة والسباب ، ووقف
عليهم الحرس وبأيديهم السيوف مسلولة . وعين عثمان باشا رفقى
ثلاثة ضباط بدلهم على آلياتهم الثلاثة .

فلما علم عيون الآلاى الاول باعتقال الضباط الثلاثة ، اسرعوا
بالعودة الى مركز الآلاى بقشلاق عابدين ، وانهبوا الى ضباطه ما وقع
.. فهاج الضباط جميعا ، واعتزموا انقاذ اخوانهم ، ونهض البكباشى
محمد عبيد - بطل واقعة التل الكبير - مناديا الجند النداء
العسكرى بالاحتشاد والتأهب للمسير . فاعترضه قائم مقام الآلاى
خورشيد بك بسمى ، وسأله عن سبب هذا النداء ، فلم يجبه
بكلمة . وأمر بعض الجنود باعتقاله فى احدى قاعات القشلاق .
واصطف الجنود بأسلحتهم ، وساروا بقيادة محمد عبيد الى قصر
النيل حيث الضباط المعتقلون . .

وبينما كان الجند يستعدون للخروج من القشلاق، علم الخديو
بهذه الحركة ، وشاهدها بنفسه من سلامك السراى المقابل
للقشلاق ، فأمر الفريق راشد باشا حسنى سر ياوره بأن يتوجه
اليهم لوقف الحركة ، فلم تجد هذه الوساطة نفعا ، فاستدعى
الخديو الضباط فلم يحضر احد .

سار جنود الآلاى الاول من قشلاق عابدين الى قصر النيل . .
فلما بلغوه وضع البكباشى محمد عبيد الحصار حوله ، وأمر بقية
الجند بالهجوم على الديوان ، فهجم الجنود حاملين بنادقهم وفى
أطرافها الرماح « السونكى » ، واقتحموا الديوان صائحين صاحبين،
فوقع الرعب فى نفوس القواد والضباط الموجودين بالديوان ، وفى
مقدمتهم عثمان باشا رفقى - وزير الحربية - وبادروا الى الفرار .
أما عثمان رفقى فقد فر من احدى النوافذ الى « ورشة » التريزية
يطلب النجاة لنفسه ، وأخذ الجند يبحثون عن الضباط المعتقلين .

وتفرقوا لذلك في جميع الغرف والجهات ، وكسروا الأبواب
والشبابيك وكل ما عاقهم عن السير ، الى أن وصلوا الى مصر
الضباط الثلاثة ، فك البكاشى محمد عبيد سراحهم .

وخرج الضباط الثلاثة من قصر النيل ظافرين ، وساروا بحيط
بهم الجند الى قشلاق الآلاى الاول بميدان عابدين . وكان عرابى
وصحبه على عهد مع ضباط الآلايات الثلاثة ان يتضامنوا معهم ،
ويبادروا الى تجديدهم اذا حل بهم مكروه .

* * *

ولم يكد يعلم آلاى طره ، الذى كان على رأسه عبد العال حامى ؟
بما حل بعرابى وصاحبيه حتى هب لنجدتهم . . فلما حضر
الامير الآلاى الجديد ، خورشيد بك نعمان ، ليتسلم الآلاى يصحبه
خورشيد باشا طاهر واحمد بك حمدى ياور الخديو ، بادر البكباشى
خضر أفندى خضر الى اعتقالهم ووضعهم تحت الحفظ فى غرفة
القائم مقام فرج بك الذكر واعتقله معهم . . ثم أمر بتوزيع الأسلحة
والدخيرة على الجنود ، وسار بهم الى قصر النيل لانقاذ الضباط
الثلاثة . وقد شعر ناظر محطة طرة بهذه الحركة فأرسل تلفرافا
الى الخديو ينبئه بها ، فأوفد الخديو أحد ياورانه لمقابلة خضر
واخباره بما تم من الافراج عن الضباط الثلاثة ، واقناعه بالرجوع
من حيث أتى واطلاق سراح الضباط الذين سجنهم بطره . . فلم
يلق الياور اليه اذنا صاغية ، واستمر الجند سائرين بقيادة خضر
أفندى خضر ، وسار بهم الى ميدان عابدين لكى يشاهدوا الضباط
الزعماء بعد الافراج عنهم . فلما وصلوا الى ميدان عابدين ، استقبله
الآلاى الاول بالتعظيم العسكرى وعزف الموسيقى ، وتقدم ضباط
آلاى طره الى عرابى وصاحبيه فهنؤوهم بالسلامة ، وتعانقوا فرحين
مستبشرين . . واحتشد الناس فى الميدان لمشاهدة هذا المنظر الذى
لم يالفوه من قبل . وعندئذ وقف عرابى خطيبا بأعلى صوته ، وأثنى
على اخلاص الضباط والجند لانقاذه وانقاذ صاحبيه من السجن .

أول انتصار لعرابي

كان احتشاد جنود الآلايين بأسلحتهم في ميدان عابدين كافيا لايقاع الاضطراب في نفس الخديو وحاشيته ، وقد استدعى وزراءه وخاصة رجاله حين بلغه نبا ما حدث في قصر النيل ، وتشاوروا فيما يصح عمله ازاء هذه الحركة . . فاشار محمود سامي باشا البارودي - وكان وقتئذ وزيرا للأوقاف - باجابة طلبات الجند ، وقال اني اراهم مطيعين بدليل هتافهم باسم الخديو . ولم ير الخديو بدا من الازمات ، واتفق الراي على أن يذهب البارودي باشا يصحبه خيري باشا رئيس الديوان الخديوي ليقابلا عرابي وصاحبيه ويتعرفا ما يطلبون ، فقابلاهم وعرفا منهم أنهم يطلبون عزل عثمان باشا رفقي ، ويلتمسون العفو عنهم لأن عثمان باشا هو السبب فيما حدث . فعاد البارودي وخيري باشا الى الخديو وعرضا عليه حديثهما مع الضباط الثلاثة ، فأمر باستدعائهم فحضرُوا والتمسوا منه العفو فعفا عنهم .

واستقال عثمان باشا رفقي ، وأصدر الخديو أمره باسناد وزارة الحربية الى البارودي مع بقاء وزارة الأوقاف في عهده . . فتم بهذا التعيين ثلاثة انتصارات نالها الحزب العسكري في يوم واحد : اولها اطلاق سراح الضباط الثلاثة ، وثانيها عزل عثمان باشا رفقي الذي كان خصما لهم ، ثم اسناد وزارة الحربية الى نصير لهم ، ومن هنا توطدت صلات الثقة بين البارودي والضباط ، اذ برهن على انه كان مؤيدا لهم داخل مجلس الوزراء ، وظل عضدا لهم وموضع ثقتهم طوال عهد الثورة .

عرابي والقنصل

وفيما كان عرابي على رأس هذه الحركة ارسل الى قنصلي إنجلترا وفرنسا كتابا يسوغ فيه عمله ويبسط فيه شكواه من تصرف الحكومة . وكان البارون « دي رنج » قنصل فرنسا العام

يعطف على مطالب الضباط ، وينكر على وزير الحربية تصرفاته .
وقد عرف في الجملة بالعواطف الطيبة نحو مصر ومناواته المطامع
الانجليزية فيها .

وقد نقم الخديو ورياض باشا من البارون « دى رنج » عطفه
على الضباط الوطنيين وتأييده اياهم . . فأرسل الخديو بانفاقه
مع رياض الى المسيو جول جريفى رئيس جمهورية فرنسا رسالة
يشكو فيها مسلك القنصل العام . وكانت نتيجة هذا المسمى
استدعاء البارون « دى رنج » الى فرنسا في ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١
ثم نقله من منصبه ، فغادر مصر على كره من الضباط الوطنيين في
أول مارس سنة ١٨٨١ ، وكان نقله انتصارا لوزارة رياض باشا .
وقد اغتبط الساسة البريطانيون لهذا النقل لانهم كانوا يرون في
البارون « دى رنج » عاملا مناوئا لهم ومؤيدا للحركة الوطنية
في مصر .

وعين بدله المسيو سنكفكس معتمدا وقنصلا عاما لفرنسا في
مصر ، فحضر الى القاهرة وقدم أوراق اعتماده الى الخديو في
٢٦ يولييه سنة ١٨٨١ بسرأى رأس التين .

أراد الخديو بعد انقضاء بضعة أيام على واقعة قصر النيل أن
يجتذب اليه قلوب ضباط الجيش ، ويزيل تأثير الحادثة من نفوسهم
. . فاستدعى الى سراى عابدين يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٨١ ضباط
آلايات العاصمة من رتبة بكباشى فما فوقهم ، وحضر الاجتماع وزير
الحربية « البارودى » وكبار رؤساء الجيش من رتبة فريق ولواء .
فلما انتظم عقدهم ، ألقى الخديو فيهم خطبة ضمنها العفو عما حدث
يوم أول فبراير ، وأكد لهم انه لم يبق في نفسه اثر منها ، وطلب
اليهم احترام النظام وطاعة الحكومة .

فقابل الضباط هذه الخطبة باظهار الولاء للخديو والامتنان
للأوامر والقوانين والنظم العسكرية ، وانصرفوا داعين شاكرين .

وكان الظن ان مثل هذه الخطبة ترد النظام الى الجيش ، وتدعو الضباط الى الاطمئنان الى نيات الحكومة نحوهم . . اذ لم يكن خافيا انهم كانوا يتوجسون شرا من ناحيتها ، ويتوقعون ان ترتبص بهم الدوائر للاقتصاص منهم اذا امكنتها الفرصة . وبذلك تزداد هوة التنافر اتساعا بينهم وبين الحكومة ، فأراد الخديو بهذه الخطبة ان يدخل الطمأنينة الى نفوسهم ، ويدعوهم الى الثقة بمقاصد الحكومة ، ولكن الحوادث جاءت على خلاف ما كان يظن ويتوقع .

بعد واقعة قصر النيل

لم يطمئن عرابى وصحبه على مركزهم وعلى حياتهم بعد واقعة قصر النيل . . فبالرغم من عزل عثمان باشا رفقى ، وتعيين وزير حربىة يعطف عليهم ويؤيدهم ، فانهم كانوا يخشون على حياتهم ان تمتد اليها يد الاغتيال انتقاما مما فعلوا ، وأقاموا لهم حرسا من المخلصين لأشخاصهم ، وزادوا من عدد الخفراء لحراسة منازلهم ليلا ، واختاروا ضباطا من خاصة أوليائهم لنقل المراسلات السرية بينهم ، رصاروا اذا انتقلوا من مراكز آلاياتهم الى بيوتهم اصطحب كل منهم حرسا من العساكر المسلحين للمحافظة على حياتهم يلزمونهم حتى يعودوا الى مراكزهم ، واكثروا من الاجتماعات السرية ، يعقدونها ليلا فى منزل عرابى ، ويدعون اليها من يثقون باخلاصهم من الضباط للتشاور فيما يفعلون ، وتنفيذ ما يستقر عليه رأيهم .

وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن تقديم عريضة من جميع الآلايات بالمطالب الآتية :

أولا - صرف نقود بدل التعيينات التى تؤخذ من مخازن الجهادية وتباع للآلايات ، وذلك حفظا لحقوق العساكر من التلاعب بها والخيانة التى كانت فاشية فى المأمورين ورؤسائهم ، وخصوصا

في صنف المسلى « السمن » ، فانه كان يصرف الالانات من الشحم الذى يصنع في تريستا ، ويأتى في برامل باسم « مسلى » . وكان كربه الطعم والرائحة لا يصلح للطعام ، ولكن لم يكن احد ليحسر على المجاهرة بالحقيقة ، لما للتجار المتعهدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء .

ثانيا - عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر في مدة الاجازات التى تعطى لهم اذا لم تتجاوز ثلاثين يوما ، واذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط .

ثالثا - يؤخذ من الضباط والعساكر نصف الاجرة في السكك الحديدية .

رابعا - ابطال ورشة التريزة لما فيها من التلاعب والفن الفاحش وصرف اثمان الملابس نقدا لتشتري من الخارج بمعرفة الاليات .

خامسا - عدم جواز الترقى للعسكرية ما لم يسن لذلك قانون خاص يجرى العمل على مقتضاه .

سادسا - زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع اسعار الحاجات عن قيمتها من منذ ثمانين سنة ، اى حين انشاء العسكرية وترتيب تلك المرتبات الدنيئة .

سابعا - سن قانون يشمل حالات الترقى والتقاعد والمكافآت والاجازات وتسوية معاش الاستيداع .

ثامنا - ارجاع احمد بك عبد الغفار قائم مقام السوارى ، الذى فصله عثمان باشا رفقى من الخدمة من غير محاكمة ولا سبب يوجب ذلك .



اجابت الحكومة معظم هذه الطلبات .. فعنيت وزارة الحربية باصلاح ماكل الجيش ، وصار يطبخ لهم في معظم الوجبات اللحم

وانواع الخضر والارز باللبن والحلوى ، بدلا من العدس والفول
اللذين كانا طعامهم الدائم ، وصار يعطى للجنود السودانيين شراب
« البوظة » المصنوعة من الشعير كمألف عادتهم ، وتصرف لاولادهم
ونسائهم جرايات زيادة عن جرايات الجند .

وعرض محمود سامى باشا البارودى على مجلس الوزراء
وجوب سن القوانين اللازمة لاصلاح حالة الجند ، وزيادة رواتب
الضباط والجنود . وتألقت لجنة للنظر فيما يجب اجراؤه من
التعديلات والاصلاحات فى النظم والقوانين العسكرية ، ورفع رياض
باشا الى الخديو فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ تقريراً بذلك اشار فيه
الى طلب ناظر الجهادية - وزير الحربية - زيادة رواتب الضباط
والجنود .

وبناء على هذا التقرير صدر مرسومان بتاريخ ٢٠ ابريل سنة
١٨٨١ (٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ هـ) يقضى الاول بزيادة
رواتب الضباط والجنود .

ويقضى المرسوم الثانى بتأليف لجنة (قومسيون) برياسة
وزير الحربية والبحرية للنظر والبحث فى القوانين والنظم العسكرية
المعمول بها وقتئذ ، وادخال كل ما ترى لزومه من التعديلات
والاصلاحات فيها وما ينبغى اجراؤه من الاصلاح فى المدارس
الحربية ، واعداد مشروع قانون بشروط الدخول فى سلك الضباط
وتعيينهم وترقيتهم واستياداعهم ورفتهم وتقاعدهم ، وتسوية حالة
الضباط المحالين الى الاستياداع .

فاخذت اللجنة توالى الاجتماع لاعداد القوانين العسكرية
الجديدة ، وهى القوانين التى صدرت فى عهد وزارة شريف باشا كما
سيجىء بيانه .

الاحتفال بزيادة الرواتب

أقام محمود سامى باشا البارودى بعد صدور هذين المرسومين حفلة فى ديوان الجهادية - وزارة الحربية - بقصر النيل ابتهاجا بزيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنة اصلاح النظم العسكرية ، وكانما أراد ان يعلن عن اول ثمرة لتقلده وزارة الحربية ليكسب ثقة الضباط والجند ، ويزداد بهم نفوذا وسلطانا .

استكملت هذه الحفلة مظاهر الرونق والفخامة ، اذ اعد فيها البارودى مادبة فاخرة دعا اليها الوزراء وعلى رأسهم رياض باشا ، ثم المراقبين الاوربيين ، وضباط الجيش . . ولما تكامل جمعهم جلسوا الى موائد الطعام ، فتناولوا المآكل الفاخرة .

ثم قام محمود سامى باشا البارودى ، والقى خطبة نوه فيها بفضل الحكومة . واعرب عن فضل الخديو فيما تقرر من الاصلاحات ، ودعا الضباط الى الخضوع لأوامر الحضرة الخديوية . ولعله أراد بهذه الخطبة أن يزيل من الأذهان تأثير التمرد الذى وقع من الجيش يوم أول فبراير سنة ١٨٨١ ، وهالك نص الخطبة :

« هذه ليلة انس دعتنا الى الاجتماع فيها دواعى المحبة والائتلاف ، تذكارا لماثر الحكومة الخديوية الجليلة التى وجهت عزميتها الى اصلاح احوال الأهالى جميعا ، وتعميم العدل فيهم وايصال كل الى ما يستحق ، وقد رأينا فى هذا الزمن القليل من عهد ما استلم خديونا المعظم زمام الحكومة تغييرا مهما اذ تبدل فيه العسر باليسر ، والظلم بالعدل ، والنعيم بالنعم ، وتقدمت فيه البلاد الى نجاحها تقدا سريعا ، وما ذلك الا من حسن مقاصد هذا الجناب وطهارة سجاياه ، خصوصا وانه اصطفى لمساعدته على مقاصده الجليلة رجلا غيورا على الهمة زكى النفس ، وهو حضرة دولتو رياض باشا . فلم يأل جهدا فى العمل ، ولم يقصر فى تدليل المصاعيب باتحاده مع حضرات رفقاؤه الكرام حتى

وصلنا الى هذه الغاية التى لا ينكر أحد حسننها . ولا ريب فى أن هذه نعم يجب علينا استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها ، ولن يكون ذلك الا اذا قرناها بالشكر عليها ، فقد قالوا : الشكر سياج النعم ، وحقيقة الشكر أن يكون جميعنا مخلصا للحكومة فى خدمته قائما بواجباته لها ، معضدا لجميع مقاصدها ، خاضعا لأوامر الحضرة الخديوية التى هى السبب فى هذا الخير العظيم ، وعلى ذلك لا بد أن ننادى جميعا : فليحى الجناب الخديوى اطال الله بقاءه .



ثم قام بعده رياض باشا وارتجل خطابا وجهه الى الضباط، جاء فيه :

« ليلة سرور ، تجلى فيها الصدق والاخلاص ، واجتمعت فيها القلوب على قصد أداء الشكر للجناب الخديوى ، غير أن تذكارة محامده ومآثره الجليلة يجعل الشكر موضعا يقع موقع الفرض الشرعى .

« ان محسنات العدل ووجوه الاصلاح التى امتازت بها مدة حكم الجناب الخديوى فى هذه الاوطان امر معلوم ، يعد تعدادها من قبيل تحصيل حاصل .. وانتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حق العلم ، فلا حاجة الى بسط الكلام فيه ، ومن اراد توضيح الحقيقة فليقارن بين الحالة الحاضرة وما قبلها بسنتين يظهر له الفرق الجلى والبون التام ما بين الحالتين وان ضباط العسكرية وهم من اشرف أعضاء الحكومة ، ممن شملتهم هذه المحسنات وعمتهم اقوائد الاصلاح . ومن أهم وجوهه التى شهدناها فى عصر الخديوى الجليل تقرير الأمن على الأرواح والأموال ، وحفظ الحقوق الشرعية وأداؤها لأربابها ، ويلزم لدوام ذلك ثبوت الطمأنينة ورسوخ قاعدة الراحة العمومية ، ومدار ذلك وأساسه انتظام حال العسكرية »

« وقد رأيتم من أنفسكم ان حقوقكم وصلت اليكم ، وانتم روح

الضبط والربط ، وأنتم قوة الحاكم وآلته المنفذة ، فلا بدأ الحاكم يحسن الالتفات ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة ، فعليكم كما أخذتكم مالكم ، أن تؤدوا ما عليكم ، وهو طاعة ولى الأمر الذى هو السبب الاعظم فى جميع هذه الخيرات التى شملتنا ، بل هو الذى أنعش فى هذا الوطن روح الحياة بعد أن أشرف على الموت والدمار ، فعليكم أن تكونوا دائما على قدم الاستعداد لتنفيذ احكامه والمحافظة على أوامره ونواميسه العادلة ، وعلينا جميعا أن نبتهل الى الله تعالى بدوام نقائه وتأييد عزه وان ينادى لسان الصدق منا . فليعش الجنب الخديوى « .

خطبة عرابى بك

وبعد أن جلس رياض باشا قام احمد عرابى بك (باشا) وأجاب بتحقيق ما قاله وزير الحربية ورئيس الوزراء ، وبين ما وصلت اليه الحكومة فى ذلك العهد من التقدم ، ناسبا جميع ذلك الى همة الجنب الخديوى واستقامة وزرائه وغيرتهم على المصالح . . ثم قال : اننا على الدوام مطيعون لأوامره السامية ، ونحن آله المنفذة الحاضرة بين يديه يديرها كيف يشاء ، وفى أى وقت أراد ، واننا بلسان واحد نسأل الله تعالى أن يحفظه لنا ويطيل بقاءه ويعززه برجال حكومته ويمتتع البلاد بأحكامه العادلة آمين ، وكلنا بلسان واحد نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ الحضرة الخديوية ، ويوفق رجال حكومته الكرام لاصلاح البلاد واسعاد العباد « .

عظمت مكانة عرابى فى نفوس الضباط والجنود بعد انتصاره فى واقعة قصر النيل ، وزاد من التفاهم حوله أنه تقدم بطلباته سألقة الذكر الى وزير الحربية الجديد (البارودى) واستجاب البارودى الى طلباته .

وبدل البارودى جهدا موفقا فى إعادة التفاهم بين الحكومة والضباط ، على أن هذا التفاهم لم يدم طويلا . . ولم تليث مظاهري

الخلاف وبوادى الشقاق أن باعدت بين الفريقين ، وأخذ كل فريق
يسئ الظن بالآخر ويتوَجَّس خيفة من مقاصده وتدبيره .

استقالة البارودى

وقعت فى شهر يوليه سنة ١٨٨١ حادثة بالاسكندرية أعادت
القطعية بين الضباط والحكومة . . وذلك أن الخديو توفيق كان
يقضى صيف سنة ١٨٨١ بالاسكندرية . وقد حدث يوم ٢٥ يوليه
أن عربة لأحد تجار الثغر يقودها سائق أوروبى كانت تسير فى
الشارع المؤدى الى سراى رأس التين ، فصدمت جندياً من فرقة
المدفعية - الطوبجية - وأصابته أصابه قاتلة ، نقل على أثرها الى
المستشفى وتوفى هناك . وكان الخديو وقتئذ بالسراى ، فارتأى
وفاق القتل أن يحملوه اليها ، وبلتمسوا من الخديو الاهتمام
بمعاقة الجانى .

وكان هذا العمل بالغافى الخروج على النظام ، لأن مثل هذه
الحادثة لا ترفع الى الخديو ، وليس من اللائق بمقامه أن يذهب
الجنود الى قصره حاملين القتل يعرضونه عليه ، ويطلبون منه
معاقة الجانى ، إذ أن السراى الخديوية ليست مخفر بوليس
تحمل اليه جثث القتلى . . وقد دخل الجند السراى فى جابية
وضجة ، وصاحوا طالبين معاقة الجانى . . ففضب الخديو من
الجند ، وأمر بطردهم ، فانصرفوا . وبعد أيام صدر الأمر بتشكيل
مجلس عسكرى لمحاكمتهم ، فحوكموا وصدرت عليهم احكام بالغة
منتهى القسوة ، فقد حكم على الجندى الذى دعا رفاقه الى حمل
القتيل الى السراى بالاشغال الشاقة المؤبدة . وحكم على رفاقه
وهم ثمانية بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبأن يقضوا مدة
العقوبة بليمان الخرطوم ، ثم يكونوا بعد ذلك من أفراد الجيش
بالأقطار السودانية . . وأقر الخديو الحكم ونفذ فى المحكوم عليهم
وسيقوا الى السويس ومنها الى سواكن ثم الى الخرطوم .

كان لهذا الحكم الشديد وقع اليم في النفوس ، وكتب مبا
بك حلمى تقريراً الى وزير الحربية « البارودى » يشك
من قسوته ، وذكر بعض الحوادث التى تجرى فى آلايه ، والد
الذى لا تنقطع .

رفع البارودى هذا التقرير الى الخديو ، فاستاء من ذلك
تطاولا على مقامه وغضب على البارودى ، واعتزم اقصاءه عن
الحربية ، واستدعى الوزراء بالتلفراف من القاهرة . . فوجد
الاسكندرية واجتمعوا بالخديو فى سراى راس التين ، وتداولوا
حادثة الجندى القتيلى ، وما فعل رفاقه . وقرر الخديو ا
البارودى فى وزارة الحربية هو منشأ هذه الفوضى ، ولا
الى اعادة النظام الا بعزله . فلم ير البارودى بدا من أن
اسقالته ، فقبلت فى الحال ، وعين الخديو صهره داود باش
بدله ، ثم أعقب ذلك صدور امر آخر بعزل أحمد باشا ال
محافظ العاصمة ، لما كان معروفه عنه من مشايعته لحركة م
وتعيين عبد القادر باشا حلمى مكانه ، وكان مكروها من العرا

قابل عرابى وصحبه هذا التفسير بالانزعاج والتبرم . . وتو
خيفة من مواقف ابعاد البارودى الذى كانوا يطمثون اليه ، وي
الى اخلاصه ، وتوقعوا شرا مستطيراً من تعيين صهر الخديو
راس الوزارة التى تملك ناصية الجيش ، على أنهم كتموا شعور
وأخذوا يتدبرون ما يجب عليهم عمله للمحافظة على حياتهم
هذا التفسير ، وذهبوا الى داود باشا فى ديوان الجهادية ، ي
بمنصبه الجديد ، وطلبوا اليه أن يجعل فاتحة أعماله اصدار
الاصلاحات العسكرية التى وضعت فى عهد البارودى ، فو
بذلك . .

ولكنه لم يلبث أن أصدر منشورا ابلغه جميع الآلايات
فيه الضباط عن اجتماعهم فى المنازل او فى احياء المدينة

على عدم ترك مراكز الآليات ليلا أو نهارا ، واندرهم بأنه اذا وجد اثنان منهم أو أكثر مجتمعين معا في المدينة فسيجرى ضبطهم بيد رجال الضبطية واعتقالهم ، وأن كل من يتكلم منهم مع آخر في الامور السياسية يسجن بالقلعة ، وشدد على الضباط في اتباع هذه الأوامر وأخذ يراقب تنفيذها ، فيذهب بنفسه ليلا الى مراكز الآليات ليتحقق من تنفيذ أوامره ، وبث عبد القادر باشا حلمى محافظ العاصمة الجديد العيون والجواسيس على منازل رؤساء الحزب العسكرى ، وخاصة عرابى وعبد العال وأحمد عبد الضفار ، لمنع اجتماعاتهم ، فارتاعوا من ذلك ولزموا آلياتهم .

كان الفرض من صدور هذه الأوامر تفريق اجتماعات الضباط ، اذ كانت هذه الاجتماعات الوسيلة العملية لتبادلهم الآراء والأفكار، وتعاهدتهم على التضامن واتحاد الكلمة واتفاقهم على الخطط التى يتبعونها لحفظ كيانهم وتحقيق مطالبهم .. فداود باشا يكن قد حقق بهذه الأوامر المخاوف التى ساورت عرابى وصحبه من تعيينه وزيرا للحربية بدلا من البارودى ، واتفق الضباط على رفض تنفيذ هذه الأوامر .

عراڭ الزعم القومى

الزعامة القومية

لم يكن لواقعة قصر النيل اثرها في الجيش فحسب ، بل كان لها اثر بالغ في الامة . . اذ جعلت لعرايى مكانة كبيرة في البلاد ، واخذت الالسنه تلهج باسمه وتمتدح شجاعته واقدامه ، والواقع ان الحادثة في ذاتها وما تنطوى عليه من الجرأة على الحكومة ، واطلاق سراح المسجونين ، وعزل وزير الحربية عثمان رفقى الذى كان موضع سخط الضباط الوطنيين ، وتعيين وزير يعطف عليهم ويؤيدهم ، ثم الاصلاحات التى قام بها البارودى ، وأخصها زيادة رواتب الضباط والجند . كل هذه الأعمال جعلت من عرايى زعيما قوميا اتجهت اليه الانظار لتحقيق امانى الشعب ، ولم يكن الجيش يصدر عن افكار وعواطف تخالف افكارها ونفسيته ، فهو اول شىء طبقة من صميم الامة ، وضباطه وجنوده متصلون بها بروابط القرابة والدم . وكانوا يمثلون الامة من هذه الناحية ، ومن كونهم رجاءوا من مختلف نواحي المديرىات .

وكانت المظالم التى شكوا منها زعماء الجيش تشبه المظالم التى كانت البلاد تشكو منها ، ولم يكن اناس راضين عن الحكومة وسياستها . بل كانوا يتبرمون بمظالم الحكام وينقمون من الوزارة بسبب استسلامها للنفوذ الاجنبى وخضوعها لأوامر القناصل ومحاباتها للموظفين الاجانب في مصالح الحكومة وتمييزها اياهم بالرواتب الكبيرة والمزايا العديدة ، فلاغرو ان اغتبط الناس بتحقيق مطالب الجيش ، وذاع في البلاد اسم عرايى كمنقذ للامة من المظالم ، ومحقق للأمال ، وقد لقي عرايى عطفًا وتأييدا من جميع الطبقات ، وفي مقدمتها العلماء والاعيان وعامة البلاد ومشايخ العربان وأخذ هو يبت افكاره بينهم ليكونوا عدته وحزبه ، ويتأهب للقيام بحركة جريئة توطد نفوذه وسلطانه ، ويكطئن بها على حياته وحياة

صحبه الموالين له في الجيش .. وهى المطالبة بتأليف المجلس النيابى مع اسقاط وزارة رياض باشا ، او بعبارة اخرى احداث انقلاب في نظام الحكم ، واحلال حكم الشورى محل الحكم الاستبدادى .
ولما اطمان عرابى الى ان الجيش في قبضة يده والامة تناصره %
شرع في احداث الانقلاب الذى كان يرجوه في نظام الحكم ، او بعبارة اخرى اخذ يتأهب لمتابعة الثورة التى بدأها يوم اول فبراير سنة ١٨٨١ .

وكانت الحكومة من ناحيتها تدفعه الى الثورة دفعا ، بما بدأ منها من الحركات العدائية التى قصدت منها تفريق شمل زعماء الجيش وضباطه تمهيدا للتنكيل بهم .. فهى اولاً لم تصدر القوانين العسكرية الجديدة التى وضعت في عهد البارودى ، وكان هذا اخلاقاً بوعدها في تحسين حالة الضباط والجنود ، وبرهاناً على سوء مقاصدها نحو الجيش ، واشتدت هذه المقاصد ظهوراً من يوم عودة الخديو من مصيفه بالاسكندرية الى العاصمة .

لم يكد الخديو يصل الى العاصمة حتى اخذ ينقل خطته . وقوامها تفريق وحدات الجيش ، ونقل الفرق الموالية للحربى العسكرى من العاصمة لى يستبدل بها فرقاً اخرى موالية للخديو .. فاصدر داود باشا يكن وزير الحربية أمراً بأن ينقل الآلى الثالث من المشاه - الآلى القلعة - الى الاسكندرية بدلا من الآلى الاسكندرية - الآلى الخامس - وان يأتى هذا الى القاهرة مكانه . فلما علم ضباط الآلى الثالث بهذا الأمر اضطربوا له وأوجسوا شراً من عواقبه ، وذهبت بهم الظنون والوساوس كل مذهب . وخشوا أن يكون غرض الحكومة الانتقام منهم والتنكيل بهم . وسرت بينهم اشاعة ان في نية الحكومة اخراجهم في كوبرى كفر الزيات حين سفرهم بالقطار الى الاسكندرية ، وعادت الى اذهانهم حادثة اغراق الأمير أحمد باشا رفعت بن إبراهيم باشا في كفر الزيات في عهد سعيد باشا .

واتفقت كلمة ضباط الآلاى على رفض الاذعان لامر وزير الحربية الجديد ، والامتناع عن مفادرة القلعة . . فلما جمع قائد الآلاى ضباطه وتلا عليهم امر الوزير أعلنوا جميعا أنهم يرفضون الاذعان له . . فكتب الى وزير الحربية يخبره بذلك ، واعتزم عرابى وصحبه تحريك الجيش والسير به الى سراى عابدين فى شكل مظاهرة عسكرية لاملأ ارادتهم على الخديو لكى يضعوا حدا للحالة القلقة التى وصلت اليها البلاد ، ولاحداث الانقلاب الذى ارادوه .

واقعة عابدين

اتفقت كلمة زعماء الضباط على اقامة المظاهرة العسكرية أمام سراى عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ووضعوا لها خطة محكمة ، وهى حضور جميع الآليات الجيش المرابطة بالقاهرة الى ميدان عابدين فى أصيل ذلك اليوم لتقديم طلبات الأمة الى الخديو . . وقوامها اسقاط الوزارة ، وتأليف المجلس النيابى ، وزيادة عدد الجيش . فخطب عرابى جميع الآليات المشاة والفرسان والمدفعية الموجودة وقتئذ بالعاصمة لموافاته بميدان عابدين فى الساعة الرابعة لعرض طلباتهم على الخديو . وأرسل الى وزير الحربية يبلغه أن يخبر الخديو بأن جميع الآليات ستحضر الى ساحة عابدين فى الساعة المذكورة « لعرض طلبات عادلة تتعلق باصلاح البلاد وضمان مستقبلها » وأرسل ايضا الى قناصل الدول يطمئنهم أن لا خوف على رعاياهم من هذه المظاهرة لأنها مقصورة على أحوال البلاد الداخلية .

اجتشد الجيش فى الموعد المضروب فى ميدان عابدين ، وكان أول من حضر الى الميدان الآلاى الفرسان « السوارى » بقيادة أحمد بك عبد الففار . ولعله بادر بالحضور لأنه كان من أول الناقمين من النظام القديم ، اذ فصله وزير الحربية الاسبق « عثمان باشا وفقى » لغير ما سبب ، ثم جاء عرابى ممتطيا جواده شاهرا سيفه .

يقود آلاى العباسية ويصحبه آلاى المدفعية « الطوبجية » يقوده اسماعيل بك صبرى ، ومعه المدافع بلخيرتها . وكانت بطاريات المدافع تتخلل أورطة المشاة أثناء السير .



ولما وصل مرابى تفقد على بك فهمى فلم يجده ، وأخبره بعض الضباط أنه وزع آلاى الحرس داخل السراى ، ومعه كمية وافرة من الذخيرة ، وأنه على استعداد للدفاع عنها اذا مست الحاجة ، فبعث إليه من فوره بالملازم محمد أفندى على ليستدعيه . . فحضر على بك فهمى ، فسأله مرابى عن سبب جعله العسكر على ابواب السراى ومنافذها من الداخل ، ولم يكن هذا اتفاقهم من قبل . فطمأنه على بك فهمى ، وقال له : « ان السياسة خداع » ، أى أنه لم يفعل ذلك الا لمخادعة الخديو ، وأنه باق على عهده . فطلب إليه مرابى أن يسحب آلايه من السراى ويأخذ مكانه فى الميدان ، ففعل . وأمر بخروج الآلاى من السراى ، فخرج منها الجند جميعا ، واصطفوا الى جانب اخوانهم فى المكان المعين لهم من الدائرة ، ثم تم ترتيب آلاى المدفعية والفرسان والمشاة على شكل مربع . . . وجاء بعد ذلك الآلاى الثانى من قصر النيل يقوده بعض ضباطه وذلك لامتناع قائده وكبار ضباطه عن الاشتراك فى الحركة ، ثم جاء الآلاى الثالث قادما من القلعة ، بقيادة الكباشى فودة حسن ، والآلاى السودانى قادما من طره بقيادة عبد العال بك حلمى ، ثم أورطة المستحفظين يقودها القائمقام ابراهيم بك فوزى . وبذلك اكتمل الجيش فى ميدان عابدين ، اذ لم يبق آلاى من الآلايات المرابطة بالعاصمة الا حضر الى الميدان . وبلغ عدد الجنود المحتشدين فى الميدان نحو أربعة آلاف بأسلحتهم ومدافعهم ، وغصت أطراف الميدان بالجموع الحاشدة من الناس الذين جاءوا ليشهدوا هذا المنظر ، وامتلات نوافذ البيوت المجاورة للسراى وسطوحها بالنظارة ، وكان الموقف رهيبا ، لأن مجيء الجيش متهددا متوعدا ، واحتشاده بأسلحته

وذخائره ومدافعه أمام السراى الخديوية ، يحاصرها ويسد المسالك على من فيها ، كل ذلك خليق بأن يفزع الخديو ووزراءه ، وخاصة بعد أن رأى أن حرسه الخاص قد تخلى عنه في هذه الساعة العصيبة وانضم الى الجيش الثائر .

وكان الخديو قد جاء الى السراى ودخلها من الباب الشرقى وصعد الى ديوانه ، وشهد تجمع الجنود في الميدان ، وكان الوزراء قد توافدوا على السراى ، وجاء أيضا بعض قناصل الدول والسفير أو كلن كولفن المراقب المالى الانجليزى .. فشهدوا هذا المنظر الذى لم يألّفوا مثله فى مصر من قبل .

الخديو فى الميدان

وقد ظن الخديو انه اذا نزل الى الميدان ، فان ما له من الهيبة التقليدية فى نفوس الرعية والجنود يصد الجيش وضباطه عن التمرد ، فنزل من السراى الى حيث رؤساء الجنود ، يصحبه المستر كوكسن ، قنصل انجلترا فى الاسكندرية - وكان نائباً عن القنصل العام السير ادوار مالت لفيابه بالأجازة - والسير أوكلن كلفن المراقب المالى الانجليزى ، وبعض عساكر الحرس الخاص . فلما توسط الميدان نادى عرابى ، فجاءه راكبا جواده شاهرا سيفه ، وخلفه نحو ثلاثين ضابطا شاهرين السيوف . فلما دنا من الخديو صاح به احد رجال الحرس أن ترحل واغمد سيفك .. ففعل ثم أقبل عليه ..

وهنا يقول عرابى : ان المستر كوكسن أشار على الخديو بأن يطلق عليه مسدسه ، ولكن الخديو لم يعمل بإشارته وقال له : « أفلا تنظر الى من حولنا من العسكر ؟ » ، أى انه خشى مفبة العمل بنصيحة المستر كوكسن . والواقع انها نصيحة لا تنم عن اخلاصه للخديو ولا حسن قصد من المستر كوكسن .. فلو أن الخديو أمكنه

أن يقتل عرابى فى هذه اللحظة لما آمن على حياته من الجسد والضباط .

أما ما فعله الخديو فى ذلك الحين ، فإنه صاح بالضباط اللذين جاءوا خلف عرابى : « أغمدوا سيوفكم وعودوا الى بلوكاتكم » . فلم يفعلوا ، وظلوا وقوفاً فى أماكنهم . . وكانوا كحرس خاص لعرابى ، فلم يغادروه حتى انتهى الحوار بينهما .

مطالب عرابى

ولما وقف عرابى أمام الخديو وحياء التحية العسكرية خاطبه الخديو قائلاً : « ما هى أسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟ » .

فأجابه عرابى « جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة . . وكلها طلبات عادلة » .

فقال الخديو : « وما هى هذه الطلبات » .

فأجابه : « هى عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وإبلاغ عدد الجيش الى العدد المعين فى فرمانات السلطانية » .

فقال الخديو : « كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز » .

فقال عرابى : « ونحن لسنا عبيدا ولا نورث بعد اليوم » .

فلما وصل الحوار الى هذا الحد أشار المستر كوكسن على الخديو بالرجوع الى السراى لافتاً نظره الى سوء المفبة اذا زادت المناقشة من هذا الحد . . فرجع الخديو ومن كان بمعيته الى داخل السراى .

ثم عاد منها المستر كوكسن ومعه السير أوكلن كولفن ، وخاطبه عرابى كرَسُول من قبل الخديو قائلاً : « ان عزل الوزارة من اختصاص

الخديو ، وطلب تشكيل مجلس النواب ليس من حقوق الجهادية ،
وزيادة الجيش لا لزوم لها لأن مالية الحكومة لا تساعد على ذلك » .
فقال عرابى : « أعلم يا حضرة القنصل ان طلباتى المتعلقة بالاهالى
لم أعمد اليها الا لانهم أقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء
العساكر الذين هم عبارة عن اخوانهم واولادهم .. فهم القوة التى
تنفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة . وانظر الى هؤلاء
المحتشدين خلف العساكر ، فهم الاهالى الذين أنابونا عنهم فى طلب
حقوقهم ، واعلم علم اليقين اننا لا نتنازل عن طلباتنا ، ولا تبرح
هذا المكان ما لم تنفذ » .

فقال القنصل : « علمت من كلامك انك ترغب فى تنفيذ
اقتراحاتك بالقوة ، وهذا امر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها » .
قال عرابى : « كيف يكون ذلك ؟ .. ومن ذا الذى يعارضنا فى
أحوال داخلتنا ؟ فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد
المقاومة الى أن نفنى عن آخرنا » .

قال القنصل : « وأين هى قوتكم التى ستدافع بها ؟ »
قال عرابى : « عند الاقتضاء يمكن أن نحشد مليوناً من العساكر
يدافعون عن بلادهم ويسمعون قولى ويلبون اشارتى » .
فقال القنصل : « وماذا تفعل اذا لم تجب الى ما تطلب ؟ » .
فقال عرابى : « أقول كلمة أخرى » . فقال القنصل :
« وما هى ؟ » .

فقال عرابى : « لا أقولها الا عند اليأس والقنوط » .

قبول مطالب عرابى

وهنا انقطعت المخابرات بين الفريقين .. وتداول الخديو فى
الموقف مع من كانوا بداخل السراى من وزراء وقناصل وغيرهم .
ومرت ساعة وهم يتداولون ، فراوا أن لا بد من الادعان لمطالب

الجند ، لأن الجيش بأكمله يؤيد هذه المطالب . ولم يكن لدى الخديو أية قوة يعتمد عليها ، فاستقر الرأي على اجابة هذه المطالب تدريجيا ، وأن يبدأ بسقوط الوزارة ، فقدم رياض باشا استقالته الى الخديو ، وكان هذا أوج الثورة .

أبلغ عرابي هذا القرار ، وطلب اليه الخديو قبول اسناد رياسة الوزارة الجديدة الى على حيدر باشا يكن ، فلم يوافق على ذلك . . لما له من صلة القرابة بالخديو ، فعرض عليه تعيين محمد شريف باشا رئيسا ، فقبل . . وكان شريف باشا وقتئذ بالاسكندرية ، فاستدعى بالتلفراف للحضور الى العاصمة .

وبعد أن أجيبته مطالب عرابي توجه الى الخديو في السراي وشكر له ارضاءه مطالب الأمة ، فأقسم الخديو أنه مرتاح لما فعل ، وأنه وافق على تلك الطلبات بنية صادقة . فكرر عرابي الشكر والثناء له ، وأصدر أمره الى الاليات بالرجوع الى مراكزها ما هذا الاى طره فانه قضى ليلته في ضيافة آلاى الحرس بقشلاق صابدين .

ونشرت « الوقائع المصرية » في عدد الأحد ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ البيان الآتى : « في ليلة السبت ١٦ شوال سنة ١٢٩٨ . ١ سبتمبر سنة ١٨٨١) استعفت نظارة دولتو رياض باشا قبل استعفاؤها . وكلف دولتو شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة » .

وزارة الأمة

تحضر شريف باشا الى العاصمة في اليوم التالى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ - وذهب اليه عرابي في منزله وهناك برياسة الوزارة وفاوضه في اشخاص الوزارة الذين يؤلف منهم وزارته .

وكان طبيعيا أن يتدخل عرابي في تأليف الوزارة ويكون له رأى في أشخاصها ، لأنه هو الذى توصل بقوة الجيش الى اسقاط وزارة رياض باشا واختيار شريف باشا ذاته للرياسة . ولم يكن شريفه يجهل ذلك أو يتجاهله - ولكنه كان رجلا أنوفاً ، مستقل الرأى ، حفيظاً على كرامته ، لا يقبل أن يتلقى الأوامر من غيره ، فضلا عن أنه كان يشعر في خاصة نفسه بخطر تدخل الجيش في السياسة ، وأنه إذا استمر هذا التدخل وصار قاعدة متبعة في إدارة الشؤون العامة ، فإنه يؤدي الى فساد الاداة الحكومية ، ويفضى الى انشاء دكتاتورية عسكرية لا يؤمن معها عدل أو حرية أو دستور . ولذلك اجتهد في وضع حد للتدخل العسكرى في شئون الحكومة .

اما فيما يتعلق باختيار أعضاء وزارته ، وتدخل عرابي في هذا الصدد ، فان هذا التدخل جعله يتردد أيا ما في قبول رياسة الوزارة . . فقد رغب اليه عرابي اثناء المقاتلة الاولى في اختيار محمود سامى باشا البارودى للحربية ، ومصطفى فهمى باشا للخارجية ، « لما يعلمه من ميلهما الى العدل والحرية » - كما قال عرابي - ولم يكن هذا اعتقاد شريف باشا فيهما ، وقد صرح عرابي انه لا يقبل اشتراكهما معه في الوزارة ، لأنهما حين كانتا عضوين في وزارته السابقة التى ألفها في أول عهد الخديو توفيق تعاهدا واياهما كما تعاهد سائر الوزراء على انه اذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارته على أن لا يشترك أحد من أعضائها في الوزارة التى تخلفها ما لم يقبل الخديو تشكيل المجلس النيابى . . فنكت البارودى ومصطفى فهمى مهدهما .



ولكن عرابي كان حريصا على اسناد وزارة الحربية الى البارودى ، لما ثبت من ولائه للحركة واخلاصه للجيش . ولم ينس انه على يده حين تولى وزارة الحربية أجبرت مطالب العرابيين

الأولى ، وهى زيادة روائب الضباط والجند وتكاليف لجنة لأصلاح القوانين العسكرية . . وان الخديوى قد أقصاه بعد ذلك من وزارة الحربية لإخلاقه للحزب العسكرى ، أما مصطفى فهمى فكان عرابى يعميل الى تقليده وزارة الخارجية لما كان يتظاهر به من الاخلاص للحركة . . على أنه لم يبد منه أى عمل ايجابى يدل على هذا الاخلاص ، وكل ما عرف عنه أنه من يوم أن اشترك فى مقتل اسماعيل باشا صديق على عهد الخديو اسماعيل ملء قلبه رهبا من هول هذا الحادث ، ونفرت نفسه من استبداد الخديويين . ومن هنا اطمأن له العراقيون ، وأراد عرابى أن يقنع شريف بقبول مرشحيه ، فقال له : « ان لكل وقت حكما ، واني واثق بحبهما للحرية والعدل والمساواة ، فضلا عن ذلك فان العسكرية لا تطمئن لغير محمود سامى باشا » .

فعرض شريف باشا على عرابى أن يقبلوه هو وزيرا للحربية ، ولعله أراد بذلك أن يراقب بنفسه ابتعاد الجيش عن التدخل فى سياسة الدولة ، اذا هو تولى وزارة الحربية .

قال مخاطبا عرابى : « أفلا ترضون أن اكون ناظر الجهادية ؟ » . فإنى قد رببت معكم فى العسكرية . . والحق ان حجة شريف باشا كانت قوية ، لأنه تلقى التعليم العالى فى المدارس الحربية ، ونال قسما وافرا من علومها وفنونها فى أرقى ~~مدرسة~~ ^{مدرسة} ~~مدرسة~~ ^{مدرسة} وهو بلا شك أكفا فى هذا الصدد من محمود سامى البارودى ومن القواد العراقيين . ولكن عرابى أصر على اختيار البارودى للحربية ، وقال لشريف باشا : « لقد اخترناك رئيسا للوزارة ، ولا بد من مراعاة ميول رجال العسكرية » فاصر شريف باشا على عدم قبول مرشحيه ، وانتهت المقابلة الاولى على غير اتفاق .

ومضت أيام وشريف باشا متردد فى قبول الرئاسة . . ولم يكن يستطيع غيره أن يضطلع بأعبائها وينقل الموقف . وظل فى تردده حتى عاهده العراقيون فى بيان مكتوب أن لا يتدخل الجيش

في السياسة ، وأن يكون خاضعا لأوامر الحكومة . فقبل تأليف الوزارة وألفها يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ورضى بإسناد الحرية الى البارودي ، والخارجية الى مصطفى فهمي .

وقدم كبراء البلاد وأعيانها الى شريف باشا بيانا يقرب من بيان الضباط في العبارة ويطابقه في المعنى وغايته اعلان ثقتهم بصداقته وميلهم جميعا اليه وانعقاد قلوبهم عليه ، وأنهم يكفلون له أن لا يقع في المستقبل شيء من الحوادث التي تنسب الى رجال العسكرية ، وواثقون من امتهم ومن رجال العسكرية الذين هم ابناؤهم واخوانهم بزوال كل خطر ، وانقطاع جميع الأسباب التي توجب الخوف والاضطراب ، ويسألون الله تعالى تأييد دولته وتوفيقه لاصلاح احوال البلاد بعناية الجناب الخديو المعظم .»

قبل شريف باشا تأليفه الوزارة بعد أن حصل على هذه العهود والمواثيق ، فالفها في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ .



وتعد وزارة شريف باشا « وزارة الأمة » لأنها الفت تحقيقا لرغبة كبراء البلاد وأعيانها .. وقد ابتهجت الأمة ابتهاجا كبيرا بتأليفها ، وعلقت عليها تحقيق آمالها في اقامة النظام الدسوري المقرون بالعدل والاستقامة . وقد اضطلع شريف باشا بالمهمة التي ألقتها الثورة على عاتقه ، وأول ما رسم من الخطوط الحكيمة لمعاداة النظام الى الجيش .. فان الثورة باعتبارها ثورة عسكرية قد اخرجت الجيش عن مهمته الاصلية ، وهي حفظ النظام والدود من كيان البلاد ، وجعلته اداة سياسية للسيطرة والحكم . وهنا موضع الخطر ، إذ بذلك يختل النظام العسكري ويفقد الجيش روح النظام والقيام بالواجب ويتسرب الانقسام الى صفوفه ، ثم تقع الحكومة فريسة الفوضى .. فبدل شريف باشا جهده في الحيلولة بين الجيش والسياسة ، ووافقه عرابي على هذه الخطة

في أوائل عهد وزارته ، فقد ذهب اليه عقب تأليف الوزارة بيومين على رأس وفد من الضباط لتهنئته بالوزارة وشكره على قبول الرئاسة ، وألقى أمامه الكلمة الآتية :

« انى بلسان قومى اعرض لدولتكم اننا جميعا واثقون بصداقة دولتكم وخلص طويتكم لمحبة الوطن واهله ، وجازمون بان هذه هذه الصفات التى تحلت بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا وسببا فى استتباب الراحة العمومية فيها ، واننا نعلم واجباتنا والفروض التى تحتتمها علينا وظائفنا العسكرية ، وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها ، ولذلك فاننا نقر باننا القوة المنفذة لما يصدر من الأوامر التى تكون ان شاء الله فى خير ، وقاضية باصلاح شؤون البلاد ، الا أن لنا حقوقا معلومة يمنحها لنا القانون ، ونرجو من الله ان يحسن الينا بنوالها بمساعدة دولتكم وتوفيق الله تعالى ونسأله سبحانه ان يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح آمين »
وامن عليه الحاضرون من الضباط ..

فترى فى هذا الخطاب ان عرابى تعهد من جديد باحترام النظام ، اذ يقر بان الجيش هو القوة المنفذة لما يصدر اليه من اوامر .

خطبة شريف باشا

وقد اغتنم شريف باشا هذه الفرصة لينبه الضباط على واجبهم فى ابعاد الجيش عن السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر بقوله « فى علمكم ما قال الاقدمون آفة الرئاسة ضعف السياسة ولا حكومة الا بقوة ولا قوة الا بانقياد الجنود انقيادا تاما وامثالهم امتثالا مطلقا .

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن العمومى فيه .. وهذا وذاك لا يتأتيان الا بطاعة رجالها العسكرية ، فترددى أولا فى قبول الرئاسة ما كان الا تجافيا من تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويريد معها

الأشكال ، فأكون عرضة للملامة بين اخواني في الوطن وبين الأجانب .
وحيث أغاثتنا اللطاف الالهية وحصل عندي اليقين بانقيادكم ،
فقد زال الاضطراب من القلوب ، وربت الهيئة الجديدة من رجال
ذوى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط ،
لأنهما من أخص شؤون العسكرية وأساس قواها ، واعرفوا انكم
مقلدون أشرف وظيفة وطنية .. فقوموا بأداء واجباتها الشريفة ،
وعلى القيام بأداء كل ما يريدهم فخرا وسؤددا ، وفقنا الله
واباكم .»

فهذه الخطبة على ايجازها ، جمعت أسمى ما يقوله زعيم
سياسى صائب الراى بعيد النظر في الظروف التى تألفت فيها
وزارته ، اذ لم يكن خافيا أن الدول الاستعمارية - وخاصة
انجلترا - كانت تتطلع الى الثورة العربية لكى تتخذ منها ذريعة
للتدخل فى شؤون البلاد . ولم تخف هذه المطامع عن عرابى ذاته ،
فقد ذكر فى مذكراته انه كان يلاحظ هو وصحبه عقب واقعة قصر
النيل كثرة تردد السير أدوار مالت قنصل انجلترا فى مصر على
الخدو ليلا ونهارا .. فأوجسوا من ذلك خيفة على مصر البلاد ،
وخشوا من مطامع انجلترا ، وتحدثوا بأنها تطمع فى احتلال وادى
النيل أسوة بما فعلته فرنسا فى تونس ، اذ احتلتها سنة ١٨٨١ .

فشرىف باشا سعى جهده فى أن لا يتخذ دعاة الاستعمار من
الثورة ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد . من أجل ذلك لم يفته
النصح للعربيين أن لا يقحموا الجيش فى غمار السياسة ،
فتضطرب الأحوال ، وتفتح الثغرات للتدخل الأجنبى . ولم يكن

يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شيء كثير من الزهو والخيلاء ، اذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة الى الراى العام ، وتآلفت وزارة شريف المرجوة من الأمة ، فلو لم يكن شريف عظيم النفس ، قوى الشخصية % لجعل خطبته تمليقا لضباط الجيش اكتسابا لثقتهم وتأييدهم % ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم الى التزام حدود واجباتهم ، وهى الطاعة والنظام والدود عن الوطن .

* * *

ولم يكن مثل شريف ليقبل ان يكون اداة فى يد الجيش وزعمائه ، لانه لم يقصد من تأليف الوزارة مجدا ولا سلطة ، وقد عرف عنه التعفف والزهادة فى كل ادوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ، وانه يزهد فيها اذا رآها تخالف مبادئ وكرامته . ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق فى الكفاح للدستور من العراقيين ، فعلى يده تطور نظام مجلس النواب ، اذ تآلفت وزارته الأولى فى عهد الخديو اسماعيل على قاعدة تقرير مبدا المسؤولية الوزارية أمام المجلس ، وعلى يده وضع دستور سنة ١٨٧٩ على أحدث المبادئ المصرية . ولم يحل دون صدور المرسوم الخديو بانفاذه الا خلع اسماعيل ، ومن أجل الدستور استقال من وزارته الثانية فى أوائل عهد الخديو توفيق ، وبرنامجه سنة ١٨٨١ حين ألف وزارته الجديدة كان استثنافا لجهاده فى سبيل الدستور منذ سنة ١٨٧٩ ، أى قبل أن تظهر الحركة العراقية هسنتين ، فلا غرو أن يشعر شريف بعزة النفس والاستقلال فى الراى ازاء العراقيين .

وقد حققت وزارة شريف باشا كثيرا من الاصلاحات في المدة الوجيزة التي تولت فيها الحكم ، وكان مما انفلذته اصدار القوانين العسكرية التي كان هدفها تحسين حال الضباط والجنود واصلاح التعليم في المدارس الحربية .

وابتهج الضباط بصدور هذه القوانين ، وزادتهم ثقة بوزارة شريف باشا .. وذهب وفد منهم الى داره وقدموا له شكرهم وشكر زملائهم على عنايته واهتمام وزارته باصدارها . واعربوا له عن حسن مقاصدهم وكامل ثقتهم به وبوزارته وعاهدوه على الا يخالفوا له امرا ، وان ينقادوا لارادة الحكومة ولا يترددوا في الذهاب الى أية جهة تأمرهم بالذهاب اليها .

عرايى فى الشرقىة

وقد رغب شريف باشا فى نقل زعماء الحركة من القاهرة الى الاقاليم لكى يخفف من ضغط الحزب العسكرى على الحكومة ، ويحقق مبداه الذى تولى الوزارة على اساسه ، وهو ابعاد الجيش عن السياسة جهد المستطاع . واقنع عرايى وصحبه بان مصلحة البلاد تقضى بابعاد الاليات التى يتولون قيادتها عن العاصمة حتى تهدأ الخواطر ، ويقوى سلطان الحكومة حيال الدول . وزاد فى حجة شريف باشا ارسال الحكومة التركية وفدا الى مصر برياسة على نظامى باشا لتحقيق اسباب تمرد الجيش وخروجه على الخديو .. فقد ورد نبا قيام هذا الوفد من الاستانة فى ٣ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، فانخذ شريف باشا من هذا الحادث وسيلة لاقناع زعماء الضباط بالابتعاد عن العاصمة لكى يكون ذلك دليلا قائما

على اذعانهم للحكومة وتنفيذهم أوامرها وترك سلطة الحكم في يدها
ولكى يمتنع الاتصال بينهم وبين الوفد العثماني القادم ، فلا يفسح
المجال امامه للدس والتفرقة ، فافتنعوا بهذه الحجة ، واستقر
رأى وزارة الحربية على نقل آلاى عبد العال حلمى الى دمياط ،
وآلاى عرابى الى رأس الوادى بالشرقية . . ويقول عرابى انهم
قبلوا ذلك على شرط صدور الأمر الخديوى بانتخاب النواب لكى
يطمئن على انشاء المجلس النيابى ، وفعلا صدر الأمر المذكور فى
٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

وكان سفر الآلايين الى مقرهما الجديد فرصة للمظاهرات
الوطنية التى تجلت فيها حماسة الاهلين وعواطفهم نحو الجيش .
كان آلاى عبد العال حلمى بك هو السابق بالسفر الى مركزه
الجديد ، وكان يوم سفره يوما مشهودا ، فقد انتقل الآلاى الى
محطة العاصمة مارا وسط المدينة ، وسبقه اليها معظم ضباط
العسكرية وضباط المستحقين والبوليس للقيام بواجب التوديع .
وامتلأت المحطة بالمودعين ، ولما وصل اليها الآلاى اخذ مصطفى
بك العنانى أحد اعيان القاهرة ومن كبار تجارها ينشر الورود
والرياحين على رؤوس العساكر ، وسقى الناس شرابا سكريا فى
ذلك اليوم اكراما للجيش المنقلد للبلاد من هاوية الاستبداد .
وحضر محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية ليودع الآلاى
المسافر يصحبه عرابى بك ، وتبودلت الخطب الحماسية فى المحطة
قبل قيام القطار .

وفى ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ سافر آلاى عرابى من العاصمة بين
مظاهر الحماسة والتكريم . . فتحرك من مركزه بالعباسية فى

الساعة الثامنة صباحا قاصدا المحطة ، وشقّ المدينة من باب النصر
تقدمه موسيقاه تعزف بألحانها الحربية فتثير الحماسة في النفوس
الى ان بلغ المشهد الحسينى ، فاصطف الآلاى امام المسجد . . ثم
دخل عرابى وزار مقام الحسين رضى الله عنه يصحبه بعض الضباط ،
وأدار بيرق الآلاى على الضريح الشريف ، ودعوا الدعوات الصالحة ،
ثم خرجوا وسار الآلاى الى المحطة ، مارا بالموسكى ثم شارع
البوستان فشارع كلوت بك . وكانت الشوارع تزخر بالمتفرجين ،
وازدحمت المحطة بالمودمين ، اذ حضر اليها جميع ضباط الجيش
المصرى ورؤسائه وكثير من الأعيان والتجار وعامة الناس ،
وتبدلت الخطب الوطنية في المحطة .

ثم تحرك القطار في منتصف الساعة الحادية عشرة قاصدا
مدينة الزقازيق ، وصحب عرابى في سفره السيد عبد الله نديم -
خطيب الثورة - واستقبل وصحبه وجنده في المحطات بمظاهر
الفرح والسرور والتكريم . وكان السيد عبد الله نديم يخطب
في الناس في كل محطة ، واستمرت مظاهر الاحتفالات حتى بلغ
القطار محطة الزقازيق ، فاستقبل القادمين جمهور الأعيان والاهالى
والتجار يتقدمهم امين بك الشمسى كبير تجار البندر ، وهتفوا
لعرابى وللجيش هتاف الدماء ، ونشروا على المساكير الورود
والأزهار العطرية وسقوهم الشراب السكرى ، ونزل عرابى من
القطار وحيا جميع المستقبلين والقى فيهم خطبة حماسية بدأها
بقوله :

« سادى واخوانى ، انا اخوكم فى الوطنية ، واسمى أحمد
عرابى ، ولدت فى بلدة « هرية رزنة » من بلاد الشرقية هذه :

فمن عرفني منكم فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فقد عرفته بنفسى ،
وها أنا واقف بين ايدى الاهل والخلان » ، واخذ يشيد بما قام به
وزملاؤه الضباط .

ثم استأنف القطار السير قاصدا الى رأس الوادى حيث كان
مركز الآلاى .. وبعد أن استقر به عرابى وجنده يومين دعاه أمين
بك الشمسى ودعا معه صحبه من الضباط الى وليمة شائقة فخمة
تكريما لهم ، فلبوا الدعوة وألقى عرابى فى الوليمة خطبة بمعنى
الخطبة السابقة ، وشكر أمين بك الشمسى وثنى عليه الثناء
المستطاب ثم وقف السيد عبد الله نديم وألقى خطبة حماسية ،
تعالى فى اثنائها هتاف الاستحسان من الحاضرين .

وفى اليوم التالى دعى عرابى لوضع الحجر الأساسى للمدرسة
الاميرية بالزقازيق .. فلبى الدعوة وحضر الحفلة ، ووضع الحجر
الأساسى للمدرسة باسم الخديو . وألقى بهذه المناسبة خطبة ذكر
فوائد التعليم ، وحث الحاضرين على العناية بتعليم ابنائهم ليعدوهم
لخدمة بلادهم فى المستقبل .

تعيين عرابى وكيلا لوزارة الحربية

بقى عرابى فى منصبه بالشرقية نحو ثلاثة اشهر يتنقل فى
الجهات ويبث أفكاره بين الأعيان والأهلين ، وقد أوجست الحكومة
خيفة من ابتعاده طويلا عن العاصمة وتركه يجمع حوله الاتباع
والانصار بعيدا عن رقابتها ، فاقترح البارودى تعيينه وكيلا
لوزارة الحربية ، فصدر الأمر العالى بذلك فى ٤ يناير سنة ١٨٨٢ ،

وماد الى العاصمة واستقر بها ، وتوطدت الثقة بيته وبين البارودى وعظم نفوذه ، وصارت داره كعبة لطلاب الحاجات وذوى التكايات يقصدون اليها من كل فج ، حتى أصبحت تشبه مجموع دوائر الحكومة لكثرة من كان يفد عليها من الزائرين والشاكين . وتردد عليه مراسلو الصحف الأوربية ليأخذوا عنه الاحاديث والبيانات من الحركة التى قام بها ، فازدادت شهرته فى الاوساط الأوربية .

انشاء المحاكم الاهلية

ان أهم اصلاحات الوزارة الشريفة بعد الاصلاح الدستورى هو انشاء المحاكم الاهلية ووضع نظامها الجديد . . . فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ صدر القانون المعروف باللائحة ترتيب المحاكم الاهلية ، وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى وأهمها :
١ - وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها واعلانها فى الجريدة الرسمية « ويكون اجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان ، واما فى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضى سبعين يوما » .

٢ - عدم سريان القوانين على الماضى ، وصدور الأحكام باسم الحضرة الخديوية ، ووجوب استنادها الى القوانين التى سيجرى نشرها أو القوانين واللوائح الجارى بموجبها متى كانت أحكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة .

٣ - رتب اللائحة أنواع المحاكم الجديدة . . . فقضت بانشاء محكمة ابتدائية فى كل من مصر والاسكندرية وفى كل مديرية من الوجه البحرى والقبلى ، وفى السودان وباقى ملحقات الحكومة

المصرية ، وانشاء محاكم جزئية في دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية ، ومحكمتين استثنائيتين ، احدهما بمصر ، والاخرى بأسسوط ، « أما فيما يختص باستئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية فيتقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية » ، ومحكمة نقض بالقاهرة وكان اسمها في اللائحة « محكمة التمييز » ، وانشاء النيابة العمومية .

٤ - ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم ، انما للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم في اثناء السنوات الثلاث الاولى من تاريخ تعيينه . . ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة الى اخرى الا برضاهم وبمقتضى امر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض .

٥ - تقرر في اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم .

تركيا والثورة العربية

لم يكن موقف تركيا حيال مصر اثناء الثورة العربية موقفا سليما ولا نزيها ، بل كانت ترمى الى انتهاز الفرص لانتقاص مزايا الاستقلال الذى نالته مصر فى عهد محمد على ثم فى عهد اسماعيل ، واسترداد هذه المزايا والتدخل فى شؤون مصر الداخلية . ومع ان تركيا وقتئذ كانت من الضعف والارتباك بحيث لا تستطيع ان تجعل مصر ولاية عثمانية خاضعة لحكمها ، فقد كانت السياسة التركية قائمة على القدس وقصر النظر فهي لم تدع وسيلة

الا انتهزتها لاجراج مركز مصر والوقية بها . وكان موقفها من يوم ان ظهرت الثورة العربية الى ان وقع الاحتلال موقفا مشئوما ، قوامه الختل وسوء النية والخداع ، فضلا عن الجهل وقصر النظر ، وكان ذلك من اكبر العوامل المساعدة على وقوع الاحتلال .

الوفد العثماني الاول

حدثت واقعة مابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وانتهت بسلام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الامة ، وهذات الاحوال وابتدأت الوزارة الجديدة تحقق برنامجها بين مظاهر الثقة والاطمئنان . وبالرغم من ذلك ، فان الحكومة التركية رأت في هذه الحادثة فرصة جديدة للتدخل في شؤون مصر وانتحال حق الاشراف عليها ، فقررت ارسال لجنة بالوفد العثماني ، وهو مؤلف من علي نظامي باشا سر ياور السلطان عبد الحميد ، وعلى بك قواد من أعضاء مجلس شورى الدولة ونجل عالي باشا الصدر الأعظم المشهور ، وفي معيتهما قدرى بك وصفر افندى وسيف الله افندى من ياوران السلطان .

تحرك هذا الوفد من الاستانة يوم ٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ قاصدا الى مصر . . ولم يسبق تأليفه مخابرة بين حكومة الاستانة والحكومة المصرية حتى يعرف مقصدها من ايفاده ، بل فوجئت البلاد بتلغراف من الاستانة ينبئ بقيام هذا الوفد ، فقبل النبا بالدهشة ، لان حالة البلاد لم تكن تسيغ ايفاده فضلا عما يحدثه مجيئه من هياج الخواطر واثارة الهواجس في وقت كانت البلاد محتاجة فيه الى اقرار الطمأنينة في النفوس .

ولكن الحكومة العثمانية كانت فى الواقع تعتمد أحداث حدث
يشير الخواطر فى مصر . . فلعلها كانت تأمل أن تستفيد من الثورة ،
أو لعلها نظرت بعين الاستياء الى قيام وزارة حرة تقيم النظام
الدستورى فى مصر ، لأن مثل هذا النظام لم يكن لترضى عنه حكومة
الاستانة التى جبلت على كراهية الحرية والدستور . هذا الى
أن على رأسها السلطان عبد الحميد الذى بدأ عهده بتعطيل القانون
الأساسى العثمانى ، والغاء مجلس المبعوثين « النواب » وتشتيت
دعاة الحرية وانصارها . . أضف الى ذلك أن الخديو توفيق لم
يكن منظورا اليه فى الاستانة بعين الرضا والعطف ، لأن سلطان
تركيا لم يكن ليغفر له اغفاله الذهاب الى عاصمة السلطنة ، حين
ولايته الحكم ، ليقدم له فروض الولاء !

حقا ان توفيق باشا اعتذر عن عدم ذهابه الى الاستانة بارتباك
احوال مصر وضرورة وجوده فى عاصمة ملكه . ولكن هذا العذر
لم يكن ليقبله حكام الاستانة ، اذ كان من اخص صفاتهم الفطرسية
والكبرياء وسوء الظن والانتقام . لذلك انتهزوا كل فرصة لاجراج
مركز الخديو واثارة المشاكل والعقبات فى وجهه . ففكرة ارسال
وفد الى مصر فكرة قوامها الكيد وسوء القصد ، وقد استاء لها
شريف باشا وأبدى مخاوفه منها .

جاء هذا الوفد الى الاسكندرية يوم الخميس ٦ اكتوبر سنة
١٨٨١ ، ووصل أعضاؤه الى القاهرة فى مساء ذلك اليوم ونزلوا
ضيوفا على الحكومة بقصر النزهة بشبرا .

وفى صبيحة الجمعة ذهبوا الى سراى الاسماعيلية لاقابلة
الخديو ، فاستقبلهم بالترحاب ، وتبادلوا عبارات التحية

والود ، وأبلغوه تحيات السلطان وأعربوا له عن تمام رضاه وسروره لما يبذله في تحسين احوال البلاد ، وان الغرض من ارسال هذا الوفد هو اظهار الثقة بالخدو وتأييد نفوذه وتثبيت مركزه .. . فرد عليهم بعبارات الشكر المألوفة ، ثم انصرفوا عائدين الى قصر النزهة وهناك رد لهم الخديو الزيارة .

وذهب على نظامى باشا الى قصر النيل حيث كان ديوان الحربية ومركز الآلى الثانى .. . فاستقبله محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية ، وهناك استدعى طلبة بك عصمت قائد الآلى ومعه الضباط من رتبة قائمقام وبكباشى ، والقى فيهم خطابا باللغة التركية - عربية لهم البارودى - حثهم فيه على طاعة الخديو وتنفيذ أوامره

فاجابه طلبه بك عصمت بقوله : « ان العساكر المصرية جموعا وافرادا على قدم الطاعة والانقياد لولى امرنا الخديو المعظم ، يتلقون أوامره بالامتثال ، ويقفون عند حد نواهيه .. . فان كلا منا يعلم ان اول واجب على الجند هو اطاعة ولى الامر والاذعان لما يأمر به . وما منا الا محب للجناب الخديو ميال بكليته الى الامتثال لأرشاداته » .

ولما انتهى من كلامه وقف على نظامى باشا ، وصافح طلبة بك ومن معه من الضباط ، واثنى عليهم الثناء الجميل ، ثم بقى مع محمود باشا سامى البارودى نحو نصف ساعة وانصرف .. . وزار بعد ذلك شيخ الجامع الأزهر ونقيب الاشراف وشيخ المالكية .. . وكانوا فى أحاديثهم معه يشنون على الجيش ويطرون أعماله ، ويذكرون فضله فيما نالته البلاد .

وقد استاءت فرنسا وانجلترا من حضور الوفد العثماني على غير اتفاق معهما .. وعدتاه تدخلًا من تركيا في شؤون مصر الداخلية ، وطلبتا من الحكومة العثمانية تقصير مدة اقامته .. وانتهرت انجلترا هذه الفرصة لتعلن عن نفوذها في مصر حيال حضور الوفد ، فطلب السير ادوار مالت من حكومته ارسال بارجة حربية الى مياه الاسكندرية ، فأجابت طلبه . واتفقت مع الحكومة الفرنسية على ان ترسل كل منهما بارجة على ان تعود البارجتان من الاسكندرية حين مبارحة الوفد العثماني ارض مصر . وقد وصلت فعلا البارجة الفرنسية « الما » الى مياه الاسكندرية ، ثم جاءتها البارجة الانجليزية « انفنسبل » . وغادرتا الميناء يوم ٢٠ اكتوبر غداة سفر الوفد العثماني فكانت هذه المظاهرة البحرية اول مظاهرة من هذا النوع اثناء الثورة العربية ، والمظاهرة الثانية وقعت في شهر مايو سنة ١٨٨٢ كما سيجيء بيانه . ويلاحظ ان البارجة « انفنسبل » هي احدى البوارج التي اشتركت في ضرب الاسكندرية يوم ١١ يولية سنة ١٨٨٢ ، فحضور الوفد العثماني كان باعثا على مجيء هذه البوارج .. فلا جرم كان حضوره ضارا بمصر من جميع النواحي .

وظل رجال الوفد العثماني في مصر بضعة عشر يوما بين مقابلات ولوائح ، واجمعت كلمة من حادثوهم من ذوى المقامات على ان البلاد ليس فيها أى اضطراب . واكد لهم الخديو ان الجيش على طاعته ، وبذلك انتهت مهمتهم . وانضح ان مجيئهم لم يكن له مسوغ ، ولا كانت له نتيجة ما ، وعادوا الى الاسكندرية يوم

١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ ، وفي صباح اليوم التالى انقلبوا راجعين الى الاستانة .

انشاء مجلس النواب

في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ رفع شريف باشا الى الخديو تقريراً باجابة مطلب الامة في صدد انشاء مجلس النواب ، ضمنه مزايا النظام الدستورى وضرورة اقراره مصر ، وطلب تمهيدا لتأليف المجلس النيابى الجديد اجراء انتخابات عامة طبقا لللائحة مجلس شورى النواب القديم . . على ان تعرض الوزارة على المجلس المنتخب مشروع اللائحة الاساسية التى تكفل نهوضه الى مستوى المجالس النيابية الصحيحة ، او بعبارة اخرى دعا الى انتخاب مجلس شورى النواب على ان يكون « جمعية تأسيسية » تضع الدستور الجديد .

وفي نفس اليوم الذى رفع فيه شريف باشا تقريره الى الخديو ، صدر الأمر العالى باجراء الانتخابات العامة وتحديد يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ لافتتاح مجلس النواب .

ولما كان نظام مجلس شورى النواب القديم يجعل انتخاب النواب موكولا الى عمد البلاد ومشايخها فى المديريات وجماعة الأعيان فى القاهرة والاسكندرية ودمياط ، فقد جرت انتخابات سنة ١٨٨١ على هذا الاساس .

ولا شك فى أن جعل انتخاب النواب موكولا الى عمد البلاد ومشايخها فى المديريات يسهل على الحكومة السيطرة على الانتخابات واملاء ارادتها فيمن يختارهم العمدة والمشايخ . . ولكن

شريف باشا حرص حرصا شديدا على أن تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن تدخل الحكومة . وأصدر منشورا بذلك الى جميع المديريات والمحافظات نبه فيه المديرين والمحسافظين الى ترك الانتخابات حرة ، وهو أول منشور انتخابى فى تاريخ مصر الحديثة يقضى باحترام حرية الانتخابات العامة .

وفى الحق أن الحكومة لم تتدخل فى هذه الانتخابات ، ولم تتعرض لحرية الناخبين فى انتخاب من يريدون . . فكان الانتخاب حرا بكل معانى الحرية . وكذلك كان حرا من تدخل العربيين واملاء ارادتهم على الناخبين ، وترشيح أشياهم واتباعهم . وقد كان فى استطاعة حزبهم باعتباره صاحب الفضل فى انشاء مجلس النواب أن يتدخل فى الانتخابات ، ويملى ارادته على الناخبين ، لكى يضمن تأليف غالبية النواب من اتباعه ومرشحيه . ولو فعل ذلك لقضى على حرية الانتخاب قضاء مبرما . . ولكن حسنا فعل . . اذ ترك الناخبين أحرارا فى انتخاب من يأنسون فيهم الاستقامة والاخلاص والكفاية ، ولم يسلبهم حرية الاختيار التى هى قوام الحياة الدستورية الصحيحة . . فجاءت الانتخابات صورة صادقة لارادة الناخبين ، وضرب العربايون بذلك مثلا رائعا فى احترام حرية الانتخاب .

افتتاح مجلس النواب

كان افتتاح مجلس النواب يوما مشهودا من أيام مصر التاريخية ، استقبلته الأمة مفتبطة مبتهجة بما نالته من تقرير حريتها السياسية بانشاء مجلس يمثلها ويشرف على شؤونها

واقدارها . وقد كان هذا المجلس حقاً رموا لهذه الحرية .
ولولا دسائس الانجليز ومكايدهم لكان فاتحة مصر جديد لنهضة
مصر وتقدمها .

أعدت قاعة اجتماع المجلس بديوان وزارة الأشغال - قاعة
اجتماع مجلس الشيوخ الآن - وحدد يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر
سنة ١٨٨١ لافتتاحه (١) فلم تكد تشرق شمس ذلك اليوم حتى
ازدحم الديوان والشوارع المفضية اليه بالجماهير ، واصطفت
اورطه من الآلى الأول المشاة - آلى الحرس - على جانبي الطريق
من باب الديوان الى سلم القاعة بقيادة البكباشى محمد عبيد (الذى
تقدم الكلام عن الدور الذى قام به فى واقعة قصر النيل) ومعها
موسيقاها العسكرية تصدح بالحن الفرح والسرور والابتهاج .

وحضر النواب ، واخذوا مجالسهم ووجوههم تهلل غبطة
وسرورا . وفى نحو الساعة العاشرة صباحا تحرك الركب
الخديوى من سراى الاسماعيلية ، فاطلقت المدافع من القلعة ايدانا
يتحرك الموكب . وكان يصحب الخديو فى عربته شريف باشا رئيس
مجلس الوزراء ، وأحمد خيرى باشا المهردار - حامل الختم -
ورئيس الديوان الخديوى ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوى .

فلما أقبل الركب صدحت الموسيقى بالسلام ، وهتف الجنود
بحياة الخديو منادين النداء المعتاد : « أفندمل جوق باشا » - أى
يعيش أفندينا - وكان فى انتظاره على سلم المجلس جميع الوزراء

(١) كان محددًا لافتتاحه يوم ٢٢ ديسمبر كما تقدم بيانه ، ولعدم اكمال معدات
الاجتماع أرجىء الى يوم ٢٦ منه .

ورئيس مجلس النواب وبعض أعضائه فتلقوه بالاجلال .. وقصد
الى الغرفة المدة لاستراحته ، فلبث بها هنيهة قصيرة ، ثم انتهى
اليه محمد سلطان باشا رئيس المجلس ان المجلس قد استعد وكمل
اجتماع الاعضاء . فسار الخديو ودخل قاعة الاجتماع في نحو
الساعة الحادية عشرة ، وحيا الاعضاء .. فتلقوه بجميل الاعراق
والاجلال .

واخذ مجلسه يحف به كبار رجال الدولة ، وافتتح المجلس
بتلاوة خطبة العرش ، وقد تلاها بنفسه ، وهذا نصها :

« أبدى لحضرات النواب مسروريتى من اجتماعهم لأجل
أن ينوبوا عن الاهالى فى الأمور العائدة عليهم بالنفع ، وفى علم
الجميع انى من وقت ما استلمت زمام الحكومة عرمت بنية خالصة
على فتح مجلس النواب .. ولكن تأخر افتتاحه لأن سبب
المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة . فأما الآن فنحمد الله تعالى
على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة ،
ومن تخفيف احوال الاهالى على قدر الامكان ، فلم يبق مانع من
المبادرة الى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى
أنا فاتحه فى هذا اليوم باجتماعكم ، وانتم تحيطون علما ان جل
مقاصدى ومساعى حكومتى هو راحة الاهالى ورفاهيتهم وانتظام
أمرهم بتعميم العدالة بينهم ، وتأمين سكان القطر على اختلاف
أجناسهم ، وهذا منهجى واضحا مستقيما ، وعليه سرى منذ
توليت أمركم ، محبا للتربية ونشر العلوم والمعارف .

« فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة فى هذه الأمور
كلها ، خالصا مخلصا فى خدمة الوطن منحصرة أفكاره ومذكراته فى

المنافع العمومية ، مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول ، سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذى هو أهم شىء فى هذا الوقت الذى هو عصر الترقى والتعدن .. قالواجب علينا الاعتدال والتأنى وحسن التبصر ، وأن تكون يدا واحدة فى اتمام الأعمال النافعة ، متوسلين بعناية الله تعالى وامداد رسوله الكريم ، ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية ادامها الله ، نسأل الله حسن النجاح انه ولى التوفيق » .



ولما انتهى الخديو من تلاوة خطبة العرش هتف الجميع له واطلقت المدافع من القلعة مؤذنة بانتهاء الخطاب مبشرة باجتماع مجلس النواب .. ثم برح الخديو مكان الاجتماع وصدحت الموسيقى بنغمات التحية له ، وماد الى سرايه فى موكب حافل . وتعد خطبة الخديو توفيق من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر الدستورى ، لانها اول خطبة لولى الامر فى افتتاح اول مجلس قياىبى كامل السلطة فى تاريخ مصر الحديث ، وهى فى مجموعها سديدة المعانى واضحة الاسلوب ، متضمنة اعلان الخديو انضمامه الى الامة فى اقرار النظام الدستورى . وقد القاها بنفسه دون ان يستنيب عنه رئيس مجلس الوزراء كما هو العرف البرلمانى ، فكان فى القائه اياها تثبيتا وتوكيدا لما احتوت عليه من الاراء والمعانى .

لم تكن جلسة الافتتاح علنية ، وذلك طبقا لللائحة مجلس شورى النواب القديمة .. ولكن الحكومة تجاوزت عن تطبيق

هذا النص ، فدخل كثير من النظارة مكان الاجتماع ، ووقفوا حول مقاعد الأعضاء حتى انتهت حفلة الافتتاح . ولم يدع احد من قناصل الدول الى حضور الحفلة باعتبارها حفلة سرية طبقا لللائحة القديمة ، ولان هذا الاجتماع من شؤون البلاد الداخلية . وقد اعد في القاعة ١٢٠ كرسيًا لجلوس النواب ، وكانوا في الواقع اقل من ذلك . . ولكن الحكومة كانت معترمة تعديل اللائحة الأساسية القديمة بزيادة عدد النواب عن بعض المديریات ، وانتخاب نواب عن السودان ، فأعدت منذ افتتاح المجلس المقاعد الكافية لهذا العدد . . وأعدت كذلك نحو ٤٠٠ كرسي للنظارة ، لاعتزامها جعل جلسات المجلس علنية في اللائحة الجديدة .

وبعد انصراف الخديو دخل النواب مكان الأعلام « اللجان » وظلوا مستريحين ساعة من الزمن ، ثم عادوا الى قاعة المجلس . واستأنفوا اجتماعهم ، فألقى فيهم محمد سلطان باشا الخطبة الآتية :

« أيها السادة النواب

« نحمد الله الذي جعل امرنا شوري ، ونصلي ونسلم على نبيه المأمور بالشورى والأمر بها ، وبعد فقد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وسمو الإدارة ، فما زادكم الا يقينا بما عهدتم بالجناب المعظم من صفاء النية وكرم العنصر وسلامة الطوية والارتياح الى المصلحة الوطنية . . وقد اجتمعتم في هذا المكان الرفيع بعناية الجناب العالي ورجال حكومته السنية للنظر في امور أوطانكم وانتم خلاصة وجهاء القطر وبضعة

أعيانه ونبهائه ، فواجباتكم من هذا القبيل تقضى عليكم بالحكمة
والاعتدال والثبات ..

« ولا أزيدكم علما أن الوطن العزيز محتاج الى الاصلاح
والتنظيم قابل للتقدم والعمران جامع لاسباب المنافع الكلية ،
فما عليكم الا السعى والاجتهاد لنوال المراد . ولكنكم لا تجهلون
أن علينا حقوقا واجبة الحفظ ، وذمما لازمة الرعاية ، وأنا قد
أمرنا شرعا بحفظ العهود ورعى الدم ، فمن تلك العهود شدة
الارتباط وصلة التبعية للدولة العلية التى هى مركز قوتنا ومرجع
سطوتنا ، وقد عرفنا منها العناية وعرفت منا الاخلاص . فلا بد
من ثباتنا على هذه الحال بالنظر اليها ، ولا شك ان تقدمنا واستقامة
أمرنا وتأيد أمر الشورى فينا يسر هذه الدولة العلية لما ينشأ
لنا عنه من القوة التى تكون جزءا من قوتها الكلية . ومن الدم
والهوائى علاقتنا المالية والتجارية مع الدول العظمى ، فهذه الدم
واجبة الرعاية لما يترتب على حفظها من استحكام صلات المودة
بيننا وبين هاتيك الدول التى ينبغى لنا الاعتقاد برغبتها فى انظام
أمرنا وميلها الى كل ما يعود علينا بالنفع كما صرح بذلك عظماء
رجالها على منابر المجالس النيابية وفى المنشورات الرسمية .

« فاذا حفظنا تلك العهود ورعينا هذه الدم وعرفنا حقوق
الوطن علينا ولم ندهل عن شئ من الواجبات لزمنا الأخذ بأسباب
الحكمة والثبات للنظر فيما يجلب لنا النفع ويدرا عنا الضرر
ويثبت للناس جدارتنا بما وصلنا اليه ويحقق بنا ظن أبناء الوطن
الذين جعلونا موضع ثقتهم واعتمادهم .

« فوجهوا اخوانى همتمكم فى السعى بالحكمة والاعتدال والتبصر والشبات .. فمن جد وجد ، ومن سار على الدرب وصل »

ثم التفت سليمان باشا اباطة نائب الشرقية الخطبة الآتية :

« سعادة الرئيس ، الحمد لله على سوابغ آلائه ونوابغ نعمائه ، وبعد فقد أبان رئيس مجلسنا الهمام ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وصفاء النية والميل الى المصلحة الوطنية ، وأوضح بعد ذلك حق الوطن علينا وواجباتنا بالنظر الى العهود الواجبة الحفظ والدم اللازمة الرعاية ، وهذا موقف ، الشكر له والثناء عليه ، أقوم فيه أصيلاً عن نفسى ونائباً عن سائى اخوانى النواب .. فى سعادة الرئيس الهمام ، لقد علمت وانت اولنا ان ليس منا من قبل النيابة على علم بعظم واجباتنا الوطنية والسياسية الا وفى عزمه أداء حق الوطن وحفظ العهود المرصية وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدبر عنها الضر .. وبه اخوانى ، لقد علمتم ان الانظار محدقة الينا والأفكار محومة علينا ، وأن الوطن العزيز محتاج الى الاصلاح كما قال سعادة الرئيس .. فلندخل ، الاصلاح من بابه ، وناخذ فيه بأسبابه ، لا ننظر الا الى المصلحة العمومية ، ولا نهتم الا بالمنفعة الوطنية .. وقد حصل لنا اليقين بأن يد الجنب المعظم منبسطة لمساعدتنا ، وعناية رجال حكومته متوجهة الى تأييد مجلسنا ، وان الأمة تتوقع منا الاجتهاد فى سبيل الحكمة والسداد .. »

« فما أجددنا بتحقيق الآمال ، وما أحقنا بالسعى فيما يصلح به الحال ويحسن الآمال ، وقد آن الشروع فى العمل ، فلنقبل عليه

بنفوس راضية ، وقلوب صافية ، وأفكار متوجهة الى حقوق الوطن ، ونيات معقودة على أداء الواجبات ، والله ولى توفيقنا عليه توكلنا واليه نئيب .

كان افتتاح المجلس بمثابة عيد قومى عام . . تجلت فيه مظاهر الابتهاج والفبطة والسرور العظيم ، فوفد على العاصمة فى ذلك اليوم كثير من الزائرين من مختلف المديريات لمشاهدة حفلة الافتتاح ، وأقيمت الولائم والحفلات فى القاهرة والاسكندرية ابتهاجا بافتتاح المجلس الجديد . واشترك فيها كثير من النواب والاعيان والموظفين وطبقات الشعب كافة ، وعبرت الصحف اصدق تعبير عن شعور الرأى العام نحو هذا الحادث الهام فى حياة مصر القومية .

وقد اجتمع المجلس يوم افتتاحه وانتخب من بين أعضائه لجنة عهد اليها تحضير الجواب على خطاب العرش وتقديمه الى الخديو ، وهذه اللجنة مؤلفة من عشرة أعضاء من النواب البارزين وهم : احمد بك الشريف ، عبد السلام بك المويلحى ، محمد بك الشواربى ، أمين بك الشمسى ، وهلال بك منير ، محمود بك سليمان ، احمد بك على ، مراد أفندى السعودى ، اسماعيل أفندى سليمان ، على بك شعير .

وقد أعدت اللجنة الجواب وأقره المجلس ، وفى يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، ذهب سلطان باشا رئيس المجلس ومعه هيد الله باشا فكرى كبير الكتاب وأعضاء اللجنة العشرة الى سراى الاسماعيلية بملابسهم الرسمية لتقديم جواب المجلس على خطاب

العرش ، فقابلهم الخديو بحضور الوزراء ، وتلا محمود بك سلم
الجواب ، وهذا نصه :

« بعد حمد الله تعالى على توفيقه وراشاده ، والصلاة والتسليم
على من اصطفى من عباده ، نقوم لدى هذه السدة الخديوية
الكريمة نحن معاشر نواب الأمة المصرية مقام النيابة عن جميع
عواطفه واحبب الشكر لهذا الجنب الخديوي الفخيم على انعم
عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذى افتتحه بنطقه الشرف
اظهارا لمقصده الجليل من حيل القول الى عالم الفعل واجابة لرغبات
الأمة ، ونظرا للمصلحة العامة .. بعد أن زالت العوائق د
وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلال هممه الخديوية التى ذ
لها صعاب المسائل ، وخضعت دونها رقاب المشاكل ، حتى ه
الوقت واطمانت الحال ، « ودنى المنى وانقادت الآمال ، « . و
شرف اسمائنا وآنس ارواحنا ذلك النطق الكريم ، وملك أفئدة
وملاها سرورا وطربا بما تضمن من الافصاح عما هرفناه
النعمة ، والفناء من نراة النية ونبالة القصد ، حتى لقد
السرائر بما بدا على قسومات الوجوه من سمات السرور .
تدع للألسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة من أمة كرم
لمولى متفضل عليها متعجب اليها محب لحريتها مشغوف بخير
ومنفعتها .

« فلم يبق الا أن نبذل غاية ما فى السعة وتأتى على قاص
الاستطاعة فى نفع هذه الأمة التى ندبتنا للنظر فى منفعتها واستئنا
عن انفسها لرؤية مصالحها ، سالكين فى ذلك من مسالك الهدى
والتبصر وحسن النظر ما تحسن بعناية الله مغبته ، وتحمد به
توفيقه عاقبته ، ويعضد مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسد
والرشاد وسلامة البلاد والعباد ، ويؤيد ما لنا من روابط التبع
للذات السنية السلطانية والدولة العلية العثمانية التى منحنا
عواطفها الكريمة من الامتيازات المرمية ما جلت به النعمة وعظم

المنة ، ويؤكد علائقنا الودادية مع الدول الأجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا مبتهلين الى الله جل ثناؤه وتقدست الآؤه فى أن يحرس لنا هذا الجناب الخديوى الفخيم ويديم لاوطاننا به النفع العميم ، ادام الله توفيقنا على احسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام » .

وتعد خطبة رئيس مجلس النواب يوم افتتاح المجلس وتعقيب سليمان باشا اباطة عليها وجواب المجلس على خطبة العرش من الوثائق الهامة فى تاريخ المجلس .. وهى صورة ناطقة تمثل لنا جانباً من الحياة السياسية والآداب البرلمانية فى ذلك العصر . ولغة هذه الوثائق ومعانيها حسنة - فى مجموعها - وتدل على سهولة استساغة نواب سنة ١٨٨١ للأساليب البرلمانية الحديثة .

وضع الدستور

واشتغلت وزارة شريف بوضع الدستور ، وكان يسمى فى اصطلاح ذلك العصر « اللائحة الأساسية » او « القانون الاساسى » ، وقد وضع على أحدث المبادئ العصرية ، اذ يتضمن القواعد الرئيسية للنظم البرلمانية ، كتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وتخويل المجلس حق تقرير القوانين بحيث لا تصدر الا بتصديق منه ، وتقرير الميزانية والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها والزامها بعدم فرض أى ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة الا بعد تصديق المجلس ، وقد أخذ بنظرية وحدة الهيئة النيابية فجعلها ممثلة فى مجلس النواب دون مجلس الشيوخ .

ولما اتم شريف باشا وضع الدستور عرضه على مجلس النواب للمناقشة فيه واقراره .. ففى مصر يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ جاء الى مجلس النواب يصحبه سائر الوزراء ، فعرض الدستور على هيئة المجلس ، والقى فى هذا المقام خطبة ضافية ذكر فيها خلاصة ما احتواه من القواعد ، والمع الى انه بوضع هذا الدستور

انما ينفذ الخطة التي رآها من ثلاث سنوات ، في عهد الخديو اسماعيل .

وقد أحال المجلس مشروع الدستور على « اللجنة الدستورية » وهي لجنة ألفها خصيصا للنظر فيه وكانت تسمى « لجنة اللائحة » . وقد بحثت اللجنة مواد الدستور وأقرت معظمها مع تعديلات يسيرة في بعضها لا تغير من جوهره شيئا . وكاد الأمر يتم بالاتفاق بين الحكومة والمجلس على نصوص الدستور ، لولا الازمة السياسية التي أدى اليها تدخل فرنسا وانجلترا في وضع الدستور وانتهت بسقوط وزارة شريف .

أزمة يناير سنة ١٨٨٢

اعترض وضع الدستور أزمة سياسية خطيرة نسميها أزمة يناير سنة ١٨٨٢ . . ترجع الى سوء نية انجلترا وفرنسا حيال مصر وائتمارهما بالنظام الدستوري ، الذي كاد يستقر باعلان اللائحة الأساسية . ولم يكن بقى على اعلانها وصدر المرسوم بها سوى اجراءات شكلية من تبادل الرأي بين مجلس النواب والحكومة على التعديلات الطفيفة التي أدخلتها لجنة المجلس في مشروع اللائحة . .

ولكن انجلترا وفرنسا أرادتا أن تحدثا حدثا يخلق الاضطراب في مصر ، وقد يودى بالدستور . . وذلك بتدخلهما في شؤون مصر الداخلية ، وإيقاع الفرقة بين الخديو والأمة ، ولكي تتخذ من هذه الفرقة ذريعة للتدخل المسلح .

ففي اليوم الثامن من شهر يناير سنة ١٨٨٢ توجه السير ادوارمالت معتمد انجلترا ، والمسيو سنكفكس المعتمد الفرنسي مجتمعين الى سراى عابدين ، وقدا الى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، قوامها انهما حيال الحوادث الأخيرة قد أجمعتا على تأييد سلطة الخديو .

وفحوى المذكرة ان الدولتين انتحلنا أنفسيهما حق القوامة والرقابة على مصر واقرار الأمن والنظام فيها ، والتدخل في شؤونها الداخلية .. وظاهر من عباراتها أن فرنسا وانجلترا كانتا تنظران بعين الاستياء الى تأليف مجلس النواب وقيام النظام البرلماني في مصر .. ولم تكتما الاعراب عن هذا الاستياء صراحة في المذكرة ، اذ جعلتا من الحوادث الموجبة للتدخل « صدور الامر الخديوى باجتماع مجلس النواب » .

قوبلت هذه المذكرة في مصر بالسخط العام .. وهاجت لها الخواطر ، وتوجه شريف باشا الى معتمدى فرنسا وانجلترا وانهى اليهما اعتراضه على المذكرة .

واعقب هذا التدخل تدخل آخر ، اذ طلب قنصلا الدولتين من شريف باشا بايعاز من الرقيبين الاوربيين الا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وقدموا اليه في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة بهذا المعنى اثناء استغال « اللجنة الدستورية » بالنظر في اللائحة الأساسية ..

كان هذا التدخل تحديا بالغا لكرامة البلاد وحقوقها ، وتدبرا مبيتا بين الدولتين للتدخل المسلح وخلق الذرائع للاحتلال .. اذ ما شأن انجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب المصرى ؟ وای قانون يخولهما حق التدخل في وضع الدستور والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟ !

ولا شك ان هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدولتين ، لاسيما ان مشروع اللائحة الأساسية كان ينص في صراحة لا ابهام فيها على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون . وفي هذا النص الكفاية لاطمئنان الدول ورعاياها على حقوقهم .. اما التذرع بهذه الديون لحرمان مجلس النواب بحق تقرير الميزانية ، وهو أهم خصائص البرلمان ، فهو الظلم والاعتساف والتحكم الذى لا مسوغ له ، وهو الطمع الاستعماري الذى لا يحترم حقنا ولا يرعى عهدا .

كان الموقف على جانب كبير من الخطر .. فهناك أولا حقوق الأمة وكرامتها ، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقا من اقدس حقوقه ، وهو تقرير الميراثية .. وهناك من جهة أخرى الخطر المائل أمام رجل الدولة ، إذ يرى البلاد هدفا للتدخل المسلح من جانب الدولتين المحقرتين للاحتلال .



وقد لوثلى شريف باشا دوما للأزمة ان لا يبيت مجلس النواب بقرار نهائى فى المادة المتعلقة بالميراثية ، وأن يرجئها الى حين حتى تنجلي الغمة . وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذى لم يكن فى استطاعة مصر أن تصد له كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتهال والتأجيل فى ذاته لم يكن مضيعا لحقوق الأمة فى الدستور ، بل كثيرا ما يكون التأجيل من الوسائل السياسية التى يعمد اليها لاتقاء الازمات .. على ان وضع الدستور قد يستغرق وقتا طويلا او يقصر ، على حسب الظروف والملايسات . ولم يكن النص الخاص بالميراثية فى ذاته مستعجلا لأن ميراثية سنة ١٨٨٢ كانت قد صدر المرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، أى قبل انعقاد مجلس النواب .. فالبحت فى امر الميراثية لا تبدو اهميته العملية الا فى ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميراثية سنة ١٨٨٣ ، فارزاء البت فى هذا النص لم يكن له من الخطر ما يدعو الى التصادم بين المجلس والوزارة .

وقد نصح المستر « بلنت » عربى وصحبه بالاعتدال فى موقفهم من هذه الأزمة ، وبأن لا يقطعوا برأى فى نص الميراثية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتى فرنسا وانجلترا . وأيده الشيخ محمد عبده فى نصيحته ، وروى عنه انه قال فى هذا الصدد : « لقد لبشنا عدة قرون فى انتظار حريتنا ، فلا يشق علينا ان ننتظر الآن بضعة أشهر » .. ولكن نصيحة الاثنين عبثا !

وقد عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل . . .
ولكن عرابى ورؤساء الضباط والأعضاء البارزين من النواب
لم يقبلوا هذا الحل ، وارتأوا رأيا آخر يناقضه ، وهو تقرير مادة
الميزانية فى الحال . ويلوح لنا ان ثمة عاملا آخر غير الاقتناع كان
له دخل فى الأخذ بهذا رأى وهو انصراف العرابيين عن شريف ،
ورغبتهم فى اقصائه عن الحكم ، واسناد رئاسة الوزارة الى رجل
منهم ، اذ لم يكن يخفى أن شريف باشا وان كان قد الف وزارته
على قاعدة اجابة مطالب العرابيين ، لكنه كان يشعر حيالهم بشيء
من الاستقلال والكرامة .

وهذا ما جعل العرابيين يرغبون فى التخلص منه ويستبدلون
به رجلا من خاصتهم . . . وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح
محمود باشا سامى البارودى الى رئاسة الوزارة . . . فقد كان
البارودى كثير الطموح الى السلطة والجاه ، ومن هنا تعقدت الازمة ،
وامتنع الأخذ برأى شريف باشا ، لان البارودى وهو وزير الحرية
فى وزارة شريف باشا ، قد زين لعرابى وصحبه ان يتشبثوا برايهم ،
ويرفضوا التأجيل ، ويقرروا مادة الميزانية فورا . وقد رتب
على هذه الخطة وصوله الى الرئاسة ، لانه كان مفهوما أن رفض
النواب رأى شريف باشا يؤدى بداهة الى استقالته ، فيدعى هو
الى تأليف الوزارة الجديدة .

استقالة شريف باشا

وكان ما رتبته البارودى . . . فقد اتفقت كثرة النواب على رفض
التأجيل وعلى اقرار مادة الميزانية كما هى . ورأى شريف باشا
من حديثه مع أعضاء اللجنة الدستورية انهم راغبون فى استقاي
وزارته ، فلم ير بدا من تقديم استقالته فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .
وقد كان يجدر بالنواب أن يترئثوا فى الأمر . . . وأن لا ينقلبوا
بهذه السرعة على من كان موضع آمالهم حتى الامس . ومما
يستوقف النظر ويدعو الى الأسف ، أن يكون أول عمل هام لمجلس

النواب هو التخلص من الرجل الذي انشأه وناضل من أجله ووجه
نظامه الأساسي . . ولكنها الأهواء والمطامع كان لها الأثر البالغ في
وكوب هذا المسلك .

ويعد سقوط وزارة شريف باشا اقصىء تأما لسلطة الخديو
وانتصارا حاسما للحزب العسكري وعلى رأسه عرابي ، لأن
الخديو لم يكن راغبا في استقالة شريف باشا .

وقد كانت شهرة عرابي في أوروبا عقب سقوط هذه الوزارة
بعد ما تبين ان له النفوذ الفعال في مجلس النواب . . إذ استطاع
بواسطته إسقاط الوزارة التي رغب في التخلص منها .

وزارة البارودي

نزل الخديو على ارادة الحزب العسكري - وفي الظاهر ارادة
النواب - فاسند رئاسة الوزارة الى محمود سامي البارودي . .
قالتها وادخل عرابي فيها وزيرا للحربية . . ويبدو من التامل في
الكتاب الذي رفعه الى الخديو بتأليف الوزارة ان لا خلاف في
البلاديء العامة بين الوزارة الجديدة والوزارة المستقبلية . .

والخلاف الحقيقي بينهما هو في اقرار المواد المتعلقة بالميزانية
اقورا . . وكان شريف يرى تأجيلها الى حين . وثمة فارق آخر
في التشكيل ، فان وزارة البارودي مؤلفة من صميم العرابيين . .
وحسبك ان فيها عرابي باشا وزيرا للحربية ، وقد كانت في ذلك
الحين أهم الوزارات شأنا واعظمتها نفوذا . وربما كان هذا من أهم
الأسباب الحقيقية التي أدت الى تغيير الوزارة ، لأن عرابي كان
يطمح في ان يتولى وزارة الجهادية بعد ان ارتقى في عهد وزارة
شريف باشا الى . . . وكيلا ، كما كان يطمح البارودي في رئاسة
الوزارة . وهكذا كان التطلع الى المناصب الوزارية - ولم يزل -
من أسباب ما حل بمصر من الكوارث .

ثورة عرابي في مرحلتها الثانية

المرحلة الثانية من الثورة

ويعيننا أن الثورة العرابية قد بدأت تسلك سبيلا بعيدا عن الحكمة من يوم أن اتفق عرابي وصحبه على اسقاط وزارة شريف باشا وبدأت بذلك مرحلتها الثانية .. مرحلة الشطط والخطل ، فان شريف باشا كان بلا نزاع اقدر من البارودي على حسن تدبير الأمور في تلك الأوقات العصيبة ، اذ له من ماضيه السياسي وثقافته واختباره ما يجعل له كفاية ممتازة في الاضطلاع بالمهام السياسية ، اما البارودي فقد كانت نشأته ادبية وحربية فحسب ، وعلى انه من اعلام الادب وكبار الشعراء ، وله في ذلك المقام الذي لا يبارى .. لكن هذه المزايا ليست هي المطلوبة لتصريف سياسة مصر ، وخاصة في ذلك العصر المضطرب .. اضاف الى ذلك أن النشأة الحربية اذا اجتمعت الى الشعر والادب ، تثير في النفس روح الخيال والتطلع الى اقصى مراتب المجد والعلو . ومن هنا جاءت آمال البارودي بعيدة الأفق ، لا تقف عند حد حتى بلغت التطلع الى العرش .

وفد عظم شأن عرابي بتقلده وزارة الحربية ، فانها الوزارة الوحيدة التي كانت تتطلع اليها الأنظار في ذلك الحين .. وفيها كانت تتمثل سلطة الحكم ، وقوة الحركة الوطنية ، فأصبح عرابي الرئيس الفعلي للحكومة . وزاد من مكانته نيله بعد تقلده رتبة لواء « باشا » ، لما للالقاب والرتب من الأثر الذي لا ينكر في نفوس العامة والخاصة . وصار له الأمر والنهي ، لا في وزارة الحربية فحسب ، بل في كل وزارات الحكومة . وأصبح دكتاتورا محضا ، وأضحى دوره ملجأ لطلاب الحاجيات وأصحاب الشكايات .

دستور سنة ١٨٨٢

أقر مجلس النواب الدستور وصدر به المرسوم الخديوى فى ٨
تفراير سنة ١٨٨٢ وقدمه البارودى الى المجلس موقعا عليه من
الخديو ، وألقى لهذه المناسبة خطبة بليغة جاء فيها :

« أيها السادة النواب .. احسب نفسى سعيد الطالع بحضورى
بينكم حاملا الى حضراتكم القانون الأساسى الذى سيكون ان شاء
الله قاعدة لجميع أعمالكم ، ويسرنى كل السرور اننى لم أحمله اليكم
الا بعد يقينى انه خير أساس يمكنكم ان ترفعوا عليه من الأعمال
ما يعزز شأن البلاد وينمى ثروتها ويقوى أصول العدالة فيها » . . .

« الا اننى اعلم كما تعلمون ان مجرد وضع القانون على اصول
الحرية وقواعد العدالة لا يكفى فى وصولنا الى الغاية المقصودة من
اجتماع حضراتكم ، بل لابد ان ينضم الى ذلك خلوص النية من كل
واحد منكم فى المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر فى
الوقوف عندها بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة فى
دوائرها . وقد قال عقلاء السياسيين ان الوصول الى هذا النوع من
الكمال ، اعنى حصر جزئيات الأعمال وظيفاتها فى دائرة القانون ، انما
ينال بعد العناء وطول التجارب .. لكننى لا امد هذا صعبا عليكم »
فان العناية الالهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على
حضراتكم ، وانتم على اكمل درجات العقل والفضيلة . ولا عناء فى
اتباع القانون الا على القاصرين ، وفى املى انكم ستحققون ما يظنه
احباء البلاد فيكم عندما تبندثون فى الأعمال المهمة التى تهياتم الآن
لمباشرتها ، بان تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير
بلادكم وتوجهوا الى ذلك ماضى الهمم حتى لا يضيع الزمن الطويل فى
الحصول على فائدة قليلة . وهذا لا يكون الا بتخليص الأفكار
وتحصيل الطوايا من شوائب النزعات الشخصية بان نجعل الأعمال
وقفا على المصالح العمومية التى نفعها فى الحقيقة هائد عليكم وعلى
ابنائكم .

« ان التفات النظر الى الخصوصيات يبعث في القلوب محاسنات ومنافرات تحمل على الخلاف المذموم ، نعوذ بالله ، وانكم تعلمون ان الذين رفقوا الى قدوة العز وأوج الشرف لم ينالوا ذلك الا باخلاصهم في طلب النفع العام ، فاعترف العالم بفضلهم واجلتهم القلوب فأعطتهم أعلى المنازل ، فثبتوا في مكانتهم ما داموا بحلية الاخلاص ، واني أهني نفسي بوقوفى بين مقلد البلاد العارفين بحقوق بلادهم عليهم ، العالمين بان شرفهم معقود بشرف أوطانهم ، الموقنين بانهم لن يكونوا ثوابا حقيقيين الا اذا أقاموا على صدقهم براهين من العمل وحججا من الثبات في خطة الاعتدال حتى يقنع بها البعيد كما عرفها القريب » .

« وفي علم حضراتكم ايها السادة اننى عند استلامى رئاسة النظر رفعت الى جناب خديونا المعظم تقريرا يثبت فيه مبادئ الهيئة الحاضرة واطنكم قرائعهم وتاملتم معانيه ، وقد تكرم على جناب الخديوى بقبوله . واتى مؤمل فيكم ان تكونوا عضدا لنا وساعدا قويا على تميم ما قصدنا ليستقر أمر النظام وتتوفر لدينا اسباب الثروة والرفاهية ، ونحفظ الحقوق التى لنا ، وتؤدي الواجبات التى علينا ، ونوفى بجميع عهودنا لن ماعدناه . وتكون بذلك قد أرضينا سلطاننا الأعظم الذى يسره نجاحنا وتقدمنا ، وأرضينا جميع الدول المتعددة التى تحب أن تراتنا حائزين لشرفنا وحافظين لحقوقنا ، قائمين بمهودنا . وآخر ما نتواصى به ألا نجعل للتعصب الشرى دخلا في الأعمال الوطنية التى كلفتكم البلاد أن تقوموا بأدائها ، وأن تكون الوطنية الحققة هى الباعث القوى على كل فكر والغاية القصوى من كل قول وعمل ، نسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه رغبة أوطاننا وتقدم بلادنا وأن تتمتع البلاد بيقيننا بحضرة خديونا المعظم أيده الله » .

ولما انتهى من خطبته قدم للمجلس نسخة المستور مصدقا عليها من الخديو .

فنهض عبد السلام بك المويلحي وألقى كلمة شكر للبارو
على اسراعه بالتصديق على الدستور . ورد عليه البارودي بأه
واسم زملائه بأنهم لم يفعلوا الا الواجب . ثم ألقى سلطان بـ
بلسان النواب كلمة شكر أخرى وانتهت الجلسة إذ كانت السـ
السابعة .

وبعد انقضاء الجلسة توجه النواب الى السراى الخديو
ليؤدوا للخديو واجب الشكر . فلما مثلوا بين يديه تلقاهم باله
والايناس ، وتقدم سلطان باشا بالنيابة عنهم وقال : « ان حضر
النواب وفدوا الى هذه الساحة الفيحاء ليقدّموا للجناب اله
شكرهم وامتنانهم على ما اولاهم جنابه الكريم من النعم وما منه
حضرتة العلية لاهل القطر من التفضل والاحسان » ، ثم دعا للجنة
الخديوى بدوام العز والاقبال وامن جميع الحاضرين . فو
ذلك موقع القبول لدى الخديو وشكر النواب على صنعهم الجميـ
ثم جلسوا ودارت بينهم احاديث ودية .

وأعرب لهم الخديو عن ميله القوي لخدمة الاساقفة و
مساغيه لمنفعة رعيتيه ، وأنه لا يفتقد بهم الا الخير ، ولا يريد
غير خطة التقدم والازدهار . ثم تصبّح لهم أن يسلكوا جادة الـ
ويسيروا في سبيل المنافع العمومية بقلوب ثابتة ونيات صادقة
متخذين الحزم مرشدا والسكون والتأني دليلا ، ووعدهم بـ
مستعد لمساعدتهم في كل ما ارادوه من الأعمال النافعة للبلاد
فخرجوا من لدنه شاكرين ، ثم قصدوا الى ديوان الداخلية وكرر
الشكر لرئيس مجلس الوزراء ، فقابلهم بالترحاب . وكان عند
اثناء المقابلة وزراء المالية والحقانية والخارجية والاشغال .
فقدم لهم النواب شكرهم وثناءهم واناؤوا عنهم سلطان باشا
تقديم الشكر منهم للوزراء ، ثم انصرفوا فرحين مسرورين .
وأخذ مجلس النواب يضطلع بمهمته في كفاية وجهه يستمتع
التقدير والثناء . ومع أنه لم يجتمع الا زمنا وجيزا لم يتجاوز

ثلاثة أشهر ، فقد قام بطائفة صالحة من الأعمال . فقد قرر الدستور . . وهذا من أهم أعماله . ووضع النظام الداخلى للمجلس ، وتباحث فى مسائل هامة تتصل بتقدم البلاد ورفاهيتها كعلاج غلاء الأسعار وتعميم التعليم الابتدائى ، ومنع تضخم المعاشات . ونظر فى اقتراح قدمه نائب اسنا بإنشاء خزان اسوان وأقره المجلس ، وهذا يدل على أن نواب سنة ١٨٨٢ لم يفتهم التفكير فى أعظم مشروعات الرى التى تمت فى العهد الحديث

ظهور الفتن

كانت مدة انعقاد المجلس فترة تقدم ونشاط تمتعت مصر خلالها بالهدوء والسكينة فى ظل النظام الدستورى . ولم تكد تنتهى الدورة النيابية حتى اكفهر جو الصفاء الذى ساد مصر من قبل ، واخذت الأحداث تتوالى على البلاد . . فكان انقضاى المجلس ككلى نديرا بالانتكاس والرجعية . . ولقد كان محتملا لو بقى المجلس منعقدا أن يعالج هذه الأحداث بالحكمة والروية ، ولكن شاءت الأقدار والملايسات أن يضطرب الجو بعد انتهاء الدورة البرلمانية ، فاحتملت وزارة البارودى وحدها تبعه معالجة الموقف ، وواجهت مشكلات عدة داخلية وخارجية ، وتفاقم الخلاف بينها وبين الخديو حتى أدى الى استقالتها .

وأول الأحداث الداخلية التى انتابت البلاد بعد انقضاى مجلس النواب هو مؤامرة الضباط الشراكسة . . وهى حادثة خطيرة كان لها تأثير كبير فى تطور الثورة العربية ، بل فى مصير البلاد قاطبة . . وخلاصتها أنه فى شهر أبريل سنة ١٨٨٢ علم هرابى من طلبة باشا عصمت قائد اللواء الأول أن بعض الضباط الشراكسة ياتممرون به ، ويدبرون الأمر لقتله وقتل رؤساء الضباط الوطنيين والوزراء ، وأن بعض من صدر اليهم الأمر منهم بالاستقار

الى السودان كانوا قوام هذه المؤامرة ، فعرض عرابى الامر على الوزراء ، ثم على الخديو ، فتقرر تحقيق هذه المؤامرة في مجلس حربى ، وتآلف هذا المجلس برئاسة الفريق راشد باشا حشى . فآخذ المجلس في التحقيق ، وسأل من عرفت اسمائهم من المتآمرين . . فدلوا على ثمانية عشر ضابطا مشتركين معهم في المؤامرة . فأمر المجلس بالقبض عليهم وأخذ في استجوابهم ، فدل هؤلاء ايضا على غيرهم ، فقبض عليهم . . حتى بلغ عدد المعتقلين نحو أربعين ضابطا ، وفي مقدمتهم عثمان باشا رفقى وزير الحربية السابق ، وخصم عرابى اللدود ، وقد سبق المقبوض عليهم الى سكنة قصر النيل ، وعوملوا بالغلظة والشدة .

واختلفت الآراء في حقيقة هذه المؤامرة ، فقال بعض الرواة انها مؤامرة حقيقية ، كان القصد منها اغتيال رؤساء الحزب العسكرى وفي مقدمتهم عرابى . وقال البعض الآخر انها مؤامرة خيالية . قوامها فزع عرابى وخوفه على حياته ، فصدق الرواية التى خلقتها أوهام المفسدين ، وأراد الانتقام من خصومه . وقد كان عرابى لا يفتأ تساوره الهواجس من ناحية خصومه .

وفي ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٢ أصدر المجلس حكمه في القضية ، وهو يقضى على الأربعين ضابطا المتهمين بالنفى المؤبد الى اقاصى السودان ، مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وأن يكونوا متفرقين في الجهات التى ينفون اليها ولا تكون هذه الجهات في مركز الحكمدارية « الخرطوم » ولا المديريات ولا السواحل . وصدر هذا الحكم ايضا على اثنين من غير العسكريين مع تجريدتهما من الحقوق المدنية ، وأحيلتا محاكمة خمسة غيرهما الى المحاكم الأهلية . وحكم على راتب باشا الذى عد محركا للمؤامرة بالتجريد من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين وحرمانه العودة الى مصر ، واذا عاد يقضى عليه بالنفى على النحو السابق .

وقع الحكم الى الخديو للتصديق عليه . . فراه بالغا منتهى
القسوة ، فامتنع عن اقراره ، ووقع من اجل ذلك خلاف كبير
بينه وبين الوزارة ، اذ اصر على تعديل الحكم . وتمسكت الوزارة
باقراره . وانتهى الامر بان اصدر الخديو « ارادة سنية » في ٩
مايو سنة ١٨٨٢ بتعديل الحكم الى النفي من القطر المصرى
والترخيص للمحكوم عليهم بالتوجه الى شاءوا خارج القطر مع
هدم حرمانهم رتبهم ونياشينهم . وقد وقع الخديو هذه الارادة
يحضور السير ادوار مالت والمسيو سنكفكس قنصلى بريطانيا
وكرنسا .

على ان هذا التعديل لم يحسم الخلاف بين الخديو والوزراء ،
فقد ذهب البارودى الى الخديو عقب توقيغه امر التعديل ، ولامه
في لهجة شديدة لنزوله على ارادة قناصل الدول واهماله رأى
الوزراء . وطلب اليه اضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية
الى امر التعديل . . فاجتمع القناصل ثانية لدى الخديو عقب
هذه المقابلة ، وانتهى الاجتماع باصرار الخديو على « الارادة
السنية » التى اصدرها . .

الفهاج ذلك سخط الوزراء ، واجتمعوا يوم ١٠ مايو اجتماعا طويلا
دام ثمانى ساعات انتهوا فيه الى وجوب انعقاد مجلس النواب
للنظر فى هذا الخلاف - وكانت قد قضت دورته - وبدأ على
اجتماعهم روح المعارضة الشديدة للخديو . فانكروا عليه حق
العفو . . وصرح الخديو من ناحيته انه لا يطبق استمرار هذه الحال
لانه يراد المساس بامتيازاته . ولما طال اجتماع الوزراء قلق قناصل
الدول واوجسوا خيفة من تفاقم الخلاف . وجاموا اثناء الاجتماع
وسالوا عما اذا كان ثمة خطر يهدد حياة الرعايا الاوربيين ؟
فاجيبوا بالاشئ يهددهم البتة ، وابغلمهم وزير الخارجية « مصطفى
باشا فهمى » ، انه بازاء استجابة الاتفاق مع الخديو . . ولان

رئيس الوزارة لا يمكن ان يستقبل في هذا الظرف ، فان المجلس قرر دعوة مجلس النواب الى الانعقاد لينظر في الخلاف القائم بين الخديو والوزراء .

وكان لهذا القرار خطورته . . لان عرض الخلاف بين الخديو والوزارة على مجلس النواب مع اصرار الخديو على موقفه معناه التهديد بخلمه . . وهذا ما كان عرابى وصحبه يدكرونه في احاديثهم .

ولما كانت الدعوة الى اجتماع مجلس النواب يجب ان تصدر من الخديو . . فقد اوفد الوزراء حسين باشا الدرهملى وكيل الداخلية الى الخديو لابلاغه القرار ، ولكن الخديو رفض عقد المجلس ، فدعت الوزارة النواب الى الاجتماع بواسطة المديرين وهذا لا يعد اجتماعا قانونيا طبقا لاحكام الدستور « اللائحة الاساسية » . ولقد لى اكثر النواب الدعوة ، فجاءوا القاهرة . . وتعددت اجتماعاتهم الخاصة ، وكان الوزراء لا يفتأون يفتنون مجلسهم لتقرير خطتهم تجاه الخلاف المتفاقم بينهم وبين الخديو .

وفي ظهر يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ اجتمعوا في دار البارودى ومعهم بعض رؤساء الجيش . . ثم جاءهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب يصحبه عبد السلام بك المويلحى ، احد النواب البارزين . ثم جاءهم بعض النواب ، وتحدثوا في امر الخلاف وتعددت الاجتماعات من النواب والوزراء ، وكان فريق من النواب يميل الى جسم الخلاف بالحسنى ، اذ راوا ان استمرار الشقاق يهدد البلاد بأعظم الاخطار . .

ولم يوافق النواب عامة على عقد المجلس بصفة رسمية لعدم مشروعية الاجتماع غير العادى الا بأمر من الخديو ، كما تقضى بذلك المادة ٩ من الدستور . . وتعددت مع ذلك اجتماعاتهم غير الرسمية ، ووقف النواب من امر هذا الخلاف موقف الاستقلال والاعتدال ، فلم يعتبروا انفسهم آلات صماء في يد الحزب الغالب .

ولم يذعنوا لارادة المسيطرين على هذا الحزب ، بل تدبروا الامر
بوحى من ارادتهم فبرهنوا على استقلال يحمدون عليه ، وكانوا
لخلفائهم مثلاً صالحاً فى الاضطلاع باعباء النيابة وتقدير الامانة
التي فى عهدتهم .

وقد سوى الخلاف مؤقتاً بين الوزارة والخديو ببقاء الوزارة
فى مركزها مع تعديل حكم المجلس العسكرى طبقاً لما ارتآه الخديو .
وكان يجهل بعرايى وصحبه أن يقبلوا هذا التعديل من بادئ
الامر بغير حاجة الى ايجاد هذه الازمة . . وكان الانفع للبلاد
ما داموا قد قبلوا التعديل فى النهاية الا يثيروا من اجله حرباً
بينهم وبين الخديو فى وقت كانت الاخطار تكتنف مصر فيه وتهدد
استقلالها . ولم يكن الخلاف الذى شجر بينهم وبين الخديو فى
هذه الحادثة مما يستوجب عقد مجلس النواب ، لأن عقد المجلس
بصفة مستعجلة ، وبغير الاوضاع القانونية ، معناه اعلان الثورة
على الخديو . ولم يكن بقى من أوجه الخلاف بعد أن اتفقت وجهة
نظر الفريقين على تعديل الحكم سوى تجريد الضباط المحكوم
عليهم من الرتب العسكرية أو عدم تجريدهم . . والمجالس النيابة
لا تعقد بصفة غير عادية من أجل خلاف صغير كهذا .

ومما يؤخذ على الزعماء أنهم خلال تلك الازمة قد جاھروا
فى اجتماعاتهم برغبتهم فى خلع الخديو وتعيين الأمير حليم باشا
مكانه ، ولم يستمعوا الى نصائح المعتدلين الذين حذروهم عواقب
هذا الطيش . . ولو كان على رأس الوزارة رجل أكثر حكمة وأبعد
نظراً فى الأمور من البارودى ، لما استفحل الخلاف بينها وبين
الخديو الى هذا الحد . وهذا ما دمانا الى الاعتقاد بأن سقوط
وزارة شريف باشا لم يكن من مصلحة البلاد فى شيء ، وأنه بداية
المرحلة الثانية للثورة العرايية ، مرحلة الخطل والشطط .

حضور الأسطولين الانجليزى والفرنسى

استفاضت الأنباء فى غضون الخلاف بين الوزارة والخديو عن اعتزام إنجلترا وفرنسا إرسال أسطوليهما الى الاسكندرية ، وقعة تحققت هذه الأنباء . . فقررت الدولتان على اثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديو والوزارة ودعوة مجلس النواب الى الاجتماع بدون أمره ، إرسال اسطوليهما الى مصر ، اذ عدتا هذه الحالة حالة ثورة تستدعى التدخل . وأقضى اللورد « جرانفيل » وزير خارجية إنجلترا بهذه الفكرة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ الى المسيو « تيسو » سفير فرنسا فى لندن ، قائلا ان الحاجة ماسة الى القيام بمظاهرة بحرية فى مياه الاسكندرية . وقد صادفت هذه الفكرة قبولا من الحكومة الفرنسية ، وسوغت الدولتان هذا العمل بأن الغرض منه حماية زعائيهما من الأخطار التى يستهدفون لها . ولم يكن ثمة خطر ولا خوف من هذه الناحية . وإنما هى حجة مصطنعة وبوسيلة باطلة تستر الغرض الحقيقى . وهو خلق الفرائع للتدخل المسلح فى شؤون مصر .

وتلك كانت المظاهرة البحرية الثانية التى قامت بها الدولتان خلال الحوادث « العرابية » ، والأولى كانت فى شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ لمناسبة حضور الوفد العثمانى الاول كما تقدم بيانه ، والثانية كانت أشد خطرا من الأولى ، اذ انها لم تكن مظاهرة فحسب ، بل كانت مقدمة لضرب الاسكندرية والاحتلال البريطانى .

اتفقت الدولتان على ان ترسل كل منهما ستة بواج الى المياه المصرية . وجاءت الأنباء بأن الأسطولين على أهية الحضور ، فتقرب الخبر فى مصر بالقلق والانزعاج .

كانت هذه الأنباء جديرة بتحذير العرابيين والخديو عواقب الخلاف بينهما ، لأن مجيء الأسطولين الانجليزى والفرنسى كان

تدبرا بالتدخل المسلح فى شؤون مصر . . ولكن لم يعتبر الفريقان بهذا التدبير ، واستمر كل منهما يكيد للآخر ، وهكذا تغلبت الشهوات الشخصية ونزوات الرؤوس على مصالح الوطن العليا فى أشد الساعات خطرا .

أعلن زوال الخلاف ظاهرا يوم الاثنين ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ ، فى الوقت الذى كانت البوارج الانجليزية والفرنسية تتأهب لتمخر العباب قاصدة الاسكندرية .

بدأت البوارج تصل الى مياه الاسكندرية يوم الجمعة ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ . . وفى أصيل ذلك اليوم جاءت مدرعة انجليزية وفى صباح السبت ٢٠ منه دخلتها سفينتان أخريان ، وثلاث سفن فرنسية . وكانت السفن الانجليزية بقيادة الأميرال السير بوشان سيمور ، والفرنسية بقيادة الأميرال كونراد . ولما كان مجيئهما « بصفة ودية » فقد أطلقت المدافع تحية لقدميهما !

وبعد ظهر يوم السبت نزل الأميرالان الى البر مرتدين ملابسهما الرسمية وزارا محافظ الاسكندرية ، فرد لهما الزيارة تبعا للتقاليد المعتادة . .

وفى ٢١ مايو جاءت الاسكندرية أيضا سفينتان حربيتان يونانيتان « تأمل ا » وبارجة انجليزية أخرى قادمة من مالطة ، وفى يوم الاثنين جاءت بارجة انجليزية وتوجهت الى بورسعيد ، وفى أوائل يونيه وصلت ثلاث بوارج انجليزية أخرى الى الاسكندرية كما جاءت بارجة فرنسية وجاءت أيضا بارجة أمريكية .

مطالب إنجلترا وفرنسا

لم يكد يحضر الأسطولان الانجليزى والفرنسى الى ميناء الاسكندرية حتى أخذت الدولتان تخاطبان مصر بلفة التهديد والبلاغات الرسمية . . فبدأتا يطالبان باستقالة وزارة البارودى

وخروج عرابى من القطر المصرى . واخذ السيوف سنكفكس قنصل
فرنسا العام على عاتقه ان يسمى اول الامر الى هذا الغرض
« بطريقة ودية » ، فاتصل برؤساء العرايين بواسطة سلطان باشا
ليحملهم على قبول هذه المطالب ، من غير حاجة الى بلاغ نهائى .
فعرض عليهم سلطان باشا هذه المطالب كأنها مقترحات من عنده ،
فرفضوا قبولها . ومن ذلك الحين فقد سلطان باشا ثقة العرايين ،
وبدا انحيازه الى صف الخديو .

ولو ان عرابى قبل هذه المقترحات وغادر البلاد لكان ذلك
تضحية منه فى سبيل مفاداتها من التدخل الأجنبى المسلح ،
ولتركها على الأقل فى ظروف أسعد حالا وأهون من رحيله عنها
بعد هزيمة التل الكبير .

وفى يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ جاءت تعليمات
الحكومتين الى قنصليهما . . ومضمونها تقديم البلاغ النهائى الذى
أعدتاه الى الوزارة المصرية ، وانتظار الجواب منها . وبعد ظهر
ذلك اليوم قدم القنصلان الى البارودى بلاغ الدولتين فى شكل
مذكرة « نوتة » طلبا فيها استقالة الوزارة ، وأبعاد عرابى باشا
عن القطر المصرى مؤقتا مع حفظ رتبة ومرتبته ونياشينه ،
واقامة عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب فى الأرباب
بجهات لا يخرجان منها مع حفظ رتبتهما ومراتبتهما ونياشينهما .

رد الوزارة

اجتمع الوزراء يوم ورود المذكرة ، وقرروا رفض مطالب
الدولتين . ويقول البارودى انه نصح عرابى بقبولها فلم يقبل
هو وأخوانه ، وأيد هذه الرواية أحمد بك رفعت سكرتير مجلس
الوزراء . . اذ قال ان البارودى أفضى اليه بأنه مقتنع بقبول هذه
المطالب « ولكن الجهادية لم تقتنع » فقال له أحمد بك رفعت :
« اقنعهم » فأجاب البارودى : « لا يمكنى ، فاننا متحالفون مع

بعض « ، وهذا يعطيك فكرة عن الحالة السياسية في ذلك الوقت المصيب ، ويدلك على أن البارودي كان يآتمر بأوامر عرابي في السياسة العامة ، ولو خالفت رأيه . . وليس هذا ما يجب على رئيس الوزارة أن يعمل في أزمة خطيرة يرتبط بها كيان البلاد .

أما الخديو فقد أعلن قبول مطالب الدولتين . فاستقالت وزارة البارودي في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ احتجاجا على مطالب الدولتين وعلى قبول الخديو أياها ، فقبل الخديو استقالتها . وهاجرت الخواطر وخاصة بين الضباط لأن قبول استقالة الوزارة معناه اقضاء عرابي باشا عن وزارة الحرية .

وبالرغم من استقالة الوزارة ، فإن عرابي بقي على اتصال دائم بضباط الجيش لكي يضمن أن لا يقبل الجيش وزيرا للحرية سواه . . وهذا ظاهر من الخطاب الذي أرسله بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ إلى أنصاره من الضباط ، فقد أخبرهم فيه أنه مع استقالته من وزارة الحرية فإنه لم يستقل من رئاسة الحزب الوطني ، ويطلب اليهم أن يآتمروا بأوامره وأن يحافظوا على الأمن .

ويقول عرابي في مذكراته أنه أرسل هذه الرسالة تُلغرافيا إلى جميع مراكز العسكرية بعد أن قابله قناصل الدول وطلبوا إليه تأمين رعاياهم .

لم يكن من الميسور في هذه الظروف تأليف وزارة جديدة تخالف الوزارة المستقيلة في خطتها وتنال ثقة النواب والضباط . ففي صباح يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ أي غداة استقالة الوزارة عقد الخديو في سراي الاسماعيلية اجتماعا كبيرا برياسته ، حضره النواب والعلماء والأعيان وأصحاب المناصب والرتب . . وكان من الحاضرين شريف باشا ، فكلفه الخديو تأليف وزارة جديدة ، فذهب وأحضر على الأباء .

اجتماع خطير

وفي غروب ذلك اليوم - ٢٧ مايو - اجتمع النواب في دار محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، ووفد عليهم كبسار العلماء .. فعقدوا اجتماعا حافلا ، ثم جاءهم عرابى وهو في شدة الغضب ، فأخذ يخطب فيهم متهددا متوعدا كل من يناصر الخديو

وجاء جمع من كبار الضباط ، منهم عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب ، ومحمد عبيد بك ، وبصحبتهم نفر غير قليل من صفار الضباط والجند فدخلوا مكان الاجتماع بشكلى مظاهرة عسكرية يطلبون خلع الخديو علنا ، ويتهددون من يظهر له الولاء . وقد بلغ تهور العرابيين أشد ما يكون .. اذلقى عرابى خطبة ملاها طعنا في الخديو وفي العائلة الخديوية ، ونادى بخلعه ، وختم خطبته بقوله ، « من كان معنا فليقم ! » فحدثت ضجة كبيرة في المكان ووقف الضباط .. ولكن معظم النواب والملكيين لم يقوموا ، فتهددهم الاميرالاي محمد بك عبيد بالسيف ، فظلوا جالسين . وتبين من ذلك الموقف أن النواب لا يوافقون عرابى على خلع الخديو .

ولم يكتف عرابى بذلك ، بل هدد بمحاصرة سراى الاسماعيلية التى كان الخديو مقيما بها ، وامر باحضار آلاى خليل بك كامل لهذا الغرض . وانتهى الاجتماع في هرج ومرج دون أن يظهر بضم النواب الى صفه ، ولما رأى هو وحلقة ويعقوب سامى أن النواب لا يوافقونهم على اعلان خلع الخديو ، اكتفوا بالالاحاح فى بقاء عرابى وزيرا للحريية ، فقبل سلطان باشا أن يقوم بهذه الوساطة لدى الخديو فى ذلك .. وقابل سلطان باشا الخديو فى ذلك اليوم بسراى الاسماعيلية ، وتحدث معه مليا فى شأن الخلاف وايجاد طريقة لتسويته ، ثم اجتمع بدار سلطان باشا جمع من النواب والعلماء وضباط الجيش ، وانتهوا الى الاتفاق على مقابلة الخديو

ورجائه ابقاء عرابى باشا وزيرا للحرية ، لكى لا يضطرب حبل النظام . فذهب وفد من النواب مؤلف من سلطان باشا ، وحسن باشا الشريعى ، وسليمان باشا ابازة ، الى سراى الاسماعيلية ، وقابلوا الخديو وعرضوا عليه رغبتهم فى بقاء عرابى « ناظرا للجهادية » ، وبعد اصراره على رفض طلبهم عاد فقبل رجاؤهم واصد امره الى عرابى باعادته الى وزارة الحرية ، هذا نصه :

« ولو انكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التى استعفت ولكن مراعاة لحفظ الراحة والامنية ، استصوبنا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية . واصدرنا امرنا هذا لكم لتعلموه وتبادروا باجراء ما فيه انتظام احوال العسكرية بالطريقة الكاملة لحفظ الامنية العمومية على الوجه المرغوب كما هو مقتضى ارادتنا » .

عاد اذن عرابى الى تقلد وزارة الحرية ورياسة الجيش والسيطرة على الحكومة . وظلت النفوس قلقة تترقب ما تتمخض عنه الحوادث ، وبقي عرابى وصحبه نافذى الكلمة فى شئون الحكومة كافة .



مذبحۃ الإسكندرية

موقف الدول

ظلت إنجلترا مشتركة مع فرنسا في موقفهما حيال مصر حتى حضور الأسطولين . وقد ظهر اشتراكهما في العمل فيما وقع من الأحداث السابقة ، كوضع الرقابة الثنائية ، ثم المظاهرة البحرية الأولى التي وقعت في أكتوبر سنة ١٨٨١ ، ثم تقديم مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التي أدت الى سقوط وزارة شريف ، وتقديم المذكرة الأخيرة التي أدت الى استقالة وزارة البارودي . . على أن إنجلترا قد اعتزمت بعد أن قطعت هذه المرحلة المتهمة ان تنفرد بالعمل تحقيقا لأغراضها الاستعمارية . . ولم يخف اللورد جرانفيل هذه النية عن الحكومة الفرنسية فقد أبلغ المسيو دى فريسينييه رئيس وزراء فرنسا بما يأتي : « اننا كنا سعداء بالأمس اذ شاطرنا حكومتكم رايتها حين كنا نأمل الوصول الى نتيجة مرضية ، ولكن مع الأسف ليست هذه هي الحالة الآن » . وصرح السير ادوار مالت قنصل إنجلترا العام في مصر يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ « انه لا يعتبر نفسه مقيدا بالوسائل المنطوية على التساهل الواردة في مذكرة ٢٥ مايو » . وبدأت نية الانفراد بالعمل من الجانب الانجليزي بمظهر فعلى فيما بعث به اميرال الأسطول البريطانى الى حكومته يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ ينبئها بأن المصريين ينشئون بطارية تجاه احدى بوارج الأسطول ويطلب ارسال بوارج اخرى ، فلبت الحكومة طلبه . ودل هذا العمل على نية إنجلترا في احتلال مصر . ورأى مسيو دى فريسينييه انه يستطيع انقاذ الموقف بدعوة الدول الى عقد مؤتمر للنظر في المسألة المصرية ، فعرض في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ على الدول الأوربية الكبرى عقد هذا المؤتمر . . فلم تتردد إنجلترا في قبول هذه الفكرة ، وبادر اللورد جرانفيل ووزير خارجيتها باعلان قبولها اذ كان يعتقد أن السياسة لا يصعب عليها ان تبتدع الحوادث التي تسوغ تدخلها المنفرد في مصر .

الوفد العثماني الثاني

في اثناء أزمة استقالة وزارة البارودي أرسل الخديو توفيق بمرقية الى السلطان ينبئه فيها عن هياج الضباط ، فجاءه الرد من « الباب العالي » بأن السلطان بعثت اليه بلجنة للنظر في المشكلة . . . ففى اليوم الثانى من شهر يونيه سنة ١٨٨٢ عين مصطفى درويش باشا ممثلا عثمانيا ساميا للحضور الى مصر ، وعهد اليه برياسة وفد أرسله السلطان الى مصر لمعالجة الحالة فيها . وكان هذا جوابها على رسالة الخديو وعلى فكرة عقد مؤتمر دولى للنظر فى المسألة المصرية ، فقد كان ظنها أن حضور « مندوب شاهانى » يغنى عن عقد مثل هذا المؤتمر ، ويكفى لاعادة السلام والوثام فى مصر . وكذلك كانت سياستها قائمة على الجهل وقصر النظر فبينما كانت انجلترا تعمل على التدخل الحروب وترسل أسطولها تمهيدا وتأييدا لهذا التدخل ، فإن الحكومة التركية توهمت أن مجرد إيقافها حشدويها ساميا كدرويش باشا بعيد الأمور الى نصابه فى مصر ، ويحول دون تدخل انجلترا . . . وتوهمت أن عدم اشتراكها فى المؤتمر يمنع الدول من أن تتدخل أو يحرم امرا فى المسألة المصرية .

كان هذا هو الوفد العثماني الثانى الذى جاء مصر فى اثناء الحوادث العرابية ، والوفد الاول هو الذى حضر فى شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ برياسة على نظامى باشا كما تقدم بيانه .

ويهمنا أن نقرر أن كلا الوفدين لم يحضر بنية خالصة نحو مصر ، بل حضر للمظاهرة وللإعلان عن سلطة تركيا فى القطر المصرى دون أن يعمل كلاهما أى عمل نافع فى فض الخلاف بين الخديو والجيش أو فى انقاذ مصر من مطامع انجلترا .

جاء الوفد العثماني الثانى برياسة درويش باشا فى الوقت الذى اكتمل فيه عدد البوارج الانجليزية والفرنسية فى ميساه

الاسكندرية . . وقد كانت رؤية هذه البوارج كافية لفهامه أن الموقف جد عصيب ، وأن حضوره بصفته مندوبا عن السلطان لا يمكن أن يؤثر في الموقف شيئا بازاء تلك المدافع الضخمة الفائرة أفواهاها ، وتلك المعدات الحربية التى تنذر بالشر والدمار ، وأن هذا الموقف لا يحطه حضور مندوب عثمانى عدته المظاهر الفارغة التى يحاط بها ، ولا يهيمه قبل كل شيء الا الرشا والاموال التى يتطلع اليها .

* * *

كل ما فعلته تركيا اذن تجاه حضور الأسطولين الانجليزى والفرنسى أن اوفدت درويش باشا المذكور ، ثم ارسلت قبل وصوله الى مصر تليفرافا في ٥ يونيه بأن وزارة الخارجية البريطانية ابلغت السفارة التركية فى لندن بأن الجنود المصرية تجرى التجهيزات والترميمات فى حصون الاسكندرية على نية تهديد الأسطولين الانجليزى والفرنسى ، وأن الباب العالى يطلب منعها اذا كانت جارية . ثم اردف ذلك بتلفراف آخر فى اليوم التالى يستعجل الرد .

وكان هذا البلاغ من وزارة الخارجية البريطانية بداية التحرش بالسلطات المصرية ، اذ بنى ما زعمه الأميرال سيمور من أن السلطات المصرية تحصن القلاع المواجهة للأسطول . فكان ذلك السبب المنتحل باعنا لتركيا على طلب الكف من هذه التجهيزات . ورأى مرابى ازاء هذا الالاحاح أن يأمر بالكف عنها ، وأرسل الى الخديو كتابا بذلك فى ٥ يونيه سنة ١٨٨٢ خلاصته أن هذه التجهيزات انما هى ترميمات اعتيادية لا يمكن الاستفناء عنها فى أى وقت وانها لم تكن لقصد سيىء ، بل هى ضرورية لبقاء الاستحكامات الواجب حفظها وتعهدا بدوام الترميم والاصلاح .

ونوه فى النهاية الى أن استمرار وجود تلك الترميمات هو السبب الوحيد لتسكين روع الأمة المصرية وازالة القلق

والاضطراب المستولى على القلوب من وجود الاسطول الانجليزى فى المياه المصرية واجرائه حركات ومناورات حربية داخل الميناء وخارجه واخذه مقاسات اعماق المياه واقترب السفن الانجليزية من الشواطىء امام الاستحكامات ، وان هذه الاجراءات هى التى تعتبر تهديدات حقيقية ، وهى التى هيئت افكار الامة المصرية واحداثت الاضطراب ، ومع ذلك فانه حرر بوقف الترميمات المذكورة « رجاء عودة الدونامة الانجليزية » وقد وقفت فعلا اعمال الترميم من ذلك الحين .

وانك لترى فى موقف تركيا حيال مصر اخراجا ظاهرا لها ، فان كل الدلائل تدل على نية التحرش من جانب الانجليز ، ومع ذلك فان الحكومة التركية لم تتحرك الا لتطلب من السلطات المصرية الكف عن اجراء الترميمات بالحصون . وكان هذا الطلب تأييدا ظاهرا للسياسة الانجليزية ، ولم يكن ايفاد درويش باشا فى هذا الموقف العصيب الا عملا عقيما لم تفد مصر منه شيئا .

وصل درويش باشا الى الاسكندرية يوم ٧ يونيه سنة ١٨٨٢ . على ظهر اليخت السلطانى « مر الدين » يصحبه ابنه ومعه الشيخ احمد اسعد أحد المقربين الى السلطان عبد الحميد ووكيل الفراشة بالمدينة المنورة ، وبعض الضباط والامورين . . . وبلغ عدد الوفد وحاشيته ٥٨ شخصا . وقد كان كلا الفريقين يعمل على اجتذابه الى ناحيته ، وبدأ هذا التزاحم منذ وصل الوفد الى الاسكندرية ، فقد أوفد الخديو على ذو الفقار باشا السر تشريفاتى يصحبه حسن حطى باشا من أعضاء مجلس الاحكام وطه لطفى باشا من الياوران لاستقباله على ظهر اليخت .

وارسل مرابى من ناحيته يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ، ووقع الخلاف بين الرسولين فى اثناء المقابلة . ولكن درويش باشا استقبل كليهما باليشاشة ، ونزل وصحبه بسراى

رأس التين . وفى اليوم التالى ركبوا قطارا خاصا اقلهم الى العاصمة ، وقد عرجوا فى الطريق على مدينة طنطا حيث زاروا مقام السيد أحمد البدوى ، يتبركون بزيارته . . ثم استأنفوا السفر الى أن بلغوا العاصمة ، ونزلوا بسرّى الجزيرة التى أعدت لاقامتهم حتى تنتهى مهمتهم ، وبعد أن أخذوا راحتهم ذهبوا الى سرّى الاسماعيلية فقابلهم الخديو بالترحات ورد الزيارة للمندوب العثمانى بسرّى الجزيرة ، على أن الخديو لم يكتف عن درويش باشا استيائه من حسن مقابلته لمندوب عرابى ومن لهجة الخطاب حين قابله بسرّى الاسماعيلية . . فتظاهر درويش باشا بأنه جاء لتثبيت سلطة الخديو .

وكانت خطة الوفد أن يتظاهر لكلا الفريقين المتخاصمين (الخديو والعرايين) أنه معه . . فمن مظاهر تأييده للعرايين أنه طلب نحو مائتى نيشان لضباط الجيش مكافأة لهم على ولائهم وإخلاصهم « للذات الشاهانية » ، وطلب لعرايى باشا النيشان المخيدى من الطبقة الاولى . فكان هذا علامة على رضاء الاستانة عنه وعن مسلكه ، على أن درويش باشا قد انتهى الى الانضمام علانية للخديو . . !

وظهر تحول درويش باشا الى جانب الخديو من نصحه لعرايى بالذهاب الى الاستانة ليقابل السلطان ، وأكد له أنه سيلقى منه كل رعاية وإكرام . . وقد فطن عرابى الى عواقب هذه النصيحة ، وأنه قد لا يعود من الاستانة اذا هو ذهب اليها ، فاعتذر للمشير العثمانى بأن الأمة لا تسمح له بمغادرة البلاد . والنصيحة . وأن كانت فى ذاتها ليست صادرة عن نية حسنة ، ولكننا نعتقد أن رحيل عرابى فى تلك الآونة كان خيرا من بقاءه فى مصر . ومهما تكن عواقب رحيله عنها فانها تهون الى جانب ما حل بمصر وبعرايى ذاته من الكوارث بعد ذلك .

ولكى تقدر مبلغ ما كان لحضور درويش باشا من الأثر ومبلغ
هجزه من معالجة الموقف ، يكفي ان نذكر انه لم يكد يمضى على
حضوره بضعة أيام حتى وقعت مذبحه الاسكندرية المشنومة وذلك
فى ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فكانت اعلانا رهيبا باخفاق مهمة المندوب
العثمانى ، وقد حضر ضرب الاسكندرية يوم ١١ يوليه ثم انقلب
الى الاستانة فى ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢. دون ان يعمل اى عمل لمنع
وقوع هذه الكوارث .

بعد استقالة البارودى

كانت الحالة فى اشد الاضطراب بعد استقالة وزارة البارودى،
فالوطنيون من جهة توقعوا شرا مستطيرا من مجيء الاسطولين
الانجليزى والفرنسى ، واخذوا يترقبون الحرب والقتال من ساعة
الى اخرى ، والأجانب من جهة اخرى علموا ان البلاد قادمة على
حرب .. فكانوا يخشون على حياتهم ان تستهدف للخطر اذا
قامت الحرب المنتظرة ، فمصدر الاضطراب هو فى مجيء الاسطولين
لا فى استقالة وزارة البارودى ذاتها ، لأن هذه الاستقالة ما كانت
لتحدث فى البلاد حدثا لو وقعت فى ظروف عادية .

فلو انها استقالت دون ان يكون الاسطولان مرابطين فى
الاسكندرية لأمكن حل الأزمة الوزارية بغير عناء كبير ، اما باعادة
وزارة البارودى ذاتها ، او بتأليف وزارة اخرى تضطلع باعباء
الحكم وتعمل على تهدئة الخواطر . ولكن وجود الاسطولين قد
أوجد حالة غير طبيعية ، اذ كان مجئيهما مظهرا للتهديد والوعيد ..
فبقيت مناصب الوزارة شاغرة منذ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، وتولى
الخديو سلطة الحكم مؤقتا ، ثم اضطر ان يعيد مرابى باشا الى
وزارة الحرية خوفا من انتفاض الجيش على الحكومة ، وبقيت
الوزارات الأخرى شاغرة .

واخذ الأجانب يهاجرون من القاهرة والأقاليم الى الاسكندرية

ليكونوا تحت رعاية الأسطولين وعلى مقربة منهما ، ففصت مدينة الاسكندرية بالأجانب من سكانها ومن القادمين اليها من الأقاليم . وكان احتشادهم فيها من الأسباب الباعثة على تفاقم الهياج ، لأن أحاديثهم كانت تدور حول اقتراب وقوع القتال وما يستهدفون له من غضب الأهليين اذا نشبت الحرب بل قبل نشوبها ، لأن مجرد وجود الأسطولين في مياه الاسكندرية وتقديم بلاغ الدولتين الى الحكومة المصرية واصرارهما على اجابة مطالبهما .. كل ذلك كان رمزا لاعتداء الدولتين الأوربيتين على البلاد واهاجة الخواطر .

مذبحة الاسكندرية

في هذا الجو من اضطراب الخواطر وقعت الحادثة المعروفة بمذبحة الاسكندرية .. ففي يوم الأحد ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، في نحو الساعة الثانية بعد الظهر ، وقع شجار بين أحد المالمطين من رعايا الانجليز وأحد الأهليين يدعى « السيد العجان » .. كان المالمطي هو البادئ فيه بالعدوان ، فقد كان الوطنى صاحب حمار ركبه المالمطي وأخذ يطوف به من صبيحة النهار متنقلا من قهوة الى أخرى ، وانتهى طوافه الى حانة « خمارة » قريبة من قهوة القزاز بالقرب من مخفر اللبان بآخر شارع « السبع بنت » .. فطالبه الوطنى بأجرة ركوبه فلم يدفع له سوى قرش صاغ واحد ، فجادله في قلة الأجر . فما كان من المالمطي الا أن أشهر سكيناً طعنه بها عدة طعنات دامية مات على اثرها .

وقع هذا الحادث في الزقاق الكائن خلف « قهوة القزاز » ، فهرع رفاق القتل الى ذلك المكان ، يريدون أن يمسكوا بالقاتل ، ولكنه فر الى أحد المنازل المجاورة . وأخذ المالمطيون واليونانيون الساكنون بالقرب من مكان الحادث يطلقون النار على الأهليين من الأبواب والنوافذ ، فسقط كثير منهم بين قتيل وجريح .. فثارت نفوس الجماهير تطالب الانتقام لمواطنيهم ، وتحركت طبقة الدهماء

للاعتداء على الأوربيين عامة ، فأخذوا يهجمون على كل من يلقونه
منهم في الطرقات أو في الدكاكين ويوسعونهم ضربا . . وكان سلاحهم
في هذه المعركة العصي والهرافات ليس غير .

وانبث الدهماء في المدينة يستنفرون الناس للقتال ، ويقتلون
من يلقونه من الأفرنج ضربا بالعصى والهرافات ، ونهبوا دكاكين
شارع السبع بنات . وامتد الهياج من هذا الشارع الى الشارع
الإبراهيمي وإلى شارع الهماميل وشارع المحمودية وجهة الجمرك
والمنشية وشارع الضبطية « رأس التين » وغيرها من الشوارع
التي يقطنها الأوربيون أو يمرون منها ، وقد قتل كثير منهم أمام
الضبطية إذ كانوا قادمين من الترسانة عائدین من زيارتهم للبوارج
الانجليزية والفرنسية ، وكان الأوربيون من ناحيتهم يطلقون
الرصاص من النوافذ على الأهلين ، فقتل من الجانبين خلق كثير .



وإذ كان البادئ بالعدوان أحد الرعايا « المالبطين » وقد
شاهده بعض الحاضرين يلوذ بالفرار الى منزل يسكنه مواطنوه ،
فقد أرسل قسم اللبان الى المستر كوكسن قنصل إنجلترا لايفاد
أحد موظفي القنصلية لكي يخرج المعتدى من ذلك المنزل . فحضر
المستر كوكسن بنفسه أثناء اشتداد الهياج ، فأصيب بضربة حجر
وعصا جرح بسببها جرحا بليفا . وجرح أيضا في ذلك اليوم قنصل
اليونان وقنصل إيطاليا ، فكانت إصابة القناصل من مظاهر خطورة
الحالة .

وكان عمر باشا لطفى محافظ المدينة حين بدأت الحادثة يتولى
رياسة قوميون تحقيق الجمرك بدار المحافظة ، فأبلغه أحد موظفي
الضبطية نأ الشجار الذي وقع بين الوطنى والمالبطين . وكان ذلك
في نحو الساعة الثالثة بعد الظهر ، فأوفد حسين بك فهمى وكيل
المحافظة الى مكان الواقعة لفض الخلاف ، ثم جاء بعد ربع ساعة

نبأ باستفحال الفتنة وتجسمها ، وأن السيد بك قنديل مأمور
الضبطية مريض في منزله . فذهب بنفسه الى جهة الواقعة بشارع
السبع بنات .

وهناك أدرك خطورة الفتنة ورأى ازدحام الشارع بالمتجمهرين
فطلب من اسماعيل باشا كامل قومندان الجنود بالاسكندرية
ارسال المدد من الجند لوقف الهياج . . فتباطأ الاميرالاي مصطفى
بك عبد الرحيم قائد الالاي الخامس الذي كان مرابطا براس التين
والقائمقام سليمان سامى داود قائد الالاي السادس الذي كان
بباب شرقى في ارسالهما الجند ، ولم يحضروا الا في الساعة الخامسة
مساء قبل المغرب بساعة ، وحين جاء الجند فرقوا المتجمهرين
بغير صعوبة ، وانتهت الفتنة في مغرب الشمس ، فساد المدينة
سكون رهيب ، اذ لزم الناس بيوتهم ، وخلت الطرقات من المارة ،
وانقضى الليل والناس في وجل وقزع .

وبلغ عدد القتلى في هذه الحادثة ٤٩ منهم ٣٨ من الأجانب
والباقيون من الاهلين .

اجتماع القناصل بالاسكندرية

اجتمع القناصل مساء يوم الحادثة ، وكان من بينهم الكابتن
مولينسو من ضباط المدرعة الانجليزية « انفسبل » وقد عهد
اليه الاميرال سيمور أن ينوب عن المستر كوكسن في ادارة القنصلية
مقربا اصابته في الحادثة . وحضر الاجتماع محافظ المدينة ،
وتداولوا فيما يجب اتخاذه لاعادة النظام و تهدئة الخواطر ، فصرح
كبار ضباط الجيش بالاسكندرية انهم مكلفون بحفظ الأمن . .
على الا يتدخل الاسطولان في الأمر ، فطلب القناصل من قائدى
الاسطولين أن لا يتخذا تدابير ظاهرة ، ولكن بعض الزوارق
الانجليزية شوهدت في منتصف الليل قادمة من احدى بوارج
الاسطول ترسو على شاطئ الميناء الشرقى .

وكان مجيئها تنفيذا لتعليمات الاميرال سيمور الذى اصدر امره بان تخرج البارجة « سوبرب » من الميناء الغربى وترسو خارج الميناء الشرقى ، وأن ترسل بعض الزوارق الى البر لنقل النساء والأطفال الى البارجة ، فاعترض الضباط على هذه الوسيلة اذ رأوا فى حضور الزوارق الانجليزية الى البر ما يدعو الى هياج الجمهور والجند ، فوعد نائب القنصل البريطانى بإبعاد الزوارق عن البر ، وانفض الاجتماع الاول على ذلك .

وقع النبا فى العاصمة

كان عرابى بالقاهرة حين وقعت الحادثة ، وقد علم بها تليفرافيا قبل الساعة الخامسة مساء ، فأسف لها أسفا عظيما . . ولما دأبت أخبارها فى العاصمة مساء ١١ يونيه قوبلت بالاستياء والاستنكار فى الدوائر الوطنية ، لما توقعه العارفون من عواقبها الوخيمة . وكانت ضربة موجهة الى العربيين ، لأن اقل ما تدل عليه ان زمام الأمن قد أفلت من أيديهم ، وانها تتخذ حجة ضدّهم على انهم غير قادرين على ضبط الأمن وصيانة الأرواح ، وبخاصة بعد أن أعيد عرابى الى وزارة الحربية وتعهد بكفالة الأمن والنظام .

وكانت هذه المذبحة نذيرا للعربيين بأن البلاد قادمة على خطر كبير ، اذ لم يكن خافيا ان السياسة الانجليزية قد دبرت الوسائل لوقوعها تحقيقا لأغراضها فى مصر . ولكن العربيين لم يقدرُوا العواقب حق قدرها . وقد اتخذ القناصل هذه الحادثة ذريعة لمخاطبة ولاية الأمور فى العاصمة بلهجة شديدة طالبين حماية الأجانب وأموالهم فى البلاد . وقررت الحكومة مساء ١١ يونيه ايفاد لجنة الى الاسكندرية للنظر فى أمر تلك الحادثة والكشف عن أسبابها والتحقيق مع المتهمين فيها .

وعقد الخديو اجتماعا فى سراى عابدين صبيحة يوم الاثنين ١٢ يونيه ، حضره محمد شريف باشا ودرويش باشا المندوب

العثماني وقناصل فرنسا وانجلترا والنمسا والماني واطاليا والروسيا الذين جاءوا يطلبون تأمين رعاياهم على ارواحهم واموالهم . . فجرت المباحثة في هذا الاجتماع فيما يجب اتخاذه حيال حوادث الاسكندرية ، فاستقر الراى على اعطاء وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة التي تكفل اعادة الأمن الى نصابه ، وصيانة ارواح الاجانب واموالهم .

ومن اهم هذه الضمانات امثال عرابى باشا الاوامر الخديو ، قدعى عرابى الى حضور الاجتماع ، وخوطف في الامر فأجاب بالقبول ، وزاد أن تعهد للمجتمعين بمنع ما من شأنه اثاره الخواطر، كالاتتماعات العامة وانعقاد الجمعيات والقاء الخطب ونشر المقالات المهيجة ، وأبان ان في مقدوره بمساعدة جنوده تأييد الأمن واقرار الراحة والطمانينة ، وتعهد الخديو باصدار الاوامر الكفيلة بتهدئة الخواطر . وقال درويش باشا انه يأخذ على عاتقه تنفيذ الاوامر الخديوية بأن يشترك مع عرابى في انفاذها ويشاركه المسؤولية في هذا الصدد ، فاكثفى وكلاء الدول ظاهرا بهذه العهود ، وانفض الاجتماع .

وانفاذا لهذه العهود أصدر الخديو امرا الى عرابى باشا بالتنبيه على قواد الجيش وضباطه بالقاهرة والاسكندرية والاقليم بزيادة الدقة والسهر على الأمن العام .

واصدر الخديو امرا بهذا المعنى الى المحافظين والمديرين ، ونشر عرابى في ذلك اليوم اعلانا بدعوة الجمهور الى الاخلاص الى السكينة والطمانينة . واذاع امرا آخر وجهه الى قواد الجيش وضباطه وغيرهم يدعوهم الى بدل أقصى جهودهم لاقرار الأمن والراحة والنظام . وزادت الحكومة قوات الجيش في الاسكندرية لتكون كافية لقمع كل فتنة تحصل بين الاجانب والاهليين ، فانفلت اليها الاى الثانى والاى الرابع وعهدت بقيادتهما الى طلبة باشا

عصمت الذى صار منذ ذلك الحين قومنداناً عاماً لقوات الجيش
فى الثغر .

نزوح الأجانب عن البلاد

وكانت الأنباء التى يتناقلها الأجانب مجمعة على أن الحرب
لا محالة ناشبة فى مصر . . وكانوا يتوقعون من آن لآخر أن تطلق
البوارج الإنجليزية والفرنسية قنابلها على المدينة ، وأن قوات
الدولتين لا تلبث أن تهاجم البلاد ، وفى هذه الحالة لا يأمنون على
أنفسهم إذا نشبت الحرب أن يستهدفوا لانتقام الأهلين . . ومن
هنا جاءت فكرة نزوح الأجانب عن البلاد ، فأخذ القاطنون منهم
بالأسكندرية يهاجرون منها بحراً ، والأجانب فى القاهرة والأقاليم
يفدون إلى الأسكندرية للاقلاع منها إلى الخارج ، وبدأ رحيل
الأوربيين عن البلاد فى اليوم التالى لمذبحة الأسكندرية ، وكثرت
جموعهم النازحة فى الأيام التالية . ونزل المهاجرون منهم إلى
السفن التى كانت راسية فى الميناء ينتظرون أن تقلع بهم .

وبلغ عدد الراحلين منهم يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ أكثر من
عشرة آلاف مهاجر نزلوا إلى البحر متفرقين فى البواخر والسفن
الشراعية . ولم تعارض إدارة جوازات السفر ولا الجمارك أحداً
منهم فى النزول إلى البحر ، فكثرت جموع المهاجرين يحملون أموالهم
وأمتعتهم ، وامتأل الميناء بالسفن المقللة لهم ، وظلت الهجرة مستمرة
فى الأيام التالية حتى بلغ عدد الراحلين لفاية يوم ١٨ يونيه ٣٢.٠٠٠
مهاجر وبلغ عددهم ستين ألفاً قبيل ضرب الأسكندرية ، فكان
هذا السيل المتدفق نديراً بما يتمخض عنه الجو من الأحداث
الجسيمة .

ومما ساعد على تعاظم سيل الهجرة أن قناصل الدول رغبوا
إلى رعاياهم الرحيل عن البلاد ، وأفضوا إليهم بأنهم يتوقعون
حوادث أشد هولاً من مذبحة ١١ يونيه ، وأن الحرب وشيكة
الوقوع ، فسارعوا إلى الهجرة . وأهدت كل دولة سفناً لنقل

رعاياتها ، فهرع الفقراء والمعوزون الى النزول اليها ، واخذ الموسرون منهم اماكنهم في البواخر المعتادة ، وتسلسل الأوربيون من كل ناحية في القطر المصري قاصدين الميناء ، حتى خيل لمن يرى جموعهم الراحلة أنه لم يبق منهم في البلاد الا نفر قليل .

وزاد الناس شعورا بخطر الموقف انتقال الخديو فجأة من العاصمة الى الاسكندرية ، فقد اعتزم السفر اليها عقب حادثة ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، وحجته تهدئة الخواطر فيها ، وسافر اليها يوم الثلاثاء ١٣ يونيه ، وودعه على المحطة عرابى باشا وزير الجريبة . وقبل أن يتحرك القطار عهد الى عرابى مراقبة احوال القاهرة والسهر على الأمن العام فيها واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع وقوع أى حادث ، وصحبه في سفره درويش باشا المندوب العثماني .

من المسئول عن المذبحة ؟

لا شك ان حضور الاسطولين الانجليزى والفرنسى هو السبب الاول لحوادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فقد هاج حضورهما الخواطر وأوغر صدور المصريين على الأوربيين عامة لما في مجيئهما من معنى التحدى والعدوان ، كما أنه أغرى الأوربيين بالوطنيين لشعورهم بأن الاسطولين انما جاءا لحمايتهم ولاذلال المصريين ..

كتب الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) في هذا الصدد يقول :

« ان الحكومة الانجليزية على عادتها في اختلاق العلل وارتجال المساءات قلبت وجوه المسائل ، واستدبرت طالع الحق ، واستقبلت وجه مطمعها ، واتخذت مجرد التفسير في بعض نظمات الحكومة الخديوية سببا للمناوأة ، واندفعت لتسيير مراكبها الى مياه الاسكندرية تهديدا لحكومة الخديو وعدوانا عليه ، ثم نفخ بعض

رجالها في انوف ضعفة العقول من الاجانب المقيمين بالشعر حتى اوقدوا فتنة هلك فيها المساكين قضاء لشهوة انجليزية ، واقامت منها حكومة انجلترا حجة في العدوان على الاراضي الخديوية ، ولو ان بصيرا نظر الى احوال القطر المصري بعين صحيحة من مرض الغرض لعلم ان بداءة الخل في ذلك القطر من يوم ورود المراكب الانجليزية لشفر الاسكندرية ، ولا نسبة بين ما كان من قبل ذلك من عموم الأمن ورواج الأعمال وانتظام المصالح وبين ما كان بعده .

فالمسئولية العامة تقع على كاهل السياسة البريطانية والفرنسية . اما المسئولية الخاصة في وقوع المذبحة بالذات فتستطيع ان تبينها من ان اول من اشعل الفتنة مالطي من رمايا بريطانيا واخ لخادم القنصل البريطاني ، ولا يمكن ان يكون هذا من قبيل المصادفات ، والسياسة البريطانية هي التي استغلت الحادثة وهولت فيها وجسمتها لتلزع بها الى التدخل المسلح في شئون البلاد ، وقد وصفها المسيو فريسينييه رئيس وزارة فرنسا في ذلك الحين وصفا لا مبالغة فيه ولا تهويل ، اذ قال بانها من الحوادث العارضة التي تقع أحيانا في الثغور التي يسكنها مدة اجناس ، وشبهها بالفتنة التي حصلت قبل عام في مرسيليا بين العمال الايطاليين والفرنسيين .

وزارة اسماعيل راجب باشا

بقيت البلاد بلا وزارة منذ استقالة البارودي اى من ٢٧ مايو . . فلما وقعت حوادث ١١ يونيه انجبت الأنظار الى وجوب تأليف وزارة تضطلع بأعباء الحكم وتضع حدا للفوضى التي استهدفت لها البلاد .

وكان الخديو قد بارح القاهرة ووصل الى الاسكندرية عقب مذبحة ١١ يونيه كما أسلفنا ، فسعى قنصلا ألمانيا والنمسا لديه باتفاقهما مع مندوب تركيا للتقريب بين الخديو وعرايى وترغيبه في تأليف وزارة جديدة يبقى فيها عرايى وزيرا للحربية . فاختل

الخديو يسئشير بعض رجال الدولة فى أمر تأليف الوزارة الجديدة . فاستدعى شريف باشا ثم مصطفى فهمى باشا ثم عمر لطفى باشا وغيرهم ، وكلف كلا منهم بتأليف الوزارة . فأبوا جميعا لما كان بينهم وبين عرابى من الجفاء . وتدخل قنصلا المانيا والنمسا ومندوب تركيا من جديد ، واتصلوا بعرابى وتفاوضوا معه فى هذا الشأن ، واستقر رأيهم بعد استطلاع رأيه على النصيح للخديو باختيار اسماعيل راغب باشا لتشكيل الوزارة . وعلى ذلك الف راغب باشا الوزارة وفيها عرابى وزيرا للحربية كما كان .

ولو حسنت نيات انجلترا لأمكن لوزارة راغب باشا ان تعيد الامور الى نصابها وتزيل الآثار السيئة التى نجمت عن حوادث ١١ يونيه ، فان هذه الحوادث قد وقع مثلها فى بعض ثغور البلاد الأوربية دون أن يترتب عليه سلب استقلالها وانتهاك حقوقها . ولكن انجلترا دبرت مذبحة الاسكندرية . ابت الا أن تستغلها دون نراهة ولا هوادة حتى تصل الى احتلال مصر . وكان من تدابيرها الا تمكن وزارة راغب باشا من تهدئة الخواطر واقرار الامن فى نصابه . . .

واغلب الظن انها لم تكن تبغى تأليف الوزارة لكى تبدو البلاد فى حالة غير عادية وتتخذ من ذلك ذريعة الى التدخل فى شؤون البلاد . . فلما تألفت قابلتها السياسة الانجليزية بالجفاء وعدم الثقة والفض من قدرتها على اعادة الامن الى نصابه ، وأخذت تخلق لها العقبات والعراقيل . وبارح السير أدوار ماليت قنصل بريطانيا العام الاسكندرية يوم ٢٧ يونيه وأناوب عنه المستر كارتر ايت الذى شهد ضرب الاسكندرية . وغادر المدينة أيضا المستر كوكسن القنصل البريطانى . وأوعزت الحكومة البريطانية الى السير اوكلن كولفن الرقيب المالى الانجليزى بالامتناع عن حضور جلسات مجلس الوزراء : وهذه علائم ونذر تنبئ عما كانت تبينه السياسة الانجليزية من اثارة الحرب والقتال .

ميثاق النزاهة

مؤتمر الآستانة

دعا المسيو دى فريسينييه رئيس الوزارة الفرنسية الدول الأوربية الكبرى الى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية ، فلبى هذه الدعوة كل من انجلترا والمانيا والروسيا وايطاليا والنمسا . . اما تركيا فانها رفضت الفكرة بحجة أن ايفاد مندوبها درويش باشا الى مصر كاف لحل مشكلتها ! وقد اعتزمت ايفاده الى مصر فى الوقت الذى علمت فيه باقتراح عقد المؤتمر ، أى انها عارضت المؤتمر بارسال مندوب سام الى مصر واتخذت من ارساله وسيلة لرفض عقد المؤتمر ، واحتجت أيضا بأن الأحوال فى مصر لا تستدعى عقد مؤتمر بعد تأليف وزارة راغب باشا واضطلاعها بأعباء الحكم وامادتها الامن الى نصابه ، فلم يبق شىء يمكن أن يتفاوض فيه المؤتمر .

وقد ابلغ وزير خارجية تركيا سفراء الدول الأوربية بالاستئانة هذا القرار ، ولكن الدول لم تعبأ به واعتزمت عقد المؤتمر . وبقيت تركيا على امتناعها ورفضت الاشتراك فيه حتى ضرب الاسكندرية ، فكان من المهازل السياسية أن يجتمع مؤتمر دولى فى الاستئانة للنظر فى المسألة المصرية دون أن تشترك فيه حكومة الاستئانة ذاتها ، ودون أن تشترك فيه مصر ، وكان واجبا على كليهما أن تشترك فيه .

وليس هذا المظهر وحده هو الذى يدل على اضطراب السياسة العثمانية فى المسألة المصرية ، بل أن مسلكها كله كان مجموعة متناقضات واضطرابات . . . فبينما كانت تتظاهر بتأييد سلطة الخديو اذا بالسلطان عبد الحميد يعلن عطفه على عرابى ويمنحه ليشانه رفيع الشأن ، ثم اذا جد الجد ونشبت الحرب بينه وبين الانجليز طعنه فى الصميم باعلانه عصيانه . فكان هذا الاعلان من اكبر اسباب هزيمته وخذلانه . فهذا التناقض والاضطراب . مضافا

اليه قصر نظر تركيا وسوء آيبتها نحو مصر . ورغبتها في انقاص استقلالها . ثم ما جلبت عليه من الدس والوقيعه ، وتأثر وزرائها بالمال والرشا . جعل من السياسة التركية عامل فساد استخدمته بريطانيا لتحقيق اطماعها في مصر .

اجتمع المؤتمر بدار السفارة الإيطالية في « ترابيا » بضواحي الاستانة على شاطئ البوسفور يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٢ وكان اعضاؤه سفراء الدول العظمى الست بريطانيا وفرنسا والمانيا والنمسا والروسيا وايطاليا ، والسفير البريطاني هو اللورد دفرين .

ميثاق النزاهة

ثم اجتمع للمرة الثانية يوم ٢٥ يونيه ، وقبل البدء في مداولاته ابرام العهد المشهور بميثاق النزاهة
Protocole de Désintéressement

وقد وضعه المسيو دي فرېسينيه في ١٦ يونيه وعرضه على اللورد جرانفيل فقبله ، وهذا نصه :

« تتعهد الحكومات التي يوقع مندوبوها على هذا القرار بانها في كل اتفاق يحصل بشأن تهوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أي جزء من اراضي مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجاري لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى » .

وقد وقع عليه أعضاء المؤتمر جميعا . .

هذا هو العهد الذي اربطت به الدول وفي مقدمتها إنجلترا في مؤتمر الاستانة . . ولكن إنجلترا حين ابرمته كانت تنوى نقضه ، كما نقضت سائر مهودها في المسألة المصرية . والدليل القاطع على ذلك انها في الوقت الذي ابرمته - ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ - كانت تعد معدات الحرب والقتال وتجهز جيشها لاحتلال

مصر . ولم يمض على هذا العهد ستة عشر يوما حتى ضرب
اسطولها مدينة الاسكندرية بمدافعه يوم ١١ يولييه .

واجتمع المؤتمر في جلسته الثالثة يوم ٢٧ يونيه ، وأخذ أعضاؤه
يتداولون في المسألة المصرية ، وأخذ اللورد دفرين يلقي بيانه عن
الحالة في مصر ، ذهب فيه الى أن الفوضى قد تمكنت من مصر من
جاء ثورة الجيش وانتفاضه على الخديو ، وأن هذه الفوضى قد
أدت الى اختلال الادارة وارتباك الأحوال ووقوف حركة التجارة
وفقدان الثقة وعجز الاهلين عن سداد الضرائب وعجز الحكومة
من الوفاء بتعهداتها المالية حيال الدائنين الأجانب ، ثم تعرض
حياة الأوربيين للخطر .

ويؤخذ من بيان اللورد دفرين أن انجلترا كانت تقصد من
الاشتراك في المؤتمر اعلان أن الحالة في مصر تستدعي التدخل
في شؤونها ، وأن هذا التدخل يجب أن يكون حرييا لقمع الثورة
واعادة سلطة الخديو . وكانت ترمى الى أن يكون هذا التدخل
انجليزيا . . ولكنها تظاهرت على لسان اللورد دفرين بأنها تبغى
أن يكون تركيا ، وهي مائلة بأن الحكومة التركية بلغت من الضعف
والتردد بحيث لا تقدم على هذه المهمة . ولو أنها تدخلت بجيشها
لكان من المحتمل أن يكون ذلك انقاذا للموقف وتفاديا من الاحتلال ،
لأن الدول الأوربية ما كانت لتقبل بقاء جيش عثماني في مصر الى
ما شاء الله . وفي الحق أن الحالة لم تكن تستدعي إرسال جيش
عثماني أو غير عثماني ، فان وزارة راجب باشا كانت تستطيع
اعادة الأمن والنظام الى نصابه لو لم تبادرها السياسة الانجليزية
بالمقبات والعراقيل .

كانت انجلترا واثقة من جمود السياسة التركية وضعفها
مطمئنة الى انقسام الدول الأوربية في الرأي وعدم اتخاذها قرارا
معينا في المسألة المصرية . فانتهزت هذه الفرصة وأخذت قبل

انعقاد المؤتمر وخلال انعقاده تعدد سعدات الحرب والقتال لتنتهك بأسطولها وجيشها حرمة العهود والمواثيق ، وتحتل مصر تحت سمع المؤتمر وبصره .

وقد بدت منها نية الخداع جلية في مفاوضاتها بالمؤتمر ، فقد اقترح السفير الايطالى على الأعضاء بجلسة ٢٧ يونيه أن تقرر الدول الامتناع عن التدخل المنفرد في مصر ما دام المؤتمر منعقدا ، ولو كانت انجلترا حسنة النية لوافق مندوبها على هذا القرار ، ولكن الواقع كما اسلفنا انها كانت تجهز معدات لاحتلال مصر ، فأخذ اللورد دفرين يلح في ضرورة وضع تحفظ لهذا القرار حتى قرر المؤتمر اضافته وهو « فيما عدا الأحوال القهرية » ، فتم بذلك على ما كانت تضمه انجلترا من مخادعة المؤتمر ، وما كانت تبثه من نية الشر والعدوان ، ونقض العهد والميثاق ، وقد اطمأنت بعد وضع هذا التحفظ ، وتركت المؤتمر يجتمع ويقرر ما يشاء ، اذ كانت هذه الكلمة كافية لتجعل قراراته عديمة القيمة .



ومن الغريب أن المركيز دى نواى سفير فرنسا قد ايد اللورد دفرين في اقتراحه اضافة هذه الحاشية ، فدل بذلك على مبلغ تخبط السياسة الفرنسية في ذلك الحين . وقد اغتبط اللورد دفرين لهذه الاضافة وأرسل في اليوم التالى الى اللورد جرانفيل رسالة يقول فيها : « اننا في الواقع منذ أن تم تعديل اقتراح السفير الايطالى هذا التعديل الهام لم نعد نعتبر للاقتراح قيمة كبيرة » .

قرر المؤتمر في جلسته الثالثة وجوب التدخل في مصر لاختفاء الثورة ، وان يعهد الى تركيا بهذه المهمة بأن ترسل الى مصر قوة كافية من الجند لاعادة الأمن والنظام اليها ، واخذ يتداول في الجلسات التالية في شروط هذا التدخل وحدوده ، واستفادت انجلترا من هذا البطء لاتمام تدابيرها وانقاذ خطتها في تدخلها

المنفرد ، ودفع المؤتمر في جلسته الستة - يوم ٦ يولييه معجزة
١٨٨٤ - قواعد هذا التدخل وهي : ان يحترم الجيش الذي ترسله
تركيا مركز مصر وامتيازاتها التي خالفتها بموجب الفرضيات
والمعاهدات ، وان يخدم الثورة العسكرية ويعيد الى الخديو
سلطته في مشروع في اصلاح التنظيم العسكرية في مصر ، وان تكون مدة
تدخله في مصر ثلاثة اشهر الا اذا طلب الخديو مدحا الى المدة
التي تتفق عليها الحكومة المصرية مع تركيا والدول الاوربية العظمى ،
ويعين قواد هذا الجيش بالاتفاق مع الخديو ، وتكون نفقاته على
حساب مصر ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا والدول
الست العظمى الاوربية .

وقد صدر هذا القرار على ان يعرض على الحكومة التركية
والحكومات الاوربية الست التي لها ممثلون في المؤتمر ، وارسل
نص القرار الى هذه الدول فاقرته ، ووافقت على تقديمه الى
الحكومة التركية . فارسل اليها ولكنها لم تقره ، ووقفت موقف
الاحجام والتردد ، شأن السياسة التركية في ذلك العهد .
واعتمدت في رفضها التدخل على تقارير دوريش باشا الذي يقول
فيها انه ليس في مصر ما يوجب تدخلها . وقد وافقت انجلترا
على دعوة تركيا الى التدخل في هذا الوقت الذي كانت تعد فيه
معدات القتال لتدخل هي بمفردها ، ذلك لانها كانت مطمئنة الى
بطء السياسة التركية وترددتها ، وانها تستطيع خلق (الحالة
القهرية) التي نوه اليها اللورد دفرين ، فتتدخل بها الى التدخل
الحربي من جانبها ، ضاربة صفحا عن قرار المؤتمر . وقد انقلبت
خطتها ، اذ ضرب الاسطول الانجليزي مدينة الاسكندرية يوم ١١
يولييه قبل ان تتقدم الدول الى تركيا بقرار المؤتمر وقبل ان يتبين
موقف تركيا حيال هذا القرار .

اما التدخل في ذاته فلم يكن ثمة موجب له لان الحالة في مصر
كانت طبيعية بعد تاليف وزارة راغب باشا . ومن الوقائع الثابتة

ان انجلترا اخذت تجهز معدات القتال قبل انعقاد المؤتمر ، فقد اصدرت وزارة البحرية الانجليزية في ١٥ يونيه تعليماتها الى بواخر النقل بالاستعداد للسفر الى مصر مقلّة كتائب الجنود في ذلك الحين لارسالها الى الديار المصرية .

وقد كانت آخر جلسة عقدها المؤتمر قبل ضرب الاسكندرية وهي الجلسة السابعة - يوم ٦ يوليه ، فلما وقع الضرب ظهر ان المؤتمر لم يكن الا مهزلة اتخذتها انجلترا وسيلة لشغل الناس عما تضرره من نياتها العدائية ، واجتمع المؤتمر مع ذلك بعد الضرب يوم ١٥ يوليه ، واخذ يستأنف النظر في تدخل تركيا الحربى !

عرايى والمؤتمر

استمر المؤتمر كما اسلفنا يعقد جلساته على غير طائل ، وانجلترا تعد المعدات للقتال . . وقد كان انعقاده مدعاة الى اعتقاد عرايى وصحبه ان المسألة المصرية ستحل بطريق المفاوضات بين الدول ، وان انعقاد المؤتمر مانع من انفراد انجلترا او غيرها من الدول من التدخل الحربى في مصر . وكان هذا اغراقا منهم في حسن الظن او الجهل بما تنويه انجلترا . .

وفي الحق ان العراييين كان ينقصهم الحصافة في الراى وبعد النظر السياسى ، واغلب الظن انهم كانوا لا يعرفون الموقف السياسى على حقيقته ، وكانوا يعتمدون على ما يتلقونه من بعض الافراد الاوربيين من الأوهام والأخبار الملفقة . ولم يكن لديهم قلم اخبار في مصر ولا في الخارج يطلعهم على حقيقة الأحوال السياسية وتطوراتها .

هذا فضلا عما اشتهروا به من الغرور والخيلاء ، اذ كانوا يتوهمون انهم قادرون على دفع اعتداء الانجليز او أية دولة اخرى دون اى استعداد حدى للحرب . ولم يكونوا يقدرّون قوة أعدائهم ،

ولا قوتهم هم أنفسهم ، فبينما كان الانجليز يستعدون للحرب والقتال ويحشدون جنودهم في إنجلترا ومالطة والهند ويستطلعون قوة العربيين ويقفون على حقيقة معدائهم ، كان العربيون لا يعرفون شيئا عن أعدائهم الانجليز . . بل كانوا يتوهمون انهم لا يجرؤون على اعلان الحرب والقتال أو النزول الى البر . وكذلك كان شأن وزارة راجب باشا عامة فانها كانت لا تزيد كثيرا عن مستوى العربيين في العلم والمعرفة ، وكان عرابى هو الامر المتسلط عليها اذ كان وزير الحربية والبحرية فيها .



ومما ساعد العربيين على التمدادى في غرورهم رؤيتهم الاسطول الانجليزى راسيا في مياه الاسكندرية دون أن تنشأ الحرب أو يتحفظ للضرب ، فخيّل الوهم لهم أن مجيئه لم يكن الا من قبيل التهديد والوعيد ، وانه لا يجرؤ على انزال الجنود الى البر ، واتخذوا من موقف السكوت الذى لزمه يوم مذبحه الاسكندرية دليلا على انه لا قبل له بالحرب والقتال . .

ولكن الواقع أن الانجليز كانوا ينتظرون أن يهيئوا الجو في أوروبا لقبول تدخلهم الحربى . . فدبروا مذبحه الاسكندرية حتى يظهروا الحالة في مصر بأنها حالة فوضى واضطراب ونهب وقتل لا يؤمن معها على حياة الأجانب ، وانها تستدعى تدخل الدول لوضع حد لهذه الفوضى ، ثم اشتركوا والدول في عقد مؤتمر الاستانة للمفاوضة في ايجاد علاج لهذه الحالة الخطير . . وهياوا الأفكار في أوروبا لضرورة التدخل لقمع الثورة في مصر . .

فلم يكن انتظارهم هذه المدة - ولم تكن في ذاتها طويلة - الا لأحكام خططهم واتمام تجهيزاتهم الحربية ، ثم لتمكين الجاليات الأوربية من الهجرة قبل أن تضرب إنجلترا ضربتها في مصر، لكي يكون عدوانها مقرونا بعطف الأوربيين المهاجرين . . وتكون في احتلالها كأنها نائبة عنهم وعن الدول الأوربية جميعا . كل ذلك والعربانيون

فارقون في أحلامهم معتقدون أن الحرب بعيدة الوقوع ، ولذلك
لم يبد منهم أى عمل يدل على الاستعداد لخوض غمار القتال .

وكانت أحاديث العراقيين دائرة حول ما يتسقطونه من أخبار
ال مؤتمر ، وما تلوكه السنتهم من أن الأزمة ستحل قريبا بطريق
السلم ، وانها ستنتهى بخلع الخديو توفيق وتعيين الأمير حليم
باشا مكانه . . وهذا كل ما كان يشغل بالهم ويستحوذ على أفكارهم
في ذلك الوقت العصيب ، أما الاستعداد للحرب والتهيؤ للقتال
فلم يفكروا فيه تفكيرا جديا الا في اللحظة الأخيرة بعد ان ضاع
الوقت وسبق السيف العدل .



ضرب الإسكندرية

ضرب الاسكندرية

كانت انجلترا تستعد للحرب قبل انعقاد مؤتمر الاستانة وخلال اجتماعه وقبل أن يقر قراره بدعوة تركيا الى ارسال جيش لها الى مصر .. واخذت تدبر الاسباب والدرائع للتعجيل بضرب الاسكندرية ، لكي تضع المؤتمر امام الامر الواقع .

فاوعزت الى الاميرال سيمور قائد الاسطول البريطانى ان يخلق اية وسيلة للتحرش بمصر لاثارة الحرب عليها ، اى انها اخذت تخلق « الحالة القهرية » التى أشار اليها اللورد دفرين فى مؤتمر الاستانة واشترط اضافتها الى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر ، فاخذ الاميرال يتأهب للعدوان ، وكان يستعين برأى الجالية البريطانية فى خلق اسبابه ، ووجد على الأخص من السير أوكلن كولفن الرقيب المالى الانجليزى عونا كبيرا له فى ذلك .. اذ كان من أشد غلاة الاستعمار ومن الداعين الى احتلال مصر . وكان بعد رحيل السير ادوار مالت الممثل الفعلى لبريطانيا فى مصر ، فلا غرو ان كان على اتصال دائم بالاسطول .

ولم يكن اسهل على القوة الغشوم من أن تخترع الوسيلة لاثارة القتال .. فقد ارسل الاميرال سيمور فى أول يولييه سنة ١٨٨٢ الى مجلس الاميرالية الامبراطورية ينبئها انه اكتشف بعض ترميمات يقوم بها المصريون فى حصون الاسكندرية ، وانهم يركبون بطاريات جديدة تجاه بوارجه ، وان الاستعدادات الحربية قائمة فى البلاد ، وان عرابى معتزم سد بوغاز الاسكندرية لحصر البوارج الانجليزية التى كانت راسية فى الميناء .

وبديهي أن هذا الاكتشاف انما كان وسيلة مختلقة لتسويق الشر والاعتداء ، فان أية ترميمات تجرى فى الحصون لا يمكن أن تكون وسيلة مشروعة لاثارة الحرب والقتال ، اذ كل دولة حرة فى أن تقوى معدات الدفاع فى بلادها ، بل واجب عليها أن تفعل ذلك فى كل وقت .. وخاصة فى مثل تلك الظروف العصيبة التى كانت

تجتازها مصر ، فان مجرد حضور الاسطول البريطانى فيه معنى التهديد بالتدخل المسلح ، على أنه لم يكن ثمة ترميمات جدية تخيف الاسطول الانجليزى وتشغل باله .

وقد أجابت الاميرالية الانجليزية فى ٣ يولى على برقية الاميرال ميمور بأن يمنع كل محاولة لسد بوزار الاسكندرية ، ورخصت له بأن يطلب وقف الأعمال الجارية فى الحصون ، وفى حالة الرفض فليدمرها بمدافعه .

وتدل الدلائل والبيانات على أن الحكومة البريطانية كانت مهيئة نيتها على ضرب الاسكندرية واحتلال البلاد مهما كانت الاسباب والملاسات ، وذلك قبل اختلاق حكايتهم ترميم الحصون ، وأنا ذاكرون هذه الشواهد فيما يلى :

أولا - فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٢ عرض سفير انجلترا فى باريس على الحكومة الفرنسية الاشتراك فى اتخاذ وسائل عاجلة بقصد حماية قناة السويس ، فأجابه السيودى فريسينييه رئيس وزارة فرنسا أن لا خطر مطلقا يهدد القناة وأن شركة القناة ذاتها لا تخشى من شىء سوى تلك الحماية التى يراد فرضها عليها لأن احتلال القناة قد يؤدى الى قطع ترعة الاسماعيلية واستهداف القناة البحرية ذاتها لأعمال عدائية ، وختم دى فريسينييه جوابه بأن احتلالها عمل لا مسوغ له .

ثانيا - يقول المستر بلنت أن وزارتى الحرب والبحرية فى انجلترا عقدتا النية منذ أوائل سنة ١٨٨٢ على مهاجمة مصر من ناحية قناة السويس وشاهد بنفسه الاستعدادات الحربية فى انجلترا فى شهر يونيه سنة ١٨٨٢ ، وكان يعتقد أن الغرض منها تقوية مركز انجلترا فى مؤتمر الاستانة ، ولكن تبين له فيما بعد أن الغرض منها مهاجمة مصر .

ثالثا - موقف انجلترا فى مؤتمر الاستانة واصرار اللورد دفرين على وجوب التدخل الحربى فى شؤون مصر لقمع الثورة ، واضافته

كلمة « الحالة القهرية » الى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد كما تقدم بيانه ، كل ذلك يدل على ما كانت تضره من التدخل بمفردها .
رابعا - منذ أن جاء الاسطول البريطانى فى مايو تعاقد مع تجار الاطعمة على توريد المؤونة اللازمة للأسطول لمدة ثلاثة اشهر ١٠٠ وليس هذا عمل اسطول جاء لوقت محدود بقصد حماية ارواح الأجانب كما قال الانجليز عند حضوره ١٠

خامسا - ارسل المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام الى المسيو دى فريسينييه رئيس وزارة فرنسا برقية من الاسكندرية فى ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٢ يقول فيها : « ان هجرة الاوربيين مستمرة والشعور العام هنا أن التدخل الانجليزى أصبح وشيك الوقوع ولم يبق فى القنصلية الانجليزية الا كاتبان يسجلان أسماء الانجليز الذين يرغبون البقاء فى مصر » .

سادسا - ارسل المسيو دى فورج De Forges قنصل فرنسا العام الى المسيو دى فريسينييه برقية من الاسكندرية يوم ٤ يوليه يقول فيها : « كل الدلائل تدل على أنه سيقع عمل حربى عاجل من الانجليز سواء باشتراكنا او بدونه » .

سابعا - اعترف الاميرال سيمور فى يوم ٦ يوليه سنة ١٨٨٢ بأن اعمال الترميم التى زعم انها كانت جارية بها لغاية يوم ٥ يوليه اوقفت ومع ذلك اصر على الضرب .

ثامنا - تدبير مذبحة الاسكندرية من الادلة على تبني انجلترا النية على الاحتلال .

ثاسعا - عهدت وزارة الحربية البريطانية الى المستشرق الاستاذ بالمر Palmer بالمجيء الى مصر وارتياد صحراء سيناء لرشوة القبائل البدوية بين قناة السويس وقزة قبل نشوب الحرب ، وقد حضر ، وقابله المسيو جون نينييه فى الاسكندرية عرضا فقال له الاستاذ بالمر : « انصحك بمفادرة القطر المصرى لأن الاسكندرية ستضرب بالقنابل عما قريب وستكون عرضة لان يقتلك الاهلون » ١٠

وقد قام الأستاذ بالمر بمهمته ، ولكن قتله البدو هو وصحبه .
وحوكم قتلهم عقب الاحتلال فحكم عليهم بالاعدام !
كل هذه الشواهد والنيات تدل على سبق اصرار انجلترا على
ضرب الاسكندرية واحتلالها مهما كانت الأحوال ، أو اختلفت
الاسباب .

التحضر للضرب

في ٦ يوليه أرسل الاميرال سيمور الى طلبة عصمت قومندان
موقع الاسكندرية بلافا اول بالكف من اعمال التحصين الجارية في
الحصون . فأجابه طلبة في اليوم ذاته بأنه لم يوضع أى مدفع جديد
في الحصون ولم يعجر فيها أى عمل جديد ، وقد ذاع بلاغ الاميرال
سيمور في المدينة وتناقله الناس ، فأيقن العارفون بحقائق الأمور
أنه نذير الشر ، وأن الحرب واقعة لا محالة . وأوعز قنصلا انجلترا
وفرنسا الى رعاياهما الباقيين بالمدينة بالمبادرة الى الرحيل عنها ،
فتسابقوا الى الهجرة والنزول الى السفن التى بالميناء . وبلغ عدد
المهاجرين الأوربيين منذ حوادث يونيه الى ما قبل الضرب نحو ٩٩
في المائة من عددهم الأصلي ، وهاجر كثير من سراة المدينة الى داخل
البلاد ، على أن معظم الأهليين بقوا بها .

لم يقتنع الاميرال سيمور بجواب طلبة باشا . . . وهيهات أن
يقتنع ، لأنه انما يبغي من جوابه أن يخلق سببا مكذوبا ليتدرع به
الى الضرب .

وامعانا في التحرش بعث الاميرال الى طلبة باشا عصمت بلافا
آخر يمهده الى الانذار النهائى ، هذه ترجمته :
« البارجة انفسبل في ٦ يوليه سنة ١٨٨٢ » .

« صاحب السعادة . . . اتشرف باخباركم انى علمت من طريق
رسمى انه قد صار البارحة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر في
خطوط الدفاع القائمة على البحر وأن بعض استعدادات حربية
قد عملت في واجهة الاسكندرية الشمالية تحديا للأسطول الذى

تحت قيادتي ، فيجب على والحالة هذه أن أنبه عليكم بوقف هذه الأعمال فان لم تقف وتجددت يكون واجبا على تدمير المعدات الجازي العمل فيها » .

فرد عليه طلبه باشا عصمت بالجواب الاتي :
« عزيزى الاميرال الانجليزى » . .

« أشرف بأن أنبئكم بوصول خطابكم المؤرخ ٦ يولييه الذى تخبروننى فيه أنه اتصل بكم تركيب مدفعين وان أعمالا اخرى جارية على شاطئ البحر . . فردا على ذلك أود أن أؤكد لكم ان الأخبار المذكورة لا حقيقة لها ، وان هذه الأخبار مثل خبر التهديد بسد مدخل البوغاز الذى اتصل بكم وتحققتم كذبه » .
« هذا وانى لمعتمد على مواطنكم المتشعبة بروح الانسانية وأرجو قبول احتراماتى » .

ولم يكتف الاميرال سيمور بطلب منع التحصين ، بل طلب ان تسلم له الحصون التى يزعم انها تهدد الاسطول !
وفى صبيحة ١٠ يولييه أرسل الى طلبه باشا عصمت اذارا نهائيا يطلب فيه تسليم البطاريات المنصوبة فى الحصون القائمة بشبه جزيرة رأس التين وعلى ساحل ميناء الاسكندرية الجنوبى والأضرب الحصون فى صبيحة الغد - ١١ يولييه - ومعنى ذلك تسليم الحصون ذاتها .

وهذا نص الأتار النهائى :

« أشرف باخبار سعادتكم انه نظرا لأن الاستعدادات العدائية الموجهة ضد الاسطول الذى اتولى قيادته آخذة فى الازدياد طول يوم فى طوابى صالح وقايتباى والسلسلة فقد عقدت العزم على أن أنفذ غدا - ١١ الجارى - عند شروق الشمس العمل الذى أعربت لكم عنه فى خطابى المؤرخ يوم ٦ الجارى ان لم تسلموا الى حالا قبل هذه الساعة البطاريات المنصوبة فى شبه جزيرة رأس التين وعلى شاطئ ميناء الاسكندرية الجنوبى لتجريدها من السلاح » .

وعقد الخديو بسراى رأس التين مجلسا عاما دعا اليه الوزراء وكبار رجال الدولة ليستشيرهم فى الموقف وفيما يجب ان يكون عليه جواب الحكومة على الانذار النهائى . فاستقر رأى المجلس على رفض مطالب الاميرال . .

وفى المساء حرر الوزراء الرد على الانذار النهائى طبقا لقرار المجلس وهذا نصه : « لم تعمل مصر شيئا يقضى بارسال هذه الاساطيل المتجمعة ، ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية اى عمل يسوغ مطالب الاميرال الا بعض اصلاحات اضطرارية فى ابنية قديمة ، والطوابى الآن على الحالة التى كانت عليها عند وصول الاساطيل . ونحن هنا فى وطننا وبيتنا ، فمن حقنا بل من الواجب علينا ان نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع اسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الانجليزية انها باقية بيننا ، ومصر الحريصة على حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها لا تستطيع ان تسلم اى مدفع ولا اى طابية دون ان تكره على ذلك بحكم السلاح . . فهى لذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم اما من هجوم الاساطيل او من اطلاق المدافع ، على الامة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الاولى على الاسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لاحكام حقوق الانسان ولقوانين الحرب » .

يتضح من البيانات والمراسلات المتقدمة ان الانجليز كانوا مصممين على احتلال الاسكندرية سواء ضربوها او لم يضربوها وسواء قبلت طلباتهم فى الانذار النهائى او لم تقبل . ولم تكن الوسائل السلمية كافية مجدية فى منعهم عن تنفيذ ما عزموا عليه . . فالمجلس العام الذى اجتمع برياسة الخديو وقرر رفض الانذار كان على حق فى قراره . ولو انه قرر التسليم بمطالب الاميرال سيمور لما كان تسليمه ليحول بين الانجليز واحتلالهم المدينة . وكل ما كان يؤدى اليه التسليم ان يقع الاحتلال دون مقاومة من جانب مصر ، ولم يكن هذا موقفا مشرفا ، فليس الخطا فى رفض مطالب الاميرال ،

بل الخطأ في الانقسام الذى كان واقعا بين الخديو والعرايين ، وكان عليهم أن يتلافوا ذلك الانقسام الذى أضعف الجبهة المصرية فى ساعة الخطر ، ولكن كلا الفريقين لم يبدل سعيها جديا فى تلافيه ، وكلاهما مخطيء من هذه الناحية .

الحصون والأسطول

يجمل بنا قبل أن نتكلم عن وقائع الضرب أن نقابل بين القوتين المتحاربتين ، لأن من هذا البيان يتضح من كان مقدرا له الفوز والنصر كان بالاسكندرية فى ذلك الحين عدة حصون تسمى « طوابى » جمع طابية ، وهذا الاسم متداول حتى اليوم بين سكان الثغر ، ولا يزال بعض هذه الحصون « الطوابى » قائما حتى اليوم تبدو عليه آثار الخراب ، وبعضها لم يبق له وجود .

وهذه الحصون كانت تمتد على شاطئ البحر من ناحية العجمى غربا الى أبو قير شرقا . فأولها من الغرب طابية « العجمى » ، وهى قائمة فى جزيرة العجمى التى يسميها الأفرنج جزيرة المرباط - أو مارابوت كما يكتبونها - ولذلك يسمونها قلعة المرباط واسمها الصحيح قلعة أو طابية العجمى وتسمى أيضا طابية العجمى البحرية تميزا لها عن طابية العجمى القبلية التى سird الكلام عنها .

وكانت طابية العجمى البحرية من أمنع حصون الاسكندرية ، ويوجد تجاهها على اليابسة طابية أخرى تسمى طابية العجمى القبلية ، وتعرف أيضا بطابية « العيانة » ، وهذه التسمية معروفة بين أهل هذه الجهة وواردة كذلك فى خريطة مصلحة المساحة . ولم تكن لها أهمية حربية ، بل لم تشترك فى الضرب إذ لم يكن أنشاؤها . ويلي هذه الطابية شرقا طابية « الدخيلة » ، ثم قلعة « المكس » وكانت من أمنع القلاع ، ومهمتها الدفاع عن مدخل الميناء « البوغاز » .

ويلى قلعة « المكس » على طول الشاطئ الجنوبى للميناء

عدة حصون واستحكامات ، وهى البرج نمرة ١٥ ، فطابية « القمرية » ، فطابية « أم قبيبة » ، ثم برج مستدير فيه مدفعان ، ثم طابية « صالح » .

وعند « باب العرب » طابية تسمى طابية باب العرب تعادل طابية المكس فى تسليحها ، وتقفل لسان الأرض الواقع بين البحر وبحيرة مريوط ، وهى واقعة الى ما وراء المقطع القديم الذى خرقة الانجليز عام ١٨١٠ قبل خروجهم من مصر ليدخلوا به مياه البحر الى بحيرة مريوط فأغرقت يومئذ قرى كثيرة وتحولت به صحراء واسعة يابسة الى مستنقع رديء .

وفى شبه جزيرة رأس التين عدة حصون تحمى الميناء من الجهة الشمالية ، وهى طابية « الفناء » التى تحيط بفناء الاسكندرية وتشرف على الميناء ، فطابية « رأس التين » الواقعة شمالى سراى رأس التين ، فطابية الاسبتالية .

وتلى هذه الحصون شرقا طابية « الأطة » وهى كلمة تركية تنطق اضة وتعنى الجزيرة ، وتسمى فى الاسكندرية طابية القضاء - الواقعة شرقى حمام الأنفوشى - ثم طابية « الهلالية » ثم طابية « قايتباى » التى يسميها الأوربيون حصن « فاروس » ومهمتها حماية المدينة من الجهة الشمالية الشرقية ، وحماية الميناء الشرقى ، يقابلها من الطرف الشرقى لهذا الميناء طابية « السلسلة » .

ويلى طابية « السلسلة » شرقا قلاع أبو قير ، وهذه لم تشترك فى القتال بعدها عن ميدانه ، وبداخل المدينة طابية « كوم الناصورة » وطابية « كوم الدكة » وتعرف أيضا بكوم الدماس . وكان يحيط بالمدينة من جهة اليابسة سور قديم يسمى السور العربى الذى كان باقيا منه الى عهد قريب بعض آثاره بجهة باب رشيد « باب شرقى » ، وهو سور حصين به أبراج للمدافع .

وهذه الحصون منشأة من عهد محمد على ، ما عدا كوم

الناضورة وكوم الدكة فانهما منشآن من عهد الحملة الفرنسية
وقلعة « قايتباى » المنشأة فى القرن الخامس عشر ، وكا
الحصون سنة ١٨٨٢ بحالتها التى كانت عليها فى عهد محمد على
وابراهيم وعباس . وقد أجرى فيها اسماعيل بعض الترميم
وجلب لبعضها المدافع الضخمة من طراز ارمسترنج ، وهى التى
كانت تطلق مدافع الأسطول البريطانى ، وكان عددها ٤٩ مدفعا ،
ولم تكن الأخرى فلم يكن يعتمد عليها فى الضرب لقدمها وضعفها
وقرب مرماها ، ولم تكن لها اية قيمة حربية فى سنة ١٨٨٢ ، وهى
معظم مدافع الحصون اذ كان عددها ٢٢٩ مدفعا والأهوان وعددها
اربعون .

وكانت حامية الحصون مؤلفة من آلاى طوبجية السواحل
ومجموع قوته الرسمية ١٧٦٢ مقاتلا بين جنود وضباط وصف
ضباط بقيادة الأميرالاي اسماعيل بك صبرى ، ولكن عددهم
الحقيقى كان دون ذلك . ويقول عرابى فى مذكراته لم يزد عن
سبعمائة يوم الضرب ، ويقول المسيو جون نينيه الذى شهد ضرب
الاسكندرية ان نصف رماة القنابل « الطوبجية » كانوا متغيبين فى
قراهم بحجة الاقتصاد والتوفير ، وهذا يفسر نقصان عددهم يوم
الضرب . وقال ان الأميرال سيمور كان موقنا قبل الضرب انه
لن يلقى فى ميدان القتال سوى هيكىل محارب قديم كان شاكى
السلاح بالأمس ثم صار شبحا لآحراك فيه ، وقال فى موضع آخر
يصف اهمال حالة الحصون : « ان معظم المدافع القصيرة المرمى
لم تتحرك من موضعها منذ نحو ثمان وثلاثين سنة حين ركبها لأول
مرة جاليس بك Galice Bey مفتش الاستحكامات فى عهد محمد
على . . أما المائة مدفع وواحد من مدافع ارمسترنج من عيار
تسع الى عشر بوصات ، فكان منها ٦٤ فقط مركبة فى مواضعها
والسبعة والثلاثون الأخرى كانت ملقاة خارج مواضعها ، وأما
ذخائرها فانها لم تنقل من مخازنها بالترساة » .

يخلص مما تقدم بيانه ان الدفاع عن المدينة كان ضعيفا متخاذلا ، وان القوة التى واجهت الضرب لم تتجاوز ٧٠٠ مقاتل أما حامية المدينة فلم تشترك فى القتال ، وكانت مؤلفة من اربعة آلايات : اثنان منها كانا مرابطين أصلا فى المدينة ، وهما الآلاى الخامس من المشاة بقيادة الأميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم برأس التين ، والآلاى السادس بقيادة الأميرالاي سليمان بك سامى داود ، ويتألف من هذين الآلايين اللواء الثالث بقيادة خورشيد باشا طاهر ، والجميع بقيادة الفريق اسماعيل باشا كامل . وقد زيد عليهما الآيان بعد مذبحة الاسكندرية ، وهما الآلاى الثانى بقيادة خليل بك كامل . والرابع بقيادة عيد بك محمد ، ويتألف من هذين الآلايين اللواء الثانى بقيادة طلبة باشا عصمت الذى جعله عرابى قائدا لموقع الاسكندرية وحاميتها .

ويقول عرابى ان كل آلاى من المشاة كان مؤلفا من ٣٠٠٠ مقاتل فيكون مجموع الجند يوم ضرب الاسكندرية ١٢٠٠٠ من البيادة « المشاة » و ٧٠٠ من الطوبجية .

اما الأسطول البريطانى فكان مؤلفا من ثمانى مدرعات كبيرة وخمس سفن مدفعية وسفينة للطريد وأخرى كشافة .

ومعظم مدافع هذا الأسطول من طراز أرمسترنج وعددها ٧٧ مدفعا ، والأسطول من هذه الناحية كان أقوى سلاحا من الحصون ، وكان يفوقها فى سرعة تحركه وابتعاده عن الهدف ، على حين أن الحصون كانت مستقرة يسهل على الأسطول رميها بمدافعه فيصيبها . وكانت خطته فى الضرب أن تجتمع عدة بوارج فتصوب نيرانها نحو حصن واحد ، فتدمره أو تسكته ، ثم تتحول الى الحصن الذى يليه . . وهكذا تستطيع أن تدمر الحصون حصنا بعد حصن ، بينما الحصون لا تستطيع أن ينجد بعضها بعضا ، فهذه المقابلة وحدها تنبئ مبدئيا بمصير الضرب وتدل على أن كفة الأسطول البريطانى كانت أرجح بكثير من كفة الحصون المصرية .

أصدر الأميرال سيمور يوم ١٠ يولية سنة ١٨٨٢ تعليماته الى
بوارجه لكي تأخذ مواقعها يوم الضرب على الترتيب الذى وضعه .
والتخذت البوارج مواقعها على هذا النحو ليلة الضرب . . أما
من الاستعداد للضرب من ناحية الحصون ، فقد استندى عرابى
الى تلك الليلة الأميرال الى اسماعيل بك صبرى قومندان حصون
الاسكندرية . وكان عرابى وقتئذ « بالترسانة » يصحبه محمود
باشا فهمى وطلبة باشا عصمت ومحمد باشا كامل وكيل نظارة
البحرية ، وأصدر اليه تعليماته ، فانصرف اسماعيل بك صبرى
والتقى بضباط الحصون ووزع كلا منهم فى مركز عمله .

وأصدر ايضا تعليماته بتوزيع جنود الحامية على خطوط
الاستحكامات من برج السلسلة شرقا الى قلعة العجمى غربا .
وفى ليلة ١١ يولية كانت البوارج الانجليزية على اهبة القتال ،
أما الاسطول الفرنسى فقد انسحب الى بورسعيد تنفيذا لتعليمات
حكومته ، ولم يترك سوى سفينتين لم تعمل عملا ما . . وهكذا
ترك الفرنسيون الانجليز وحدهم ينفردون بالضرب والقتال ، ولو
اشتركوا معهم لتفير وجه المسألة المصرية ولما استطاع الاحتلال
الانجليزى ان يثبت اقدامه فى البلاد .

ماساة الضرب

فى الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ يولية سنة
١٨٨٢ اعطى الأميرال سيمور اشارة الضرب . . فاطلقت البارجة
« الكسندرا » اول قنبلة على طابية الاسبتالبة ، وتلتها البوارج
الآخرى . فاخذت تطلق قنابلها المدمرة على حصون المدينة وعلى
المدينة ذاتها . أما القلاع فلم تجب على الضرب الا بعد الطلقة الثالثة ،
بعد خمس دقائق . وكان الضرب من جانب الاسطول الانجليزى
شديدا مروعا ، فكانت قنابلهم حكمة المرمى شديدة الفتك ، أما
القلاع فكانت ضعة فة ومتراحة . وسقط كثير منها فى البحر دون
ان تصل الى البوارج الانجليزية .

وكانت البوارج أثناء الضرب تتحرك في سيرها ، يحجبها عن
العين دخان كثيف فلا يستطيع الرماة المصريون احكام المرمى
واصابة الهدف منها ، وكل بارجة بها شبكة من الفولاذ اذا اصابها
قنبلة من قنابل الحصون صدت قوتها بحيث تضعف اذا نفدت
الى البارجة ذاتها . وقد ساعد على احكام المرمى من جانب
الأسطول أن الاستعداد الحربى من ناحية الانجليز اقوى واعظم
منه من جانب القلاع المصرية اذ كانوا مطاعين على دقائق الاستحكامات
ومبلغ ما بها من المدافع والميرة والدخيرة ومخازن القنابل فيها ،
بخلاف العربيين فان معلوماتهم عن قوات الانجليز كانت مشوشة
ضئيلة ، وكانوا يظنون أن البوارج الانجليزية لا تقوى على هدم
القلاع ولا تقف أمام مرمى قنابلها . وقد اتضح عكس ما يظنون ،
فان البوارج قد دكت الحصون وعطلت مدافعها ، في حين ان
الأسطول الانجليزى لم يصب بضرر يذكر .

استمر الضرب من الساعة السابعة الى الساعة الحادية عشرة
على أقصى ما يكون من الهول والشدة ، وقنابل الأسطول تقلد
الخراب وتحصد الأرواح .. ثم سكنت قليلا واستؤنف الضرب
بعد هنيهة حتى الساعة الثانية بعد الظهر ، ثم وقف هنيهة أخرى ،
ثم استؤنف بعد ذلك الى منتصف الساعة السادسة مساء قبل
الغروب بساعة .

وقد تهلمت حصون الفنار ورأس التين والاستبتالية في
منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، حيث اجتمعت عليها المدرعات
الكسندرا وسلطان وسوبرب ، ولما أسكتتها صوبت قنابلها الى
قلعة « الأطة » وعاونتها في ضربها المدرعتان انفلكسييل وتمرير
فقدفت المدرعات الخمس نيرانها على تلك القلعة فدمرتها بعد أن
نسفت مستودع البارود فيها ، ثم تحولت الى قلعة « قايتباى »
وظلت تقلدتها بقنابلها الى الساعة الخامسة مساء فخربتها .

وفي المنطقة الجنوبية من الساحل ضربت المدرعات انفسيل
وبنلوب ومونارك وانفلكسييل وتمرير حصون المكس وام قبيبة

والدخيلة فأسكتتها في منتصف الساعة الثانية عشرة ، واتجهت السفينة كوندور الى قلعة المعجمى ف ضربتها بالقنابل حتى أسكتتها .

وفي نحو الساعة الأولى بعد الظهر شاهد الأميرال سيمور أن هذه الحصون قد أخلاها الجنود فأرسل عشرين بحارا الى البر دخلوا قلعة « المكس » وأتلفوا مدافعها ثم عادوا الى سفنهم آمنين .

وفي منتصف الساعة الرابعة شوهدت مدافع طابية « القمرية » تتأهب للضرب . . وعاد الجنود الى قلعة « المكس » فصوبت البارجتان « بنلوب » و « مونارك » مدافعهما الى الحصن المذكور وأخذتا في ضربه حتى منتصف الساعة السادسة مساء حيث أمر الأميرال سيمور بالكف عن القتال ، فوقف الضرب بعد أن استمر عشر ساعات متوالية .

وقد دافعت الحاميات عن الحصون دفاع المستميت ، وقام رجالها بواجبهم قدر ما استطاعوا . . ولكن قوة الأسطول ومدافعه كانت لها الغلبة في هذا اليوم المشؤم ، فتهدم معظم الحصون ، وأصاب قنابل الأسطول كثيرا من مساكن الاهلين فدمرتها وأحرقتها ، كما أحرقت جناح الحرم بسرأى داس التين .

وتفانى الاهلون في الدفاع عن المدينة ، على رغم ان الحرب كانت حرب مدافع وحصون وبوارج . فبدلوا كل ما في استطاعتهم من تضحية واقدام .

وقتل من المصريين خلال هذه الفظائع نحو ألفين ، ولم تزد خسائر الانجليز على خمسة من القتلى وتسعة عشر جريحا . . ! وقد استيقن العربابون يوم ١٢ يولييه أن الانجليز لا بد محتلون الاسكندرية بعد أن دكوا حصونها ، فاستقر هزمهم على الانسحاب من المدينة ليستعدوا للمقاومة في الداخل . وكان الأحكم أن يقاوموا نزول الجنود الانجليزية الى البر بأن يوزعوا جزءا من قواتهم

للمرابطة على الشواطىء ومنع رسو القوارب المقللة للجنود الانجليزية .. فانهم بذلك يعطلون نزولها مدة طويلة ، وبخاصة لان الاسطول الانجليزى لم يكن قد تلقى المدد من جنود البر . وكانت قوته مقصورة الى ذلك الحين على جنود البحارة ولم يكن مددهم يزيد على ٥٧٠٠ مقاتل ، وهؤلاء لم يكن فى استطاعتهم ان يتغلبوا على حامية الاسكندرية .

حريق الاسكندرية

وكان فى مقدور الحامية ان تصدهم عن النزول الى البر وتدافعهم لو حاولوا النزول .. ولكن العربيين لم يفعلوا شيئا من ذلك لانهم لم تكن لديهم قيادة صالحة تدبر الخطط المحكمة للقتال ، فآثروا الانسحاب من الاسكندرية ، وراوا ان يتدرعوا بكل وسيلة لتعطيل احتلال الانجليز للمدينة واستقرارهم فيها ، فامر سليمان سامى داود قائد الالاي السادس جنوده باضرام النار فى المدينة لكى يحول الحريق دون نزول الانجليز بها واتخاذها قاعدة حربية لرحفهم ، فشبت الحرائق الهائلة يوم الاربعاء ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ وبدأ اضرار النار فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر ، واخذ يمتد حتى صارت الاسكندرية شعلة من النار مساء ذلك اليوم ، واستمرت النار تضطرم فيها الى اليوم التالى .

كان هذا الحريق من الوجهة العسكرية عملا عقيما لانه لم يعطل نزول الجنود الانجليزية الى البر فقد نزلوا فى صبيحة اليوم التالى ، واشترك فى الحريق بعض الأوربيين وبخاصة من الأروام والمالطيين الذين بقوا فى المدينة بعد هجرة معظمهم ، وكانوا يقصدون من ذلك المطالبة بالتعويضات بعد انتهاء الحرب ، كما اشتركوا ايضا فى النهب .

ويقول جون نينيه عميد الجالية السويسرية وكان شاهد عيان لهذه الحوادث ان الحرائق الاولى شبت فى الاحياء الاهلية من قنابل الاسطول الانجليزى يوم الضرب . وكان الحريق الذى

أمر به سليمان سامى داود على غير رأى عرابى والوزراء ، فنفردوا
بأحداثه سليمان داود قائد الآلاى السادس الذى كان مشهورا
بالتهور والحمق ، وكان يعتبر نفسه عرابى آخر بالاسكندرية ،
وقد صمم على ألا ينسحب الجيش من الاسكندرية الا بعد أن
يجعلها خرابا . وهذا يدل على تشعب آراء العرابيين وعدم وجود
وحدة فى قيادتهم ، لأن عملا خطيرا كحريق الاسكندرية ما كان يجب
أن يحدث الا اذا صدرت به الأوامر مجمعة من قيادة الجيش .
ولكن الواقع أن عرابى لم يكن له دخل فيه ولما وقع لم يستطع
أن يمنع .

واستقر رأى عرابى وصحبه على الانسحاب من الاسكندرية
ثانى يوم الضرب ، فأخذ الجيش يخليها يوم الأربعاء ١٢ يولييه .
وفى مساء ذلك اليوم غادرها عرابى ووصل الى « حجر النوايلة »
على ترعة المحمودية بعد الفروب . وقضى الليلة هناك . وفى الصباح
ركب رفاصا سار به فى التربة حتى وصل الى « عزبة خورشيد »
ومنها الى « كنج عثمان » بالقرب من كفر الدوار . وهناك أمر
بأنشاء الاستحكامات وهى التى اتخذها الجيش المصرى معسكرا
له ، وعرفت بمعسكر كفر الدوار . واتخذ عرابى عزبة « كنج
عثمان » مقرا لقيادة الجيش . وفى صباح يوم ١٣ يولييه تحقق
الأميرال سيمور من انسحاب العرابيين وأنه لم يبق منهم أحد
فى المدينة فأنزل كتيبة من جنوده البحارة ، واحتلوا سراى رأس
التين وشبه جزيرة رأس التين .

أوروبا وضرب الاسكندرية

انسحبت فرنسا من الميدان ، وأمرت أميرال أسطولها بمغادرة
الاسكندرية قبل الضرب . فبارحها مساء ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ .
ومعنى ذلك أن الحكومة الفرنسية تركت انجلترا تفعل ما تشاء
وتعتدى ذلك الاعتداء الفشوم على المدينة فتدك حصونها وتهدم
مبانيها وتحصد أرواح أهلها دون أن تبدى حراكا . قابلت فرنسا

هذا الاعتداء الوحشي بالجمود ، ولو أرادت منعه لكان لها من مركزها الممتاز في المسألة المصرية ما يحول دون وقوعه . . وكذلك فعلت دول أوروبا العظمى فانها ظلت جامدة لا تحرك ساكنا أمام هذه المأساة . . ولو وقع مثل هذا الاعتداء على أمة أوربية كالليونان أو الجبل الأسود أو بلغاريا لاهتزت الحكومات الأوربية وتوعدت وأنذرت المعتدى بالضرب على يده . .

ولعلك تذكر موقفها حيال مصر ذاتها حين لبث نداء تركيا في محاربة الثوار اليونانيين وما فعلته أوروبا إذ اثمرت بأسطولها فأحرقتة غدرا وخيانة في « نافارين » سنة ١٨٢٧ . . ولا تنس ما فعلته مع مصر فقد حرمتها ثمرة انتصاراتها على الترك في عهد محمد علي واثمرت بها وأنقضت المزايا التي نالتها بحد السيف . أما في سنة ١٨٨٢ فقد تركتها لبطش الانجليز دون ان تحرك ساكنا !

وليس من العسير علينا ان نفهم سبب هذا التباين في المعاملة . . فأوروبا لا تنظر الى مصر بالعين التي تنظر بها الى الأمم القريبة ، ولا تراها جديرة بالعطف الذي حبت به اليونان وبلغاريا . ومما يدل على مشاركة أوروبا لانجلترا في مسئولية حوادث سنة ١٨٨٢ انه لم يكد الجيش الانجليزي ينتصر على العراقيين في واقعة التل الكبير حتى بادر المسيو تيسو سفير فرنسا بلندن الى مقابلة اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا وهناك باسم الحكومة الفرنسية على هذا الانتصار . وكان جواب جرانفيل على تهنيئته : « ان واقعة التل الكبير هي انتصار أوربي ، ولو انهزم الجيش الانجليزي لكان ذلك كارثة على كل الدول التي تحسب حسابا للتعصيب الاسلامي » !

وقد هنا المسيو دكلرك رئيس وزارة فرنسا السفير البريطاني في باريس بهذه الواقعة قائلا : « ان انتصار الانجليز على العرب في مصر ينتج ثمرة طيبة لفرنسا في تونس والجزائر ! »

وقبول نبال الضرب في « مؤتمر الاستانة » بالفتور والجمود ، ولم يكن المؤتمر قد انفض بعد .. ولو كانت الدول الأوروبية حريصة على الدفاع عن حقوق مصر بل عن الحقوق عامة ، لكان لضرب الاسكندرية صدى عاجل في المؤتمر يحفزه الى وضع حد لهذا الاعتداء . ولكنه على العكس قابله بالصمت والبرود ، ولم يبد أى اعتراض على انجلترا في نقضها مهودها ، وخاصة مهودها في ذلك المؤتمر بالذات .. لم يكن لهذا الاعتداء أى اثر فعلى في نفوس المؤتمرين وهم سفراء الدول الأوروبية الكبرى في الاستانة ، وكل ما فعله مندوب روسيا ان نفى يده من المؤتمر وامتنع مؤقتا عن حضور جلساته ، وهو عمل سلبى لا يمنع الاعتداء ولا يحول دون استمراره .

وفي ١٥ يولييه سنة ١٨٨٢ اجتمع المؤتمر لأول مرة عقب ضرب الاسكندرية ، وتحرك الى دعوة تركيا لارسال جيش عثمانى الى مصر تنفيذا لقراره الذى أصدره في جلسته السابقة - ٦ يولييه - ولم يكن قد ابلغه اليها من قبل ، ورضى السلطان - أخيرا أيضا - بالاشتراك في المؤتمر للمباحثة في اقرار الوسائل الكفيلة باعادة الأمور الى نصابها .. بدأت اذن تركيا تشترك في المؤتمر بعد ان أصبح لا عمل له ، وأرسلت وزارة الخارجية العثمانية في ١٦ يولييه تبلغه انها تقبل الاشتراك فيه ، وعينت مندوبيها به وهما سعيد باشا وزير الخارجية وعاصم باشا وزير الأوقاف ، فحضرا جلسة ٢٤ يولييه - الجلسة العاشرة - وتولى سعيد باشا رئاسة المؤتمر لصفته وزير خارجية الدولة التى انعقد المؤتمر في عاصمتها ، وصرح بأن الحكومة العثمانية قبلت مبدأ ارسال جنود الى مصر ، وبجلسة ٧ اغسطس أعلن أن حكومته قبلت شروط التدخل التى قررها المؤتمر في ١٥ يولييه ..

وكانت هذه الأقوال مهزلة أخرى - إذ لم تكن تركيا قد أعدت جيشا ما .. وإبطات في انفاذ عزمها حتى انتهت الحرب بهزيمة

العرايين ودخول الانجليز القاهرة قبل أن يتحرك الجيش العثماني
الى مصر ا

قناة السويس

وكل ما عني به المؤتمر أنه بحث بجلسته التاسعة يوم ١٩ يوليه
سنة ١٨٨٢ في حماية قناة السويس من أن تصيبها الحرب بسوء ،
وذلك بناء على ما تظاهرت به انجلترا من الخوف على القناة أن
يسدها العرايون بعد ضرب الاسكندرية ، وكان هذا الخوف مع
الأسف لا محل له ، لأن عرابي لم يفكر جديا في سد القناة ، الا بعد
احتلال الانجليز الاسماعيلية اى في ٢٠ أغسطس ، ولكن انجلترا
بادرت بمبادلة الدول تخوفها من هذه الناحية لكي تتحلل نفسها
حق حماية القناة اذا لم تتفق الدول على حمايتها دوليا . .

وقد عرض سفيرا انجلترا وفرنسا في المؤتمر بجلسة ١٩ يوليه
رأى حكومتيهما في أن يكل المؤتمر الى من يختار من الدول حماية
القناة اذا أصابها اعتداء ، ولم يلق هذا الاقتراح قبولا من المؤتمر ،
فاتفقت انجلترا وفرنسا على أن يصرح سفيراها في المؤتمر بأنهما
مستعدتان عند الحاجة الى حماية القناة ، وقد صرح السفيران
بذلك في جلسة المؤتمر الحادية عشرة التي انعقدت يوم ٢٦ يوليه ،
فلم يعترض المؤتمر ولم يبد احتجاجا .

وأبلغ الباب العالي أعضاء المؤتمر في ٢٤ يوليه ثم في ٢٧ منه
أن جنوده على أهبة السفر الى مصر وأنه مستعد للتدخل فيها ،
ولكن بلاغه لم يقتزن بأى عمل ، وعرضت وزارة المسيسوى
فريسينيه على البرلمان الفرنسى فتح اعتماد لاعداد القوات الكفيلة
بجعل القناة في مامن من كل اعتداء وحماية السفن المارة فيها ،
ولكن البرلمان قرر في ٢٩ يوليه رفض الاعتماد المطلوب . . مما أدى
الى استقالة وزارة فريسينيه واضطرار الوزارة التي خلفتها -
وزارة دكلرك - الى أن تنفض يدها من المسألة المصرية نزولا على
قرار البرلمان . . فكان هذا القرار من فرنسا اعلانا بنفض يدها

بل بافلاس سياستها في المسألة المصرية ، والسبب الذي حدا بالبرلمان الفرنسي الى رفض الاعتماد هو الخوف من توزيع قوات فرنسا في وقت كانت تخشى فيه على كيانها في القارة الاوربية من تحفز المانيا ، فهو نفس السبب الذي حدا بالوزارة الفرنسية الى الاحجام عن مشاركة بريطانيا في تدخلها الحربى حين عرضت عليها ذلك في يولييه ١٨٨٢ قبل ضرب الاسكندرية .

وفي الوقت الذى اصدر البرلمان الفرنسى هذا القرار قرر البرلمان البريطانى في ٢٧ يولييه الاعتماد المطلوب من الحكومة الانجليزية للحملة على مصر ، وذلك بأغلبية ٢٧٧ ضد ٢١ صوتا أى بأغلبية تشبه الاجماع ، وبلغ الاعتماد الذى قرره ٢٣٠٠٠٠٠٠ جنيه .

يتضح مما تقدم أن المؤتمر لم يكن يعنيه رد الاعتداء عن مصر بل كل ما همه وشغل باله امر قناة السويس . . وقد انتهى من مباحثاته العقيمة الى ترك الانجليز يتصرفون كما تهوى اطماعهم الاستعمارية .

اجتمع المؤتمر للمرة الأخيرة يوم ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وكانت الجنود البريطانية قد زحفت في داخل البلاد وظهرت بوادر انتصارها على العربيين . . فلم يجد المؤتمر عملا يشغله سوى تأجيل انعقاده الى أجل غير مسمى ، ولم يجتمع بعدها اذ كانت قوات الانجليز قد تغلبت على العربيين ، وبذلك انطوت صفحة المؤتمر بدون أن يعمل عملا ما في صون حقوق مصر ، ورد عادية الانجليز عنها ، واخفق اخفاقا جعله مضرب الأمثال في المهازل السياسية الخالية من روح النزاهة والصراحة والاخلاص .

الحرب بين عربي والإنجليز

بين الخديو وعرابي

تربص الانجليز في الاسكندرية حتى يعدوا العدة للرحف ،
ويتلقوا الامداد التي جاءتهم بعد ذلك من انجلترا . . واخذوا في
الأيام الاولى ينظمون الاحتلال مستعينين بالخديو ونفوذه الشرعى .
واذاع الاميرال سيمور يوم ١٧ يوليه منشورا بالمحافظة على
الامن علق في شوارع المدينة ، وهو اول منشور أعلن الانجليز فيه
انهم مكلفون من جانب الخديو بالمحافظة على النظام .

واستكتب الاميرال سيمور راعب باشا رئيس مجلس الوزراء
خطابا بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ يبلغ فيه الاميرال مخالفة عرابي
لاوامر الخديو فيما يقوم به من وسائل الدفاع ، وعزم الخديو على
عزله من منصبه . . وهذا الخطاب يبدو غريبا من راعب باشا الذي
كان حتى ضرب الاسكندرية يعضد العرابيين ويؤيدهم ، ويقاوم
التدخل البريطاني . والخطاب يناقض أيضا قرار مجلس الوزراء
الذي اشترك راعب باشا في وضعه بوصفه رئيسا للنظار والذي رد
فيه على انذار الاميرال سيمور قبيل ضرب الاسكندرية وارسل
الخديو من سراي رأس التين يوم ١٧ يوليه تلغرافا الى عرابي بكف
الدوار يأمره فيه بالكف عن الاستعدادات الحربية ويحمله بعبء
ضرب الاسكندرية . ويدافع فيه عن حسن مقاصد الانجليز ويأمره
بالحضور الى سراي رأس التين ليتلقى منه تعليماته .

فاجاب عرابي على هذه الرسالة ببرقية شرح فيها وجهة نظره ،
وابان الأسباب التي توجب استمرار الدفاع ، وهي طلبات الاميرال
سيمور ، وقرار مجلس الوزراء برياسة الخديو برفضها ولو أدى
ذلك الى القتال . واعتذر عن الحضور الى الاسكندرية لان الانجليز
يحتلونها ، وطلب الى الخديو ان يوفد اليه الوزراء أو رئيسهم في
مركز الجيش بكفر الدوار للمداولة في الموقف . ولما تحقق عرابي

انحياز الخديو الى جانب الانجليز خشى ان يصدر من الأوامر ما يشل حركة الاستعدادات الحربية ، فأرسل عرابى الى جميع المديريات والمحافظات لتلغرافات شديدة اللهجة اتهم فيها الخديو بممالة الانجليز وحذر الجميع من اتباع أوامره التى تخالف حالة الحرب .

وأرسل الى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية بالقاهرة كتابا بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ ، دعا الى وجوب عقد جمعية عمومية من الدوات والأعيان والعلماء يعرض عليها الموقف ويطلب منها اصدار قرار فى شأن الخديو وفيما يجب عمله لصالح الأمة « وصلاحيه مثل هذا الوالى عليها » ، وختم كتابه بالثابرة على التجهيزات الحربية وانه تحرر منه بذلك الى جميع حكام البلاد . واذاغ منشورا أرسله الى المديريات والدواوين كافة باعلان انضمام الخديو الى جانب الانجليز وخلع طاعته .

كان يعقوب سامى باشا من الموالين لعرابى ، كما كان فى خاصة نفسه يرى بحق وجوب الدفاع عن البلاد ازاء عدوان الانجليز . فلما جاء تلغراف عرابى اجتمع يوم وروده مع خاصته المناصرين له فى وزارة الحربية « قصر النيل » واستقر رأيهم على عقد مجلس بديوان الداخلية فى مساء ذلك اليوم مؤلف من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط والموظفين .

فاجتمع المجلس المذكور وقرر دعوة العلماء والأعيان والرؤساء الروحانيين والوجهاء وكبار موظفى الحكومة بديوان الداخلية ليلا فى هيئة جمعية عمومية لانتخاب ما يلزم من القرارات بالنسبة عن الأمة . وأخذ هذا المجلس يتولى سلطة الحكم . وظل كذلك خلال الحرب ، وقد سمي فى الوقائع المصرية « المجلس العرفى » وسنجرى على هذه التسمية الأخيرة فى سياق الحديث .

وفى مساء يوم الاثنين ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ اجتمع المدعوون الى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية ، وبلغ عددهم أربعمائة عضو ، منهم الأمراء الموجودون بالعاصمة وشيخ الاسلام

وقاضى قضاة مصر ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء والرؤساء
الروحانيون والنواب ووكلاء الدواوين والمديرون والقضاة والتجار
والأعيان .

وعرضت عليهم الرسائل التى تبودلت بين الخديو وعرابى ،
وبين هذا الآخر ووكيل الحربية ، وتداولوا فى الموقف . . فاجمعوا
على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية ما دامت بوارج الانجليز
فى السواحل وجنودهم فى الاسكندرية ، وعلى استدعاء الوزراء من
الاسكندرية للاستفهام منهم عن حقيقة الأمر ، واصدروا قرارا
بهذا المعنى . .

وعلى اثر اطلاع الخديو على قرار الجمعية العمومية أصدر امرا
فى ٢٠ يولييه سنة ١٨٨٢ بعزل عرابى من وزارة الحربية ، وعين عمر
باشا لطفى محافظ الاسكندرية بدلا عنه . وبنى أمر العزل على
مخالفة عرابى لأوامره ومداومته على الاستعدادات الحربية ، وقد
صدر هذا الأمر بناء على قرار من مجلس الوزراء ، وكان بعضهم
مخالفا لفكرة العزل ، ولكن الخديو أصر عليها ، وأبلغه هذا الأمر فى
كتاب بعث به اليه .

وأذاع الخديو فى الوقت نفسه منشورا علق فى شوارع
الاسكندرية فصل فيه الأسباب التى دعت الى عزل عرابى من
منصبه ، وأخذ فيه على عرابى اخلاء الاسكندرية دون مقاومة ، ثم
دافع عن نيات الانجليز واحتلالهم الاسكندرية وسوفه بأن الغرض
منه المحافظة على الأمن !

وكان عرابى مرابطا فى معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو
أمره بعزله من منصبه ، فلم يكثر له واستمر يعد عدة الدفاع
ليصد تقدم الانجليز ، وأرسل الى يعقوب سامى باشا يدعو الى
فقد الجمعية العمومية ثمانية للنظر فى أمر العزل . . فقرر المجلس
العرفى دعوة الجمعية العمومية الى الانعقاد ، واجتمعت بوزارة
الداخلية يوم السبت ٢٣ يولييه سنة ١٨٨٢ ، وهذه هى المرة الثانية
لاجتماعها ، ولم تجتمع بعد ذلك ، وكان الحاضرون فى المرة الثانية

أكثر عددا من المرة الأولى إذ حضرها نحو خمسمائة من الأعضاء ، منهم ثلاثة من الأمراء ، وشيخ الأزهر وقاضى قضاة مصر ومفتيها ونقيب الأشراف وبطريق الأقباط الأرثوذكس ، وحاخام اليهود ، والنواب والقضاة والمفتشون ومديرو المديريات والأعيان وكثير من العمدة ومشايخ البلاد ، فلما اجتمعت الجمعية تليت عليها الأوامر الصادرة من الخديو ، والمنشورات التى أصدرها عرابى ، وتولى هذه التلاوة الشيخ محمد عبده (الأستاذ الامام) بناء على أمر حسين باشا الدرمللى وكيل الداخلية ، وألقى على باشا الروبى خطبة تناول فيها الخديو بالطعن والقدح ، وتليت فتوى شرعية من الشيخ محمد عيش والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى بمروق الخديو من الدين لانحيازهم الى الجيش المحارب للبلاد . وتداول الأعضاء فى الموقف الحربى وفيما يجب عمله . فاتفقت آراؤهم على عدم قبول عزل عرابى ، وبعد أن صدر هذا القرار قال يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية : « حيث قرر هذا المجلس المحترم عدم عزل عرابى باشا من نظارة الجهادية والبحرية ورأى لزوم بقاءه فى الوظيفة .. فأرجو من المجلس أن يرى رأيه فى أوامر الخديو التى تصدر الى من جنبه ، وكذلك ما يصدر من حضرات نظاره المقيمين معه هل يلزمنى قبولها وتنفيذها أم لا ؟ » فتداولت الجمعية العمومية فى هذه المسألة وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها .

الحرب بين العرابيين والانجليز

عسكر عرابى بجيشه فى كفر الدوار وأقام بها الاستحكامات المنيعه ، وأخذت طلائع العرابيين تناوش الانجليز فى ضواحي الاسكندرية .. ولم يكن الجيش الانجليزى قد آمن بعد على مركزه فى الثغر ، بل كان يتوقع أن يهاجمه العرابيون بعد أن يلموا شعبتهم عقب الهزيمة الأولى ، فأخذ الانجليز يحصنون استحكامات المدينة ووضعوا الحراس على مداخلها .

وكانت طلائع المصريين ترابط فى الرمل وتستعد لمناوشة

الأعداء .. واستمر الانجليز يلزمون خطة الدفاع في الاسكندرية وينتظرون وصول الامداد . وفي ١٧ يوليه جاءهم مدد من ٢٧٠٠ مقاتل ، وجاء الاسكندرية الجنرال اليزون Alison فتولى قيادة الجيش البريطاني في المدينة حتى يحضر القائد العام الجنرال ولسلى . وكان عدد الجيش البريطانى في الاسكندرية ٣٦٨٦ مقاتلا - عدا جنود الاسطول - ثم جاءهم مدد آخر عدده ١١٠٨ من مالطة وجبل طارق .. فاحتل الانجليز الرمل في ٢٣ يوليه ، ثم أخذ المدد الأكبر يتحرك من ميناء ولوتش Wollutch بانجلترا في اواخر يوليه قاصدا مصر . واصدرت الملكة فيكتوريا أمرا في ٢١ يوليه بتعيين الجنرال السير جارنت ولسلى Sir Garret Wolsley قائدا عاما لجيش الحملة على مصر ولم يصل الى الاسكندرية الا في منتصف أغسطس .

وكان المفلنون لدى عرابى وصحبه ان لا يتخذ الانجليز قناة السويس ميدانا للزحف او للحركات الحربية ، احتراماما لحيدة العناه .. واخذ العارفين بالحقائق كانوا على يقين من أنهم لا يرهون المقناه حرمة ، كما لم يرهوا حرمة المعاهدات في ضربهم الاسكندرية، فكانت حلفتهم ان يهاجموا مصر من ناحية الاسماعيلية متجهين من طريق الزمازبق الى القاهرة .

خطة العرابيين في القتال

عين عرابى محمود باشا فهمى رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى عقب ضرب الاسكندرية ، فوضع خطة سديدة للدفاع عن البلاد لو اتبع باحكام لصدت تقدم الانجليز وانتقلت مصر من غارتهم .. وكان محمود فهمى من اكفا المهندسين الحربيين ، وخلاصة خطه انه عين خمسة مواقع رئيسية للدفاع : الاول في كفر الدوار ، والثانى في رشيد ، والثالث بين رشيد وبحيرة البرلس والرابع في دمياط ، والخامس في الصالحية والتل الكبير لصدد الهجوم من ناحية قناة السويس . وقد اشار في بداية الحرب بسد ترعة الاسماعيلية لمنع وصول المياه العذبة الى بور سعيد

والاسماعيلية والسويس وسد قناة السويس ذاتها لمنع الانجليز من اتخاذها قاعدة عسكرية .

ولو سدت قناة السويس في بداية القتال لامتنع الاتصال بين القوات الانجليزية الآتية من البحر الأبيض المتوسط والقوات الآتية من الهند . واستحال عليها الوصول الى الاسماعيلية من طريق القناة ، وفي هذه الحالة يضطر الجنرال واسلى الى المغامرة بجيشه في الصحراء الشرقية حيث لا ماء ولا كلاً ، او يهاجم مصر عن طريق الدلتا فتعوق الترع والجسور زحفه وخاصة في أيام الفيضان (أغسطس - سبتمبر) ولكن عرابي لم يستمع لنصيحة محمود فهمي وخشى هواقبها . وظن أن الانجليز يحترمون حياد القناة فلا يتخذونها قاعدة للزحف ، فكان هذا الخطأ أكبر عامل في اخفاق خطة الدفاع التي وضعها محمود فهمي . واكتفى عرابي باقامة معسكر في التل الكبير على بعد نحو خمسين كيلومترا من الاسماعيلية و ١١٠ كيلومترات من القاهرة حشد فيها جانباً من الجيش ، ولكنه وزع معظم قواته في كفر الدوار وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط . . فكان الجنود السودانيون وهم من خيرة الجنود مرابطين في دمياط بقيادة عبد العال حلمي . ورابط في رشيد فيلق كبير ، واستقر معظم الجيش بقيادة طلبة عصمت في كفرالدوار . ومع أن الانجليز استعجلوا الحركات العدائية في قناة السويس وكانت هذه الحركات نذيراً كافياً لعرابي بما اعتزموه من خرق حياد القناة ، فان عرابي جبن عن العمل بنصيحة محمود فهمي في سدها .

* * *

ولقد بكر الانجليز في خرق حرمة قناة السويس واتخاذها ميداناً للحركات العدائية . . وتدل الظروف والملابسات على أنهم كانوا مصرين على اختلاق الدرائع لاحتلالها ، كما اختلقوها لضرب الاسكندرية . فقد تعلقوا بأن ثمة ترميمات تجري في طابية «الجميل» على مدخل بحيرة المنزلة غربى بور سعيد . واصدرت الحكومة

البريطانية في ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢ تعليماتها الى الاميرال سيمون باحتلال بور سعيد والاسماعيلية . وفي ٢٦ يولييه سنة ١٨٨٢ اقتحمت السفينة الحربية الانجليزية « أوريون » بقيادة الكابتن « فتزورى » القناة عند بور سعيد ، والقت مراسيها يوم ٢٧ منه في بحيرة التمساح على بعد ثمانمائة متر من الاسماعيلية . ولم يكد يمضى على دخولها القناة يومان حتى وصل الاميرال « هويت » الى السويس والاميرال « هوبكنس » الى بور سعيد ، واستقر كل منهما في موقفه ينتظر التعليمات الخاصة باحتلال القناة .

* * *

وهذه الحركات الحربية المبكرة في ناحية القناة كانت تنم عما اتمرمة الانجليز في بداية القتال من الزحف من طريق قناة السويس . . . ولكن عرابى مع ذلك ظل غافلا عن هذه النية ! واحتل الانجليز مدينة السويس في ٢ أغسطس ، وظل عرابى برغم احتلالها يعتقد حرمة قناة السويس بحجة أن القناة انما تبندىء من « بور توفيق » ضاحية السويس - والتي لا تبعد عنها الا بثلاثة كيلومترات - وكان احتلال السويس نذيرا آخر باتخاذ الانجليز لها قاعدة للزحف على العاصمة ، وقد تحرك المدد من الهند بعد سبعة ايام من احتلالها .

وقائع الميدان الغربى

نقصد بالميدان الغربى ما بين الاسكندرية وكفر الدوار . . . تميزا له عن الميدان الشرقى من الاسماعيلية الى التل الكبير . . . لقد وجه عرابى كل عنايته الى تحصين مواقعه في الميدان الغربى ، واهمل الميدان الشرقى اهمالا تاما ، مما كان السبب الاكبر في الهزيمة . . . فانشأ الاستحكامات المنيعة في مواقع الدفاع مما يلى الرمل جنوبا الى كفر الدوار بين بحيرة أبو قير وملاحة مريوط . ووضع محمود فهمى تصميم هذه المواقع بمعاونة الاميرالاي محمد بك شكرى وهو من اكفا ضباط اركان حرب الجيش المصرى . . . فكانت مؤلفة من ثلاثة خطوط للدفاع يبعد

كل واحد عما يليه بأربعة أو خمسة كيلو مترات ، وإمام كل خط خندق عمقه خمس عشرة قدما ، وأقيمت المعاقل على جميع المرتفعات والآكام ، وركبت فيها المدافع وعددها خمسون مدفعا .

واقعة الرمل

تحرك الانجليز يوم السبت ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ يريدون التقدم من جهة « الرمل » بأورطتين من المشاة وأورطتين من الفرسان . فلما صاروا على بعد ألف وخمسمائة متر من موقع المصريين التقى بهم البكباشى أحمد أفندى البيار والبكباشى مصطفى أفندى حسان ومعهما أورطتان من المشاة وأورطتان من الفرسان ، وصدوهم عن التقدم . ثم جاء خورشيد باشا طاهر قومندان خط الدفاع فى أبو قير ومعهم ثلاث بلوكات من الفرسان ، فهجم المصريون على الانجليز هجوما شديدا واضطروهم الى التقهقر اذ ولوا الادبار منهزمين بعد أن دام القتال ثلاث ساعات ونصفا . ويقول الكولونيل « سبتان » عن هذه المعركة ان الجنرال « اليزون » كان يقود الانجليز فيها وان عددهم كان ألفى مقاتل وان الجنرال « اليزون » كان لا يفتأ يناوش العربيين حول الاسكندرية كل يوم لكى يوجههم أن الجيش البريطانى قد اتخذ الاسكندرية قاعدة للرحف ، فى حين ان خطته الحقيقية هى الزحف من ناحية الاسماعيلية . وبذلك يشغلهم عن تحصين التل الكبير ومواقع الدفاع فى الشرق .

واقعة عزبة خورشيد

وهاجم الانجليز مقدمة الجيش المصرى فى كفر الدوار يوم ٧ أغسطس اذ تقدم جناحهم الأيسر من الرمل على جسر ترعة المحمودية وتقدم الجناح الأيمن بطريق السكة الحديد من القبارى . وجاء القلب من طريق كوبرى المحمودية ، فلما التقوا بالمصريين صمد هؤلاء لقتالهم ودافعوهم دفاعا مجيدا ، اذ انبرى للميسرة البكباشى محروس أفندى يقود أورطته وأبلى فى قتالهم بلاء حسنا ، وجرح اثناء المعركة . وصمد للقلب والميسرة البكباشى

محمد أفندى فودة ومعه أورطة أخرى من الجنود ، واشتد القتال في هذه الناحية واستمرت المعركة نحو أربع ساعات انتهت بتفهم الانجليز منهزمين ، وسار المصريون على اثرهم حتى حجبهم الظلام عنهم . . وقتل من المصريين في هذه الواقعة تسعة من الجنود وصف الضباط وضابط واحد وجرح منهم اثنا عشر جنديا وضابطان . . أما خسائر الانجليز فكانت أكثر عددا من خسائر المصريين .

الاستعداد للمعارك الكبرى

وبعد وقوع معركتى ٥ و ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ المتقدم ذكرهما ، استمر ورود الامداد الى الانجليز في الاسكندرية آتية من مالطة وقبرص وجبل طارق وانجلترا . . فاجتمع حوالى ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ في المدينة وضواحيها نحو أربعة عشر الفا من المشاة وثلاث فصائل من الفرسان و ٩٤٠ جنديا من المدفعية و ٥٤٠ من المهندسين وكثير من القائمين على خدمة الجسور والتلغراف والسكك الحديدية . وظل المدد يرد على الاسكندرية والسويس حتى بلغ عدد الجيش البريطانى قبيل معركة التل الكبير ٥٠.٦٠٠ مقاتل .

أما الجيش المصرى النظامى فلم يكن يزيد على ١٩.٠٠٠ مقاتل موزعين بين مختلف المواقع ، منهم ٨.٠٠٠ في كفر الدوار ، و ٣.٥٠٠ بأبو قير ، و ٢.٥٠٠ في رشيد ، و ٥.٠٠٠ في دمياط ، وقد انضم الى هذا الجيش عدد من المتطوعين والعربان ، ولكن الوقت لم يكن يسمح بتدريبهم على الحركات النظامية ، فلم تكن منهم فائدة ، ويقول جون نينيه الذى شهد هذه الحوادث : « ان وجود العربان من مشاة وركبان في كفر الدوار لم تكن له فائدة ما للجيش بل كان ضررهم أكثر من نفعهم لعدم اعتيادهم حركات الجيوش النظامية » . وقال المستر بلنت : « ان الجيش المصرى بأكمله لم يكن يزيد على ١٣.٠٠٠ جندي نظامى منهم ٨.٠٠٠ في كفر الدوار ، اما المجندون البچدد فلم يكونوا بعد اكفاء للقتال » .

ويقول جون نينيه أيضا: « ان الصحف الانجليزية كانت تبالغ في عدد الجيش المصرى بكفر الدوار وبلغه الى ٧٠٠٠٠ مقاتل على حين انه دون هذا العدد بكثير » .

فالاحصاء الصحيح هو ما ذكره جون نينيه ، وفي الحق ان الوقت لم يكن يتسع لزيادة عدد الجيش الى اكثر من هذا العدد ، فقد كان سنة ١٨٨١ لا يزيد على ١١٣٠٠ جندي (عدا الجنود المرابطة في السودان) ثم زيد نظريا في سنة ١٨٨٢ الى ١٧٧٠٠ ، لكن عدده الحقيقي كان اقل من ذلك كثيرا .

ويقول عرابى في مذكراته : « ان الجيش المصرى عند ابتداء القتال كان مؤلفا من ثمانية الايات من المشاة ، وثلاثة الايات من الفرسان ، والآيين من الطوبجية البرية ، وثلاث الايات من طوبجية السواحل - المنسوط بهم حماية الثغور - وفرقة من رجال الهندسة ، وان مجموع ذلك في حالة استكمال الفرق والالايات ٣٦٠٠٠ » وهو احصاء نظرى لا يمكن التعويل عليه لان المعروف ان الفرق والالايات لم تستكمل قط عددها ، بل كان بعضها لا يبلغ نصف عدده الرسمى .

والظاهر ان عرابى كان يميل بعد هزيمة التل الكبير وفي خلال محاكمته الى المبالغة في عدد الجيش المصرى لكى يتخذ الدفاع عنه من ذلك دليلا على رغبته في حقن الدماء مع وجود العدد الوافر لديه من الجند لاستمرار القتال . وسجل عرابى في مذكراته انه كان بالقاهرة قبل ابتداء القتال مصنع للأسلحة ، ومعمل للبارود ، وآخر فى بولاق لصب المدافع ، ودار صناعة عظيمة لعمل البنادق والمدافع انشئت فى طرة .. ولكنها لم تكال قبل نشوب الحرب .

يتضح لك من هذا البيان ان عدد الجيش الانجليزى كان يزيد على ضعف عدد الجيش المصرى .. وهذا وحده كان نديرا بسوء العاقبة . وقد جعل الفريق راشد باشا حسنى قائدا لخطوط الدفاع فى الشرق ، وخورشيد باشا طاهر على رشيد

وأبو قير ، وعلى باشا الروبى على مريوط ، وعبد العال باشا حلمى على دمياط ، ومحمود سامى باشا البارودى قائدا لمواقع الصالحية ، وطلبة باشا عصمت قائدا لفرقة كفر الدوار تحت امره عربى .

واعتزم عربى زيادة عدد الجيش ، فرأى أن أقرب الوسائل الى هذه الزيادة تجنيد الخفراء فى سائر المديرىات لمرانهم على الحركات العسكرية من قبل ، فأصدر منشورا فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ بتجنيد ٢٥ ألفا يؤخذون من الخفراء ويحل محلهم غيرهم فى المحافظة على الأمن ، ووزع هذا العدد على المديرىات كافة ، وأرسل الى المديرين يستحثهم على سرعة تجنيد هذا العدد ، وبين حاجة الدفاع الى ذلك .

ولا شك فى أنه لو كان لدى مصر الوقت الكافى لجندت هذا العدد وأكثر منه . . ولكن الوقت لم يكن يتسع لتجنيد الخمسة والعشرين ألفا ولا غيرهم ، ويقول نبيه : « أنه كان يمكن لعربى بعد ثمانية أشهر أو عشرة حشد خمسين ألف مقاتل أو ستين ألفا ، فقد كان يشرف على حركة التجنيد يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية وكان كفؤا فى الإدارة ، ولكن الوقت لم يتسع لهذا العمل » .

ولما شبت الحرب لم يكن فى خزانة الحكومة مال ، لأن السير كلفن المراقب المسالى الانجليزى أخذ الأموال الموجودة فى خزانة المالية وأنزلها بالأسطول الانجليزى ، قبل اعلان الحرب بأيام . وكذلك الأموال الموجودة بصندوق الدين حملها أعضاء القومسيون الى السفن الحربية بالاسكندرية ، فأرسل عربى الى المديرين يدعوهم الى جمع الأموال والإعانات من مدرياتهم للجيش ، وحرر من المجلس العرفى للمديرىات بتحصيل الأموال من الأهالى بنسبة عشرة قروش من كل فدان على أن تحسب الأموال لمن يدفعونها من خرائب الأطلان التى تستحق عليهم فى المستقبل . وتطوع الكثيرون فى الجيش جنودا مقاتلين يجودون بأرواحهم

في سبيل الدفاع عن الوطن . وبدأت حركة التطوع في القاهرة
والأقاليم عقب ضرب الاسكندرية .

والحق أن الأهلىن قد تطوعوا لامداد الجيش بكل
ما يستطيعون من نفس ومال وغلل وعتاد ومؤونة وميرة وخيول
وماشية ، وجادوا بكل ما في مقدورهم معتقدين بحق أن هذا
واجب تفرضه عليهم الوطنية والدين .

قلنا ان الحكومة البريطانية عهدت بقيادة جيش الحملة على
مصر الى الجنرال السير « جارت ولسلى » أحد القواد
الأرلنديين في الجيش البريطاني ، فوصل الى الاسكندرية يوم ١٥
أغسطس سنة ١٨٨٢ .

لم يكن الجنرال ولسلى من القواد الذين اشتهروا بالكفاية
العالية في القيادة ، ولا ممن امتازوا في معارك سابقة بالنبوغ في
الفنون الحربية . بل كان ما عرف عنه أنه اشترك من قبل في
حرب القرم وفي بعض الحملات الاستعمارية الانجليزية . وكان لم
يزل برتبة قائم مقام جنرال حين تولى قيادة الحملة على مصر
سنة ١٨٨٢ ، فلما انتهت بهزيمة العراقيين في التل الكبير واحتلال
العاصمة انهالت عليه القباب الشرف والتكريم ، فنال لقب لورد
« فيكونت » ولسلى أوف كير و « القاهرة » ورتبة جنرال وغي
ذلك من دلائل التقدير ، على أنه تولى فيما بعد - سنة ١٨٨٤ -
قيادة الحملة على قوات المهدي في دنقلة ، فانتهت باخفاقها ومقتل
نردون باشا ، وتولى سنة ١٩٠٣ قيادة الجيش الانجليزي في حرب
البوير بالترانسفال ، فباء بالهزيمة والخسران . وعده حكومته
مسئولا عن النكبة التي حطت بالجيش الانجليزي ، فنحته عن
اقيادته وعينت بدله الجنرال اللورد روبرتس .

من هذا البيان يتضح لك أن قيادة الجيش الانجليزي وذا
الجيش الانجليزي الذي هاجم مصر سنة ١٨٨٢ لم يكونا كافيين
لظفر بها واحتلالها ، لولا الانقسام الذي اضعف قوة الدفاع عنها
، فانسل الانجليز في ارض مصرية ، ولم يلقوا المقاومة التي لقيها

الجنرال « فريزر » حين نزل الاسكندرية سنة ١٨٠٧ على رأس جيش بريطاني اراد احتلال مصر فباء بالخيبة والخسران .. ولم يكده يستقر بالجنرال ولسلى المقام فى الاسكندرية حتى اذاع الاعلان الآتى فى المدينة :

« بامر الحضرة الخديوية - اعلان للمصريين - يعلن الجنرال قائد الجيوش الانجليزية بان مقاصد الدولة البريطانية فى ارسالها تجريده عسكرية الى القطر المصرى ليست الا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط حاملى السلاح ضد سموه .. فعموم الاهالى الذين فى سلم وسكينة تصير معاملتهم بكل تودد وانسانية ولا يحصل لهم اذى ضرر بل يحترم دينهم وجوامعهم وعائلاتهم ، والأشياء التى تلزم الجيش يصير دفع ثمنها ، وعليه ندعو الاهالى لتقديم ذلك ، وان الجنرال قائد الجيش يسر جدا من زيارة مشايخ البلاد وخلافهم الذين يودون المساعدة لردع العصيان الذى هو ضد الحضرة الخديوية الحاكم والوالى الشرعى على القطر المصرى المعين من لدن اللات الشاهانية » .

تجدد القتال

بدات الحركات الحربية بين الاسكندرية وكفر الدوار عقب احتلال الاسكندرية كما تقدم بيانه ، ثم تجددت عقب حضور الجنرال ولسلى .. ففى يوم السبت ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ تحركت قوة كبيرة من الانجليز جاء جانب منهم بالقطارات المسلحة من جهة القبارى وجانب آخر من جهة الرمل ومحطة السيوف وحجر النواتية . فلما وصلت القطارات الى مقدمة الجيش المصرى اطلق اليوزباشى احمد افندى فضلى مدفعا فكان ذلك ايدانا ببدء القتال .

ودارت معركة شديدة بينهم وبين المصريين ، فصددهم المصريون هن التقدم بعد أن كبدهم خسائر جمة . ودام القتال ثلاث ساعات حتى غروب الشمس . وكان يتولى قيادة الجيش فى هذه

المعركة طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه رضا باشا ومصطفى بك عبد الرحيم وعيد بك محمد وأحمد بك عبد الغفار والقائمقام أحمد بك عفت والقائمقام سليمان سامى داود وبدوى بك حكمدار المدفعية ، وانتهت المعركة بارتداد الانجليز الى الاسكندرية .

وفى أيام ٢٠ و ٢١ و ٢٢ اغسطس هاجم الانجليز مواقع الجيش المصرى فى كفر الدوار ، فدافع عنها المصريون خير دفاع ، وانجبت هذه المعارك عن ارتداد الجيش الانجليزى .
وتعتبر معارك الميدان الغربى فى جملتها فوزا للعرايين ، لان الانجليز ارتدوا عن خطوط الدفاع فى كفر الدوار .

فى الميدان الشرقى

تقدم القول بان عرابى أهمل الدفاع عن البلاد من ناحية الشرق ، فلما جاء الجنرال ولسلى الاسكندرية كان اول عمل حربى له هو تدبير الزحف على العاصمة من ناحية قناة السويس . . . ولو ان عرابى بادر عندما نشبت الحرب الى سد القناة لعجز الجنرال ولسلى عن الوصول بجيشه الى الاسماعيلية واتخاذها قاعدة للزحف ، ولكنه لم يفعل . . فكان احكامه وبالا على مصر ، وقد لعب فرديناند دلسبس فى هذه المسألة دور الخداع والتفريق لى يفوت على العرايين سد القناة .

فقد عقد عرابى مجلسا عسكريا فى اواخر يولية للنظر فى امر القناة ، فاجمع رأى المجلس على وجوب تعطيلها بحيث لا يستطيع الجيش الانجليزى اجتيازها والوصول الى الشاطئ الغربى منها ، وخاصة الاسماعيلية . فلما علم بذلك دلسبس أرسل الى عرابى ان يمتنع عن قطع القناة . . وأكد له كلبا فى تلفرافه « ان الانجليز يستحيل ان يدخلوا القناة . . يستحيل » ، فانخدع عرابى بهذا التلفراف رغم تحذير اخوانه اياه ونصحهم له بان لا يصفى الى تصيحة دلسبس اذ ليس فى امكانه ان يمنع دخول الانجليز القناة أو يبر بوعدده ، ولا هو صادق فى نصحه ، وانما كان غرضه صيانة

القناة من التعطيل ، ولو ضحيت في سبيل ذلك مصالح مصر وسلامتها .

وقد استمر على خداعه حتى وصلت البوارج الانجليزية الى بور سعيد لاحتلال القناة ، فأرسل الى عرابى تلغرافا آخر يقول فيه : « لا تعمل عملا ما لسد قناتى .. فانى هنا ولا تخش شيئا من هذه الناحية اذ لا ينزل جندى انجليزى واحد الا بصحبة جندى فرنسى ، وأنا المسئول عن كل ذلك » ، وهناك فقط شرع عرابى فى سد القناة ، ومع ذلك كان أمره فى هذا الصدد منطويا على التردد والابهام ، فقد قال فيه : « وما فعله الانجليز يبيع لنا سد التربة الحلوة عن السويس واذا تهدد القنال زيادة على ذلك بأعمال حربية داخلية أبيع لنا ردمه وسده لتعدى الانجليز على حيادته فباتحاد سعادتكم مع سعادة رئيس عموم أركان حرب يجرى ما فيه صالحنا » .

ولم يكد يصل هذا الأمر المبهم الى راشد باشا حسنى قومندان خط الشرق حتى كان الانجليز قد اقتحموا القناة .. وكان الحزم والحكمة يقتضيان بأن يبادر عرابى الى سد القناة قبل أن تبدأ حركات الانجليز العدائية من ناحية الشرق ، لان الانجليز الذين خرقوا حرمة المعاهدات الدولية ونقضوا عهودهم فى مؤتمر الاستانة منذ ابتداء القتال بضربهم الاسكندرية ثم احتلالهم اياها لم يكن من المنتظر أن يحترموا حياد القناة فى قتالهم . أما اعتماد عرابى على وعد دلسبس فى حماية القناة فأمر يدل على قصر النظر ، وقد كان من عيوب عرابى فى ساعة الخطر التردد والاحجام ، فكان خطؤه فى مسألة القناة العامل الأكبر ان لم يكن العامل الوحيد لانتصار الانجليز فى معارك الميدان الشرقى واحتلالهم العاصمة . ومن عجب أن يصر عرابى على رأيه الخاطيء مع أنه كما يقول جون نينيه كان مقتنعا كل الاقتناع قبل نشوب الحرب بضرورة منع المرور من القناة وانه قطع برأيه فى هذا الصدد اذ صرح للمستتر كامرون مراسل جريدة الستاندارد بحضور المسيو نينيه

قبل ضرب الاسكندرية بقوله : «اننا سنحترم القناة ما دام العدو يحترم استقلال بلادنا . . ولكن اذا نشبت الحرب فاننا عند اول طلقة مدفع سنهدم القناة مؤقتا ، وسأفعل ذلك آسفا لانى عالم بأن القناة طريق تجارى محايد » .

وقد كان هذا هو الوقت المناسب لسد القناة . . فليت شعري ما الذى جعله يعدل من هذا الرأى الصواب ويمتنع عن سدها حتى احتلها الانجليز ؟

احتلال بور سعيد والاسماعيلية

كان اول عمل حربى للجنرال ولسلى عند وصوله الى الاسكندرية هو تدبير الزحف على العاصمة من طريق قناة السويس . . ففى ظهر يوم ١٩ أغسطس ألق الأسطول البريطانى من الاسكندرية بقيادة الاميرال سيمور ، وكان مؤلفا من ثمانى مدرعات وثمانى عشرة باخرة من بواخر النقل ثقل معظم الجيش الانجليزى بقيادة الجنرال ولسلى قاصدا بور سعيد ، فبلغها صباح ٢٠ أغسطس . واخذت السفن الحربية تقتحم القناة ، ونزلت كتيبة من جنود الاسطول الى بور سعيد واحتلوا المدينة دون مقاومة من الحامية : وكذلك احتل الانجليز القنطرة والاسماعيلية فى هذا اليوم . ومنعت البوارج الانجليزية مرون البواخر التجارية فى القناة ، ومنع الاميرال هوايت من ناحية السويس دخول أية سفينة الى القناة ابتداء من ١٩ أغسطس ، ووضع فى مدخل القناة بارجة حربية تنفيذا لهذا المنع . وقبل احتجت شركة القناة على خرق حرمة القناة فذهب احتجاجها سدى . وفى ٢٠ أغسطس احتل الاميرال هوايت « شلوفة » شمال السويس على القناة .

وكانت طلائع العرايين وعددهم نحو ألفين ترابط فى « نفيشة » غربى الاسماعيلية وعلى بعد نحو ثلاثة كيلو مترات منها ، فأطلقت البوارج البريطانية قنابلها عليهم ، وكان هذا الضرب نديرا بزحف الانجليز من هذه الناحية . .

ووصل الجنرال ولسلى الى الاسماعيلية يوم ٢١ أغسطس لتدبير حركات القتال فى الميدان الشرقى . وكان يصحبه الأميرال سيمور والأميرال هوبكنس . ووصلت على أثره بقية البواخر المقلّة للجيش البريطانى ، فنزلوا الاسماعيلية ، كما وصل المدد من الهند الى السويس . وبذلك انكشفت الجبهة المصرية من ناحية القناة ، فى حين انه لو سدت القناة فى بداية القتال لما استطاع الجنرال ولسلى ان يصل بجنوده الى الاسماعيلية ويتخذها قاعدة للزحف ، ولتضى عدة أشهر قبل أن يهاجم خطوط الدفاع فى الدلتا .

وفى يوم ٢٢ أغسطس وضع الانجليز أيديهم على سكة الحديد بين الاسماعيلية والسويس وعلى ترعة المياه العذبة بين المدينتين . ولما تم للانجليز احتلال القناة رخصوا لشركة القناة بإدارة أعمالها السابقة وعادت السفن التجارية تجتاز القناة . ويتبين من ذلك ان اعتراض الشركة على خرق الانجليز حيده القناة لم يكن سوى اعتراض شكلى كان الغرض منه منع العربيين من سد القناة حتى لا يتعطل انتفاع الشركة منها .

وهكذا جعل الانجليز من القناة قاعدة حربية سهلت لهم مهمة الزحف على مصر ، ولولاها لما استطاعوا أن يصلوا الى الاسماعيلية بحرا وأن يزحفوا منها على العاصمة من طريق التل الكبير والزقازيق ، فوصول البواخر الانجليزية الى الاسماعيلية واتخاذهم اياها قاعدة زحفهم ما كان ليحدث لو لم تكن قناة السويس موجودة ، وكذلك كانت القناة شؤما على مصر فى جميع أدوارها الفائرة ..

احتلال نفيشة

واحتل الانجليز نفيشة بعد احتلالهم الاسماعيلية .. ولهذا الاحتلال أهميته لأن نفيشة هى أول محطة غربى الاسماعيلية ومنها تتفرع ترعة الاسماعيلية الى فرعين : أحدهما المذهب الى بور سعيد والثانى الى السويس . وقد سد العربيون ترعة الاسماعيلية فى نقطة « المجفر »

قربى الاسماعيلية ليمنعوا ورود المياه العذبة الى الجيش البريطانى،
فهاجم الجنرال ولسلى « المجفر » يوم ٢٤ اغسطس واحتلها
بجنوده .

وتابع الانجليز زحفهم فاستولوا على « المسخوطة » يوم ٢٥
اغسطس بعد معركة عنيفة دارت بينهم وبين العربيين ، وكان يقود
الجيش المصرى فيها الفريق راشد باشا حسنى .
ووقع محمود باشا فهمى رئيس اركان حرب الجيش المصرى
اسيرا فى يد الانجليز فكان اسره اكبر ضربة اصابت الدفاع
الوطنى .

واستولى الانجليز على « المحسمة » يوم ٢٥ اغسطس ، وهى
محطة تبعد عن نفيسة غربا باثنين وعشرين كيلو مترا ، وصارت
المسافة بينهم وبين التل الكبير لا تتجاوز اربعة وعشرين كيلو مترا،
وقد استولوا فى « المحسمة » على سبعة مدافع كروب وكمية كبيرة
من البنادق وعلى قطار من الدخيرة .

وكان الاستيلاء على « المحسمة » عملا حريبا على جانب كبير
من الخطر ، لانه الخطوة الاولى التى اتخذها الانجليز للوصول الى
معسكر العربيين فى التل الكبير . . ثم احتل الانجليز القصاصين
يوم ٢٦ اغسطس دون مقاومة تذكر ، فصاروا على مسافة خمسة
عشر كيلو مترا من التل الكبير .

عرايى فى الميدان الشرقى

كان لاسر محمود باشا فهمى واحتلال « المحسمة » وانكشاف
لية الانجليز فى الزحف على العاصمة من ناحية الشرق وقع شديد
فى صفوف العربيين . . فبادر عرايى الى الانتقال الى معسكر
التل الكبير . وسار بالقطار من كفر الدوار ومعه جماعة من
الضباط وطائفة من الحرس ، وكان يصحبه عبد الله نديم خطيب
الثورة العرابية . فلما وصل القطر الى الرقازيق خف للقاء
جمع حاشد من العمد والاميان وارباب الطرق والموظفين ، ونزل
هنيئة بالمحطة ، وجلس يكشك هناك ، فاحتشد الناس للتهاتف

له وصاروا ينادون : « الله ينصرك يا عرابى . يا مولانا يا عزيز . اهلك عسكر الانجليز . يا سيمور ياوش القملة من قال لك تعمل دى العملة ؟ » . وبعد أن جلس هنيهة غادر الكشك وركب القطار وصار ينادى ويقول : « أنا لها أنا لها » .

وسار القطار الى التل الكبير بين هتاف المجتمعين وصياحهم .. ولما وصل الى التل الكبير أعد عرابى لنفسه بالمعسكر خيمة سعيد باشا والى مصر السابق وكانت من أفخم الخيام . وأقام بها يحوطه الحرس والخدم ، وتشاور وأصحابه فيما يجب عمله ، وجاء على فهمى من القاهرة يقود الاى الاول من المشاة مددا للجيش ، ووضعوا خطة القتال التى استدعاها تبدل الموقف . فاتفقوا على مهاجمة مواقع الانجليز فى القصاصين ، وأرسلوا الى طلبة باشا عصمت فى كفر الدوار لكى يرسل لهم المدد من الرجال والعتاد . فجاءهم عيد بك محمد بالإيه ، وأحمد بك عبد الفغار وعبد الرحمن بك حسن بالإيات الفرسان . وجاءهم من دمياط خضر بك ومعه أورطتان من العساكر السودانية ، فاستعد الجيش المصرى لاتخاذ خطة الهجوم ، وكانت قوات الانجليز موزعة كالآتى : الجنرال جراهام فى القصاصين ، والجنرال درورى لو قائد الفرسان فى المحسمة ، والجنرال ويليس فى المسخوطة .

واقعة القصاصين الأولى

هاجم المصريون مواقع الانجليز فى القصاصين يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وكان هجوما شديدا .. فاستولوا على المواقع الامامية للانجليز . ولكن الفرسان البريطانيين بقيادة الجنرال « درورى لو » ما لبثوا أن كروا على المصريين فأجلوهم عن هذه المواقع . وخسر الانجليز فى هذه الموقعة ٨ قتلى ، منهم ضابط و ٦١ جريحا ، منهم عشرة من الضباط وامتد فيها القتال الى الليل .

موقف تركيا

قدمنا أن موقف تركيا منذ شيت الثورة العرابية كان منظويا

على سوء النية والخطل في الرأي ، فقد أرادت أن تتخذ من هذه الثورة فرصة لاسترداد امتيازات الاستقلال الذى نالته مصر . . فأخذت تفرى الفريقين المتخاصمين أحدهما بالآخر ، فتتظاهر تارة بتأييد الخديو ، وطورا بتأييد العرابيين ، لتكسب من وراء هذا الاغراء نفوذا وسلطانا ، ولكنها في الواقع لم تكسب شيئا وانما استفادت انجلترا من هذه السياسة الخرقاء .

وبينما كان الانجليز يتقدمون في داخل البلاد كانت المفاوضات ما زالت مستمرة بين اللورد دفرين سفير انجلترا في الاستانة والباب العالي للاتفاق على خطة ارسال الجيش العثماني الى مصر ، وكانت انجلترا تقصد من هذه المفاوضات اطالة الوقت وتعطيل ارسال جيش من تركيا حتى تقمع الثورة بجيشها فلا يبقى محل لمجيء ذلك الجيش ، وقد تدرعت الى اطالة المفاوضات باشتراطها عدة شروط وهى :

- (١) تحديد عدد الجيش العثماني المزمع ارساله الى مصر بحيث لا يتجاوز خمسة أو ستة آلاف جندي .
- (٢) منعه من دخول مصر بطريق البر أو النزول الى الاسكندرية .

- (٣) مرض خططه الحرية على القيادة الانجليزية .
- (٤) التعهد بسحب هذا الجيش حين جلاء الجيش الانجليزى

عن مصر .

وقد رفضت الحكومة التركية هذه الشروط ، فكان ذلك سببا في تعطيل ارسال جيشها ، ولو رضيت بأى شروط تضعها انجلترا وبادرت بارسال جيشها لكان ذلك خيرا وأخف ضررا من احجامها عن انفاذه ، لأن مجرد وجود جيش تركى أو أى جيش آخر بجوار الجيش الانجليزى يحول دون استقرار الأخير في البلاد ويؤدى لا محالة الى اجلاء الجيشين معا كما حدث حين أرسلت اكل من انجلترا وتركيا جيشا لاجلاء الفرنسيين عن مصر سنة

١٨٠١ ، فان وجودهما معا أدى الى جلائهما عن البلاد في ذلك الحين .

وقد أعلنت انجلترا على لسان اللورد دفرين انها لا تقبل اشتراك الجيش العثماني المتضمنة شروط هذا الاشتراك . وفي غضون مهلة المفاوضات التي جرت في هذا الصدد طلب اللورد دفرين من سعيد باشا الصدر الأعظم أن يعلن السلطان عصيان عرابي وأن يقترن هذا الاعلان بالاتفاق على اشتراك الجيشين في مصر ، وأخيرا وقع الطرفان على هذا الاتفاق في ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وهو يقضى بارسال ثلاثة آلاف جندي عثماني الى بور سعيد ، وفي الوقت نفسه أعلن السلطان عصيان عرابي في منشور طويل نشرته صحف الاستانة يوم ٦ سبتمبر .

لم تكن انجلترا تقصد بهذا الاتفاق احترامه وتنفيذه ، فانها مجلت باخماد الثورة قبل ان تتحرك تركيا الى ارسال جيشها . . بل كان غرضها اذاعة اعلان السلطان عصيان عرابي أثناء زحفها ، لتتخذ منه وسيلة لاضعاف قوة الجيش المصري وإيقاع الفرقة والانحلال في صفوفه ، وصرف القلوب عن تأييد عرابي في القتال . ولو ترك السلطان وشأنه لما فكر في هذا الاعلان لأنه في خاصة نفسه لم يكن يعطف على الخديو توفيق ، ولا كان يميل الى تثبيت سلطته . ولكن السياسة الانجليزية الحت وتهددت واستخدمت كل الوسائل ومنها الرشوة لدى رجال الماين حتى أصدر السلطان اعلانه المشؤوم . .

ولما هزم عرابي في واقعة التل الكبير بادر اللورد « دفرين » الى ابلاغ الباب العالي انه بهزيمة العرابيين لم يعد ثمة موجب لارسال جيش عثماني لأن الجيش الانجليزي قد انتهى من مهمة اخماد الثورة !

اقام اعلان عصيان عرابي والحرب قائمة هو تدبير منطوق على المكس والخبيث ، وضعبته انجلترا لاضعاف قوة المقاومة في مصر وتمكين

جيشها من احتلال البلاد ، وهى التى طلبت من السلطان ذلك الاعلان كما تقدم بيانه .

وقد ابتهج به الخديو وعهد الى سلطان باشا توزيع نسخ من جريدة « الجوائب » التى نشرته ، والاتصال بضباط الجيش المصرى لاطلاعهم عليه ، ووزع عليهم منشورات بهذا المعنى ، وتنقل سلطان باشا فى البلاد لدعوة العمدة والأعيان الى مساعدة الانجليز ، ولا جرم أحدثت المنشورات تأثيرا كبيرا فى حالة الضباط المعنوية .

واقعة القصاصين الثانية

فى صبيحة يوم السبت ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وقعت معركة كبيرة بين المصريين والانجليز ، تعد أكبر وقائع الحرب العرابية . . هجم فيها المصريون بقيادة الفريق راشد باشا حسنى - المعروف بأبى شنب فضة - على مواقع الانجليز فى القصاصين يريدون استردادها للمرة الثانية ، واحتدم القتال نحو ثلاث ساعات ولكن المعركة انتهت بتراجع المصريين بعد أن كادوا يوقعون بالجيش الانجليزى .

وكان القائد العام لجيش المصريين هو الفريق راشد حسنى ، وتقرر أن يتحرك محمود سامى البارودى من الصالحية ليلا فيصل الى خط القتال عند مطلع الفجر للاحداق بيمينه العدو وقد عمل بترتيب الهجوم رسم سلمت منه نسخة لكل أمير من القواد ، وفى الثالث الاخير من ليلة ٩ سبتمبر قام الجيش على هذا الترتيب ، فلما وصل قريبا من العدو أخذ كل مكانه على خط النار ، ولكن العدو كان عالما بما أستقر عليه الرأى اذ اطلعهم عليه الأميرالائ على يوسف خنفس (الخائن) فبادر الجيش المصرى بإطلاق المدافع واحتدم القتال بين الجيشين ، أما جيش الصالحية بقيادة البارودى فانه تأخر عن الميعاد المحدد له ، ولما قرب من مكان الواقعة كان العدو متاهبا لقتاله ، فاطلق عليه مدافعه قبل أن يصل الى مكانه ، فتشتت وولى الأدبار ، فمنهم من عاد الى الصالحية

ومنهم من ذهب الى معسكر رأس الوادى ، واما راشد باشا
حسنى وعلى باشا فهمى ومن معهما من الجيش فقد ثبتوا ثبات
الأبطال حتى آخر النهار وجرح راشد باشا حسنى برصاصة فى
قدمه . . وجرح على باشا فهمى فى ساقه ، وخسر كل من الجيشين
خسارة كبرى من ضرب المدافع والبنادق التى كانت مقلوفاتها
كالطر فى الميدان . وكانت هذه الواقعة أشد حرب نشبت بين
العربيين والانجليز اذ كانت قوة الجيشين عظيمة وثباتهما نادر
المثيل . .

ويقول جون نينيه عن هذه الواقعة : « ان اصابة القائد
الباسلين راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى فيها كانت خسارة
كبرى منى بها الجيش المصرى لا تقل فى فداحتها عن أسر محمود
باشا فهمى » .

ويذكر المستر بلنت نقلا عن رواية المصريين له عن المعركة
ان الانجليز فوجئوا بهجوم الجيش المصرى ، وكاد الدوق أوف
كنوت يقع اسيرا ، ولكن حدث نقص فى تنفيذ خطة الهجوم ، وذلك
انه كان على محمود باشا سامى البارودى ان يتحرك من الصالحية
فى الفى مقاتل ليلا ويهاجم فى الصباح ميمنة الانجليز ، ولكنه
ضل الطريق ، فلم يصل فى الميعاد ولم يشترك فى المعركة ، وثمة
نقص آخر ذكره المستر بلنت وهو ان عربى كان واجبا عليه ان
يشترك فى هذه المعركة ولو فى مؤخرة الجيش ان لم يكن فى المقدمة ،
ولكنه جمد فى التل الكبير ، ولم تظهر فى الميدان جميع قوة الجيش
التي كان يجب استخدامها ، وكان من عوامل الهزيمة خيانة
الضابط على يوسف خنفس .

كانت هزيمة الجيش المصرى فى واقعة القصاصين الثانية ضربة
شديدة كشفت الموقف الحربى ودلت على ضعف الجبهة المصرية
أمام الهجوم الانجليزى . . وقد ظهر الاضطراب على زعماء العربيين
وبخاصة عربى ومحمود سامى البارودى ، وبدأ اليأس يتسرب الى
قلوبهم . وأدرك عربى بعد فوات الفرصة انه لو سد قناة السويس

هند ابتداء الحركات العدائية لما بلغ الانجليز الاسماعيلية بهذه السرعة ، وما تقدموا في داخل البلاد بهذه السهولة . . فآخذ يعالج الموقف في كثير من التردد والياس ، وبدا بعد وقعة القصاصين في ارسال الجرحى الى العاصمة اذ اقلتهم القطر الخاصة الى العباسية ومنهم القائدان الباسلان راشد باشا حسنى ، وعلى باشا فهمى . واستدعى على باشا الروبى قومندان موقع مريوط ليتولى قيادة جيش راس الوادى . فحضر عصر يوم الثلاثاء ١٢ ستمبر سنة ١٨٨٢ ، واخذ يتفقد مواقع الجيش في التل الكبير الذى أصبح بعد وقعة القصاصين هدف الانجليز في هجومهم .

معركة التل الكبير

تقع شرقى محطة التل الكبير على الضفة اليسرى لترعة الاسماعيلية هضبة تعلو السكة الحديدية بثلاثين مترا وتمتد بانحدار خفيف نحو الصالحية ونحو « القصاصين » ، وكانت خطوط الدفاع المصرية في « التل الكبير » تبتدىء من السكة الحديدية ، وتمتد بطول ستة كيلو مترات متجهة من الجنوب الى الشمال . ويحمى معادل الجند خنادق جافة عرضها من مترين الى ثلاثة وعمقها متر او متران . ووراء الخطوط الامامية خطوط اخرى تمتد الى معسكر التل الكبير الواقع على السكة الحديدية . ولم يكن عربى قد اتم خطوط الدفاع قبل نشوب المعركة ، ولم تكن هى ذاتها محكمة الوضع ، لأنها اقيمت على عجل ، وليس بها العدد الكافى من الجند لصد هجمات الاعداء .

وكان الجيش المصرى في التل الكبير كما قدره الجنرال ولسلى مؤلفا من ٢٤ طابورا وثلاثة آليات من الفرسان وستة آلاف من البدو . وكان عربى يشرف على حركات القتال . . ولكنه لم يتول القيادة الفعلية التى عهد بها اليه على باشا الروبى ، وبلغت مدافع هذا الجيش من ٦٠ الى ٧٠ مدفعا ويقول المستر بلنت : « أن جيش عربى بالتل الكبير لم يكن يزيد على عشرة آلاف أو اثنى عشر ألف جنسدى ، والباقون كانوا من المجندين الاحداث الذين لم يسبق

لهم اطلاق بندقية واحدة . أضف الى ذلك ان خيرة الجنود لم يكونوا بالتل الكبير بل كانوا في كفر الدوار بقيادة طلبة باشا عصمت ، أو في دمياط بقيادة عبد العال باشا حلمي . وهؤلاء لم يشتركوا قط في المعركة » .

وكان من حسن التدبير ان يستدعى عرابي على الأقل الآلات المرباطة في دمياط لأنه كان يحتوى على خيرة الجند المدربين ، ولكنه لم يفعل . . ولم يأت من هذا الآلات سوى اورطتين مع مسيس الحاجة اليه . وعهد عرابي بالقيادة في معركة التل الكبير الى على باشا الروبي ، ولم يكن على حظ ما من الكفاية الحربية . . أضف الى ذلك انه كان الى ما قبل المعركة قائدا لفرقة مريوط واستدعاه عرابي الى التل الكبير بعد اصابة راشد باشا حسنى في القصاصين ، فحضر قبل الواقعة بيوم واحد ، وهو وقت لا يكفى لتعرف مواقع القتال في تلك الناحية ووضع الخطط الصالحة للدفاع .

وزحف الجنرال ولسلى على التل الكبير في احد عشر ألفا من المشاة و ٢٠٠٠ من الفرسان ومعه ستون مدفعا ، وكان الهجوم من الناحية الشمالية للتل الكبير اذ كانت اصلح للزحف من الجهة الجنوبية المكونة من اراض زراعية تخترقها الترع والأقنية وتعوق سير الجنود . واعتزم الزحف ليلا لكي يوفر على جنوده عناء المسير في شمس النهار المحرقة وسط رمال الصحراء وفي ارض مكشوفة . وقد رجح عنده الزحف في الظلام ما لاحظته حين كان يستطلع مواقع المصريين في التل الكبير من أنهم لا يضعون الطلائع امام الاستحكامات الا من الساعة الخامسة صباحا ، وهذا نقص كبير في الدفاع . فأراح ولسلى جيشه يوم ٢١ سبتمبر ١٩٠٠ وفي مساء هذا اليوم تاهب للزحف ، ولما جن الليل بدأ الجيش الانجليزى يتحرك من القصاصين في منتصف الساعة الثانية صباحا ، وكان الظلام حالكا . وأصدر الجنرال ولسلى تعليماته بان تغلق

كل الأنوار أثناء السير ، حتى لا يشعر العربيون برحفه . وكان يتقدم الجيش بعض ضباط الأسطول الذين لهم دراية بالاسترشاد بالنجوم لمعرفة خط السير في الصحراء . ولكن هؤلاء لم يكن في استطاعتهم الاهتداء الى مسالك الصحراء ، بل كان المرشدون الحقيقيون بعض عربان الهنادى ممن اشترى الانجليز ذممهم واتخذوهم عيوناً لهم وجواسيساً .

ومن العجيب أن يقطع الجيش الانجليزى المسافة بين القصاصين والتل الكبير - وهى تبلغ خمسة عشر كيلومترا - دون أن تصادفهم طلائع المصريين ، ولو كان الدفاع محكما لما فات عربى أن يجعل لجيشه طلائع على مسافات بعيدة ينبئونه بحركات الجيش الانجليزى ، واستمر الانجليز فى زحفهم حتى مطلع الفجر وعندئذ صارت كتابتهم على مسافة ١٥٠ ياردة من التل الكبير . وقد فوجئ المصريون بالهجوم اذ كانوا نائمين بعد أن سهرُوا فى سماع ذكر أرباب الطرق ، فاستيقظوا على صوت البنادق . ولم يكذبضربون نفير الحذر حتى أمر الجنرال ولسلى جنوده بالهجوم . . . فابتدا فى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا ، وكان على شكل نصف دائرة احاطت بمعسكر العربيين ، فاقترحت الجنود الانجليزية الاستحكامات الامامية ، واطلق رماثها القنابل والبنادق عليهم ، وقتل منهم فى هذه الهجمة نحو مائتين قبل أن يصلوا الى الخنادق .

ولكن الهجوم كان فجائيا شديدا ، فاستولى الانجليز على الاستحكامات الامامية . . وبعد هنيهة هجموا على خط الاستحكامات الثانى ، واتجهت فرقة منهم تجوس خلال الاستحكامات ففتكت بنادقهم بالمصريين فتكاثريا ، وهجم فرسان الجيش البريطانى بقيادة الجنرال درورى لو على ميسرة العربيين متجهين صوب محطة التل الكبير ، فأحدقوا بها . واخذ المصريون على غرة فى الميمنة والميسرة ، وصمد للدفاع الايان من السودانيين

بقيادة الأمير الالى محمد عبيد وظلوا يدافعون الانجليز حتى استشهد معظمهم وقتل قائدهم البطل محمد عبيد . واستبسل أيضا في القتال الالى من البيادة بقيادة أحمد بك فرج والالى عبد القادر عبد الصمد ، وكذلك أبلى اليوزباشى حسن أفندى رضوان (الفريق حسن باشا رضوان فيما بعد) بلاء حسنا في الواقعة اذ كان قومنداناً للطوبجية . فلما فوجيء المصريون بهجوم الجيش الانجليزى اختل نظامهم . . لكن اليوزباشى حسن رضوان صعد للمهاجمين واخذت مدافعه تصلى الانجليز نارا حامية وكبدتهم خسائر جسيمة ، وجرح هو في تلك الواقعة . وقد أعجب الجنرال ولسلى ببسالته وترك سيفه احتراماً له ، ولم يرد عدد الجنود الذين اشتركوا في المعركة على ثلاثة آلاف ، أما الباقون فقد تولاهم الدعر فآلقوا أسلحتهم ولاذوا بالقرار . ولم تدم المعركة أكثر من عشرين دقيقة لم تزد خسائر الانجليز فيها على ٥٧ قتيلاً منهم ٩ ضباط و ٤٨ صف ضابط وجندياً و ٤٠٢ جرحى منهم ٢٧ من الضباط ، أما خسائر المصريين فقد تراوحت بين ١٥٠٠ قتيل أو ٢٠٠٠ ، وغنم الانجليز مدافع المصريين واستولوا على جميع مهمات الجيش وذخائره ومؤونته . .

وكانت معركة التل الكبير سلسلة فضائح انتهت بهزيمة الجيش المصرى ، لم يحصل فيها قتال بالمعنى الصحيح الا من ثلاثة آلاف من الجند . وكانت فيما عدا ذلك أشبه بمهزلة أو مأساة ، فهى صفحة محزنة من تاريخ مصر الحربى والقومى ، وقد خلت من البطولة التى كان يمكن أن تغير من مصير المعركة أو تخفف من فضاضة الهزيمة وتقوى روح المقاومة في البلاد .

كارثة الاحتلال

الهزيمة

بلغ عرابى العاصمة ظهر يوم الهزيمة - الأربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - وكان أعضاء المجلس العرفى مجتمعين منذ ساعات طويلة فى « قصر النيل » ينتظرون أنباء المعركة ، وبقي يعقوب باشا سامى ملازما مكتب التلغراف دون أن يكشف أحدا بما يتلقاه من الأخبار ، الى أن أنبا الحاضرين أن ناظر الجهادية « عرابى » قادم على عجل الى العاصمة ، فأيقنوا انها الهزيمة لا محالة .

وبعد قليل جاء عرابى يصحبه على الروبى ، وكان وجهه مكفهرًا وعلائم الاضطراب بادية عليه . . فجلس على مقعده وظل صامتا لا يتكلم مدة عشرين دقيقة ، ثم عقد مجلس حافل فى قصر النيل من أعضاء المجلس العرفى وبعض الأمراء والكبراء ، وأخذ عرابى يشرح لهم أسباب الهزيمة وكيف فوجئ بهجوم الانجليز ونسب الى الجند عدم اطاعة أوامره فى القتال . ثم استشار الحاضرين فيما يجب عمله ، وهل يجب الاستمرار فى المقاومة أم أن الصواب فى التسليم . . فاختلفت الآراء ، وكثر اللفظ ، وتشعبت افكار القوم ، ثم قام الأمير ابراهيم أحمد ابن عم الخديو وحث على الاستمرار فى المقاومة قائلا : « القاهرة غاصة بالجند ومخازن الحربية ملأى بالسلاح والدخيرة والميرة ، ووسائل الدفاع متوافرة ، والواجب هو الدفاع ما دام فينا بقية » . فاستحسن الحاضرون قوله ظاهرا ، ولكن نفوسهم كانت قد دب اليها اليأس وجنحت الى التسليم ، واستقر الرأى فى هذا الاجتماع على انشاء خط دفاعى فى ضواحي العاصمة .

وانفاذا لهذا الرأى ذهب عرابى الى العباسية يصحبه محمد مرعشلى باشا باشمهندس الاستحكامات ومحمد رضا باشا قائد اللواء الفرسان واللواء حسن باشا مظهر لاختيار الموقع الملائم لخط الدفاع . وطلب من محمد مرعشلى باشا وضع تصميم لإنشاء خط

دفاعى امام المطرية شرقى عين شمس ليمتد يميننا الى الجبل ويمتد شمالا الى ترعة الاسماعيلية ثم ينعطف الى النيل عند قم رياح ترعة الاسماعيلية بالقرب من شبرا ، ثم ذهبوا الى مركز الطوبجية .

قال عرابى فى هذا الصدد « واردنا استعراض العساكر الموجودة هناك فلم نجد الا ألف رجل من خفراء البلاد بغير ضباط ، ونحو أربعين نفر سوارى فى مركز عساكر الخيالة مع أحمد بك نير ، فقال الأميرالاي المذكور انه يقف فى وجه العدو ويقاتله برجاله الاربعين حتى يموت معهم ولكن ما الفائدة وليس لدينا جيش يقوى على الدفاع ، فلما شاهدنا ذلك علمنا أن الاولى حقن الدماء وحفظ القاهرة من غوائل الحرب والدمار » .

ثم رجع عرابى ومن معه الى المجلس العرفى بقصر النيل واخبر الحاضرين بما شاهدته . . فاستقر رأى الحاضرين على التسليم وكتابة عريضة الى الخديو يلتمسون فيها العفو عنهم ويقدمون له الخضوع ويعتدرون عن افعالهم الماضية . فحرروا العريضة وامضاها عرابى ومن معه ، وارسلوها مع وفد مؤلف من محمد رؤوف باشا حاكمدار السودان السابق ، وبطرس غالى باشا وكيل الحقانية ، وعلى باشا الروبى ، ويعقوب سامى باشا . . ورؤوف باشا هو الذى تولى فيما بعد رئاسة المحكمة العسكرية التى حكمت على عرابى وصحبه بالاعدام .

احتلال العاصمة

لم تكد تنتهى معركة التل الكبير بما انتهت اليه حتى أمر الجنرال ولسلى فرقة الفرسان بقيادة الجنرال « درورى لو » أن تبادر بالزحف على القاهرة لاحتلالها . وأمر الجيش الهندى بقيادة الجنرال مكفرسن باحتلال الزقازيق لمنع الجيش المصرى من استخدامها قاعدة لمواصلات السكك الحديدية فسار

الفرسان نحو مدينة بلبس واحتلوها ظهر يوم ١٣ سبتمبر ، وحجز بها الجنرال درورى كو التلغرافات التى اعدھا عرابى الى مديريات الوجه البحرى بحشد الجنود لمقاومة زحف الجيش البريطانى ، واحتل الجنرال مكفرسن الزقازيق فى ذلك اليوم دون مقاومة واستولى فيها على خمسة قاطرات مشحونة بالذخيرة والمؤن .

واستأنف الجنرال درورى لو الزحف قاصدا العاصمة يوم الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، فتحرك من بلبس فى منتصف الساعة الخامسة صباحا فى قوة لا يمكن أن تكفى فى الأوقات العادية لاحتلال العاصمة ، ولكن هزيمة التل الكبير قد قضت على روح المقاومة .

بلغ الجنود الانجليز العباسية فى نحو الساعة الرابعة مساء وغسكروا فى ثكنات الفرسان بها .. وأرسل الجنرال درورى لو الى محمد رضا باشا قائد الجند بالعباسية يطلب اليه تجريد الجنود من أسلحتهم . وكان عرابى وصحبه مجتمعين فى دار على فهمى باشا الذى لم يزل جريحا ملازما بيته بعد اصابته فى معركة القصاصين ، فتلقى فى نحو الساعة السادسة مساء تلغرافا من قائد العباسية بوصول طلائع الانجليز ، فأرسل عرابى يأمره بالتسليم للقائد البريطانى .

ولما انفض الاجتماع خرج عرابى يصحبه طلبة باشا عصمت ومحمود سامى باشا البارودى والمسيو جون نينيه .. فأشار عليهم المسيو نينيه بأن يسلموا أنفسهم كأسرى حرب للقائد البريطانى ، فعمل عرابى وطلبة بنصيحته ، وتهيأ الاثنان للذهاب الى العباسية لكى يسلموا نفسيهما للجنرال درورى لو . اما محمود سامى البارودى فلم يقبل هذه النصيحة وقال « انى ذاهب الى منزلى فاذا أرادونى فانهم يعرفون أين يجدوننى » ، وذهب عرابى الى منزله يصحبه طلبة باشا والمسيو نينيه ، وأخذ يتأهب لتسليم نفسه ، فلبس رداءه العسكرية وأخذ سيفه . وفى نحو

الساعة التاسعة مساء ركب عربة يصحبه طلبة باشا ، وأمر سائقها بالتوجه الى ثكنات الجيش بالعباسية ، فلما بلغاها جرى بهما الى الجنرال درورى لو ، فسلما سيفهما اليه ، فأمر باعتقالهما فى غرفة من غرف الثكنة . وسارت كتيبة من الفرسان البريطانيين ليلا الى القلعة من طريق الجبل واحتلتها وسلمت الحامية المصرية .

وتولى تسليم القلعة الاميرالاي على يوسف خنفس ذلك الخائن الذى فتح لهم الطريق فى وقعة التل الكبير .

واحتل الانجليز ايضا قصر النيل وقشلاق عابدين ، وسلم الجنود الذين كانوا بهما أسلحتهم . . فكان ذلك ايدانا باحتلال العاصمة .

وقد خرج بعض الأهلين من سكان باب الشعرية والحسينية يحملون الهراوات بقصد محاربة الانجليز . ولكن محافظ العاصمة ابراهيم بك فوزى رأى فى هذه الحركة عملا لا يجدى ولا يؤدى الا الى سفك الدماء ، فردهم وأخذ يرقب حركاتهم منعا لوقوع الاحتكاك بين الانجليز والأهلين .

واحتل الانجليز بعد ذلك مواقع الدفاع الأخرى دون مقاومة ، ففى كفر الدوار حين علم ضباط الجيش فى مواقع الدفاع الأخرى بسقوط التل الكبير واستسلام عرابى استسلموا مثله . وقد علم طلبة باشا عصمت فى كفر الدوار بالهزيمة يوم وقوعها ، فسافر على عجل الى العاصمة فبلغها مساء ١٣ سبتمبر ، والتقى بعرابى وسلم نفسه معه الى القائد درورى لو .

ولما علم الجند بسفره تركوا أسلحتهم لضباطهم وتشتتوا ذاهبين الى بلادهم ، وكذلك فعل العربان ، وحضر السير افلن وود أحد قواد الجيش البريطانى - الذى عين فيما بعد سردارا للجيش المصرى - فى ١٦ سبتمبر على رأس كتيبة من الجند موقع

الحصن المنيع الذى أنشاه عرابى وكان أول خطوط الدفاع ، ويعرف بعزبة « أصلان » فاحتله . . وكان يصحبه الى ذلك المكان ضباط من أركان حربه وآخرون من قبل الخديو ، وأمر بنسف الحصن . . فنسف وسلم الضباط المصريون أسلحتهم ، وأعلنوا طاعتهم للخديو ، واستولى الانجليز فى كفر الدوار على ما بها من المدافع والبنادق والدخائر .

وحين علم محمود سامى البارودى قائد موقع الصالحية بالهزيمة ، تركها ومن معه من الضباط وركبوا قطرات السكة الحديدية الى المنصورة ومنها الى طنطا ثم الى أيتاى البارود فقوم حمادة فبولاق الدكرور ، وانحل نظام الجند ، وتوجه كل منهم الى بلده . وارثاى البارودى وجوب استمرار الدفاع مع إخلاء القاهرة والانسحاب بالجيش الى الصعيد ثم الى السودان اذا أعجزهم الدفاع . وأرسل الى عرابى تلغرافا من المنصورة يطلب منه اغراق مديرتى القليوبية والشرقية لتعطيل زحف الجيش الانجليزى ثم الاستيلاء على جميع المراكب فى النيل وشحنها بالدخيرة وتوجيهها الى الصعيد مع الجيش . ولكن عرابى رفض العمل بهذا الراى وأصر على التسليم ، وسجن البارودى بالقاهرة ضمن من سجن من العرابيين .

وتسلم الانجليز حصون رشيد ، وتوقفت حامية أبو قير من التسليم فأرسل اليها الخديو يوسف شهدى باشا فسلمت ، وسلمت كذلك حامية مريوط ، ثم حامية دمياط .

تأليف وزارة شريف باشا (الرابعة)

تبين فى غضون الحوادث السابقة أن وزارة اسماعيل راغب لا قبل لها بمواجهة المشاكل التى استهدفت لها البلاد وانها أضعف من أن تقوم بأعباء الحكم وسط هذه العواصف المختلفة ، فاستقالت لذلك ، واستدعى الخديو رياض باشا من أوروبا فقدم اليها فى

أواسط شهر أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وبعد قدومه عهد الى شريف
باشا تأليف الوزارة ، فلبى دعوته وألف الوزارة على النحو الآتى :

شريف باشا للرئاسة والخارجية . رياض باشا للداخلية .
عمر باشا لطفى للحربية والبحرية . على حيدر باشا للمالية .
على باشا مبارك للأشغال . أحمد خيرى باشا للمعارف . حسين
فخرى باشا للحقانية - محمد زكى باشا للأوقاف .

والوزارة كما ترى مؤلفة من أعضاء تجمعهم فكرة تأييد سلطة
الخديو ومخالفة العرابيين ، فشريف باشا قد انفصل عنهم من
عهد استقالته من الرئاسة في فبراير سنة ١٨٨٢ ، ورياض باشا
معروف بكرهيته لهم ، وكذلك عمر باشا لطفى ، وعلى باشا مبارك
كان وزيرا في وزارة رياض باشا الأولى التى اسقطتها الثورة في
سبتمبر سنة ١٨٨١ وبقية الوزراء من الموالين للخديو .

محاكمة العراقيين

المحاكمة

اعتقل زعماء الثورة العرابية ، واعتقل أيضا كثيرون من الضباط ، والقوا في السجون رهن التحقيق والمحاكمة ، وكثرت السعيات والوشايات ، فأخذ المفرضون يشنون بخصومهم بتهمة انهم كانوا من الخارجيين على الخديو ، حتى امتلأت السجون بالمتهمين ، وبلغ عدد المقبوض عليهم اكثر من ٣٩.٠٠٠ نفس .

ووضعت الحكومة يدها على جميع زعماء الثورة ، ماعدا السيد عبد الله نديم ، فانه اختفى عن الانظار ولم تستطع ميون الحكومة ان تعرف مقره ، وقبض على كبار الضباط المعروف عنهم التشيع لعرابي او الذين اشتركوا في حوادث الثورة ، وغصت السجون بكبار المعتقلين . . نذكر منهم : عرابي باشا ومحمود باشا سامي البارودي ومحمود فهمي باشا ويعقوب سامي باشا وعبد العال حلمي باشا وعلى فهمي باشا وطلبة باشا عصمت (السبعة الزعماء) وحين باشا الشريعي وزير الأوقاف في وزارتي راغب والبارودي وعبد الله باشا فكري وزير المعارف في وزارة البارودي الخ . .

وقد حوكم عرابي وصحبه امام محكمة عسكرية مصرية بتهمة عصيان الخديو ، واهتم بأمره مناه القبض عليه المستر ولغرد بلنت المستشرق الانجليزى الذى ناصره منذ ابتداء الحركة والمشهور بمعاصرته لمصر والمصريين ، وسعى جهده في انقاذ عرابي من الاعداء ولم يكن هذا السعى من صالح عرابي في شيء ، لان حياته في الواقع لم تكن لها قيمة بعد الهزيمة ، وقد اختار له المستر بلنت باتفاق مع السلطات الانجليزية اثنين من المحامين الانجليز وهما المستر برودلى والمستر نايبه للدفاع عنه امام المحكمة العسكرية .

واستقر رأى الانجليز على أن يقدم عرابى وصحبه أمام المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الخديو ، واستبعاد تهمة مذبحة الاسكندرية وتهمة احراقها ، وأن يعترفوا بجرمهم ، وأن يستبدل الخديو بحكم الاعدام النفى المؤبد ، وأن يصدر بعد ذلك مرسوم بمصادرة املاكهم مع عدم المساس بأملالك زوجاتهم وأن تقرر الحكومة لكل منهم معاشا يفي بحاجتهم مع حرمانهم رتبهم والقباهم ، فارتضى العرابيون هذا المصير . وعلى ذلك جرت المحاكمة ، وكانت بعد الاتفاق المتقدم ذكره محاكمة صورية عرفت نتائجها قبل انعقاد المحكمة . ولم تدم سوى يوم واحد . . . اذ انعقدت المحكمة العسكرية برياسة محمد رؤوف باشا يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بوزارة الأشغال بقاعة مجلس الشيوخ السابق ، الساعة التاسعة ونصف صباحا لمحاكمة عرابى أولا . ولم يكن الجمهور يعلم بالموعد المحدد لانعقادها ، فلم يحضر الجلسة سوى نحو اربعين من النظارة ، منهم عشرون من مراسلى الصحف ، وكان مقررا ان يتولى الاتهام امام المحكمة العسكرية المسيو بوريللى رئيس قلم قضايا الحكومة . ولكنه تنحى عن الجلوس فى مركز المدعى العمومى ، اذ رأى أن المحاكمة مهزلة متفق عليها من قبل ، فجلس بدله قومندان الحامية الانجليزية فى التحقيق ، وأخذ مجلسه قريبا من المكان الذى أعدم عرابى ، وبعد أن أخذ أعضاء المحكمة مجالسهم مرتدين ملابسهم الرسمية جئء بعرابى من السجن .

وكان قبل مجيئه قد وقع على وثيقتين . . . الأولى يعترف فيها بارتكابه جريمة العصيان ، ويتعهد فى الثانية بأن لا يبرح البجعة التى تعينها الحكومة الانجليزية لمنفاه .

دخل عرابى قاعة الجلسة مرتديا بدلة عادية ، وجلس فى المقعد الذى خصص له ، وجلس محاميائه الى جواره . . . فتلا عليه رؤوف باشا رئيس المحكمة ورقة الاتهام مخاطبا اياه بما يلي :

أحمد عرابى باشا .. أنت متهم أمام هذه المحكمة بناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضد الجناح الخديوى مخالفاً المادتين ٩٦ من القانون العسكرى العثمانى و ٥٩ من قانون الجنايات العثمانى فهل تقرر بالتهمة أم لا ؟

فاجاب عرابى « ان محامى سيجيبان بالنيابة عنى » .

فتلا المستر برودلى بالفرنسية ورقة امضاها عرابى وفيها يعترف بجريمة العصيان ، وتلا كاتب الجلسة صيغتها العربية . وعندئذ قرر رؤوف باشا بان المحكمة ستختلى للمداولة وان الجلسة اوقفت على ان تنعقد فى الساعة الثالثة بعد الظهر . وانعقدت المحكمة فى الموعد المذكور ، وكان عدد الحاضرين فى هذه المرة كبيراً .. فلما فتحت الجلسة امر رؤوف باشا كاتب الجلسة بتلاوة الحكم ، فتلاه .. وهو يقضى على عرابى بالاعدام . وتلا ، عقب صدور الحكم ، الامر الخديوى بابدال الاعدام بالنفى المؤبد . واستغرقت تلاوة الحكم و امر الخديو بتعديله عشر دقائق ثم انقضت الجلسة .

وحوكم زملاء عرابى الستة وهم : محمود باشا سامى البارودى ومحمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا وعبد العال حلمى باشا وعلى باشا فهمى الديب وطلبه باشا عصمت بالطريقة التى حوكم هو بها ، اى أنهم اعترفوا بجريمة العصيان . وقد رفض على باشا الروبى أن يدافع عن نفسه بواسطة المستر برودلى ، ورفض الاقران الذى كتبه عرابى فلم يحاكم معهم .. وصدر الامر بنفيه عشرين سنة فى مصوع .

وفى ٧ ديسمبر اجتمعت المحكمة لمحاكمة كل من : طلبه باشا عصمت ، وعبد العال باشا حلمى ، ومحمود سامى باشا البارودى وعلى فهمى باشا الديب فحكمت عليهم بالاعدام ، وتلا رئيس المحكمة امر الخديو بتعديله الى النفى المؤبد ايضا .

وفي يوم ١٠ ديسمبر حوكم محمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا فحكم عليهما ايضا بالاعدام ، مع تعديل الحكم الى النفى المؤبد .
- واصدر الخديو امرا فى ١٤ ديسمبر بمصادرة املاك الزعماء السبعة المحكوم عليهم واموالهم ، وحرمانهم حق امتلاك اى ملك فى الديار المصرية بطريق الارث او الهبة او البيع او باى طريقة ما مع ترتيب معاش سنوى لهم بالقدر الضرورى لمعيشتهم . وقضى هذا المرسوم ببيع املاكهم ، وما ينتج من هذا البيع من صسافى الثمن يخصص لسداد التعويضات التى ستعطى لمن اصيبوا فى حوادث الثورة .

وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر امر خديوى آخر بتجريد السبعة الزعماء من جميع الرتب والالقاب وعلامات الشرف التى كانوا حائزين لها .

تنفيذ الحكم فى عرابى وزملائه

اختارت الحكومة الانجليزية جزيرة « سيلان » بالهند منفى للزعماء السبعة . فاجتمعوا فى سجن الدائرة السنبة يوم ١٣ ديسمبر ليتداولوا فى تجهيز معدات الرحيل ، و ٢٥ ديسمبر نفذ فى الزعماء حكم التجريد من رتبهم والقباهم ، بأن جمعوا فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم فى ساحة « قصر النيل » وتلا عليهم على غالب باشا وكيل وزارة الحربية اوامر التجريد ، واصدت الحكومة لرحيل الزعماء الباخرة مريوتس « مريوط » وهى باخرة انجليزية حمولتها ١٤٠٠ طن استأجرتها خصيصا لنقل الزعماء وذويهم وحاشيتهم الى جزيرة سيلان ، وانزلتهم فيها بالدرجة الاولى . وعهدت الى الكولونل موريس بك وهو ضابط انجليزى كان فى خدمة الحكومة ان يرافقهم حتى يصلوا الى منقاهم .

ففى مساء ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ أعدت لهم قطارا خاصا
فى ثكنة قصر النيل لنقلهم الى السويس ، فركبوه هم ومن اختاروهم
من الاهل والخدم ، وودعهم المستر برودلى محاميهم على رصيف
القطار ، وحضر سفرهم السير شارلس ويلسن مندوب السلطة
الانجليزية ، وتحرك بهم القطار فى الساعة العاشرة مساء ورافقهم
الى السويس المستر نابيه ، وكان يحرسهم رهنط من الجنود
المصريين وآخرون من الجنود الانجليز ، قبلقوا ميناء السويس
الساعة الثامنة من صبيحة يوم ٢٨ ديسمبر ، وهناك ركبوا الباخرة
« مريوتس » واقلعت بهم فى الساعة الواحدة بعد الظهر الى نجر
كولومبو ميناء سيلان فوصلوا اليه مساء ٩ يناير سنة ١٨٨٣ ،
ونزلوا الى البر فى صبيحة اليوم التالى .



الزعيم في المنفى

في جزيرة سيلان

أقام مرابي وزملاؤه الستة في جزيرة « سيلان » ، وكانت حياتهم في المنفى حياة ألم وحزن ، وبؤس وشقاء .. إذ انقطعت صلتهم بالناس ، وطال اغترابهم عن الوطن ، وبعدت الشقة بينهم وبين أهلهم وذويهم ، ولم يكثر لهم أحد ، ولم يعطف عليهم أحد ، والناس مع الغالب .

وجادت قريحة البارودي بشعر مؤثر في الحنين الى الوطن والحزن لفراقه ، مما يعد آية في البلاغة ، ويدلنا على مبلغ ما عاناه المنفيون من الآلام ، وهو وإن كان يصور آلام نفسه وما يجيش به صدره ، لكنه في شعره يصور لنا حالة الزعماء المنفيين من العربيين عامة .

قال يصف الرحيل عن أرض الوطن :

محا البين ما أبقت عيون المها منى	فشبت ولم أقض اللبانة من سنى
هناك وياس واشتياق وغربة	الا شدا ما القاه في الدهر من غبن
فان اك فارقت الديار فلى بها	فؤاد أضلته عيون المها عنى
بعمت به يوم النوى اثر لحظة	فأوقعه المقدور في شرك الحسن

الى ان قال :

ولما وقفنا للوداع وأسلبت	مدامعنا فوق الترائب كالمرن
أهبت بصبرى ان يعود فبرنى	وناديت حلمى أن يشوب فلم يغن
وما هى الا خطسرة لم اقلعت	بنا عن شطوط الحى اجنحة السفن
افكم مهجة من زفرة الشوق فى لظى	وكم مقلة من غررة الدمع فى دجن
وما كنت جربت النوى قبل هذه	فلما دهنتى كدت أقضى من الحزن
ولكننى راجعت حلمى وردنى	الى الحزم رأى لا يحوم على افن
ولولا بنيات وشيبي موائل	لما قرعت نفسى على فائت سنى

وتعاقبت السئون على عرابى وزملائه فى منفاهم بتلك الجزيرة
النائية . . فضاقت صدورهم لطول الغربة ، وعدم العمل اطلاقا ،
ورداءة المناخ ، وافتقارهم لمن يعطف عليهم او يسال عنهم ، فساءت
لذلك حالتهم المعنوية ، ووقع الخصام بينهم . . واقبل بعضهم
على بعض بتلاومون . . وبدا الخصام اول ما وقع بين عرابى وطلبة
وعبد العال .

وفى سنة ١٨٩٠ انتقل محمود باشا سامى البارودى بعائلته
بعد ان تزوج من كريمة يعقوب سامى باشا الى مدينة « كندى »
التي تبعد ٧٤ ميلا عن كولومبو . وترك عرابى وبقية زملائه بكواومبو
متناقرين متخاصمين ، وتبعه يعقوب سامى باشا وقطن كندى . .
وكذلك فعل طلبة باشا عصمت ، وفى سنة ١٨٩٢ انتقل اليها عرابى
ثم على باشا فهمى .

مصير عرابى وزملائه

توفى عبد العال باشا حلمى يوم ١٩ مارس سنة ١٨٩١ بكولومبو
ودفن بها . وذهب محمود باشا فهمى الى كندى - عاصمة الجزيرة
- لتبديل الهواء . . وهناك ادركته الوفاة ليلة ١٧ يولية سنة
١٨٩٤ ودفن بها .

وفى لبرابر سنة ١٩٠٠ رخصت الحكومة المصرية لطلبة باشا
عصمت بالعودة الى مصر اذ ساءت صحته . وقررت جمعية من
الاطباء انه اذا لم يعد الى بلاده فانه لا يعيش اكثر من خمسة اشهر
وصادق على هذا القرار حاكم الجزيرة . . فعاد الى مصر ، ولكنه
لم يعيش اكثر من المدة التى توقعها الاطباء ، وتوفى فى ذلك العام
ودفن فى قرافة الامام الشافعى »

وفى شهر اكتوبر سنة ١٩٠٠ توفى يعقوب باشا سامى ودفن
بجوار قبر محمود باشا فهمى بكندى ، وكان قد صدر العفو عنه

ورخص له بالعودة الى مصر ، ولكن واقفاً القدر قبل أن يبلغه الحاكم امر العودة .

وأصيب محمود باشا سامى البارودى بارتشاح فى القرنيتين
أفقدته نور عينيه . وقررت جمعية الأطباء لزوم عودته الى مصر
لمعالجته فى المناخ الذى ولد فيه وألفه . وصادق على ذلك حاكم
الجزيرة ، فأصدر الخديو عباس حلمى الثانى أمراً بعودته الى
مصر . فرجع فى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٠ ، وعفا عنه الخديو
ومنحه حقوقه المدنية ورد اليه أملاكه الموقوفة وحصل على متجمده
ربحها من ديوان الأوقاف ، ولكن لم يعد اليه بصره ، وتوفى فى ١٢
ديسمبر سنة ١٩٠٤ .

وفى ١١ يونيه سنة ١٩٠١ صدر حق الخديو عباس أيضاً عن
عرابى وعلى فهمى . . فبارح على باشا فهمى الجزيرة فى شهر
أغسطس سنة ١٩٠١ وجاء القاهرة فى أول سبتمبر . وجاءها
عرابى فى أول أكتوبر سنة ١٩٠١ ، وكانت البلاد تفلئ سخطا على
الاحتلال وسياسته لما بدا من الحكومة البريطانية من نقض عهودها
فى الجلاء ووضع يدها على حكومة البلاد ومرافقها .

وكانت عودة عرابى بواسطة الانجليز ، وأدلاؤه بعد رجوعه
بالتواضع فيها تأييد للاحتلال وسياسته ، سببا فى استقبال
الامة له بالفتور والسخط . وبدأ الفرق بين البارودى من
هذه الناحية . . فقد لزم البارودى العزلة بعد عودته وامتنع
عن الخوض فى الاحاديث السياسية . وكان ذلك منه عين الحكمة
والصواب ، أما عرابى فقد جلب على نفسه بالحديثه سخط
الصحافة والرأى العام ، وكانت وفاته رحمه الله يوم ٢١ سبتمبر
سنة ١٩١١ .

شخصية عرابي

في شخصية عرابي تجتمع المحاسن والاضداد .. ولقد كان لكل منهما اثره في الدور الذي قام به في تاريخ مصر السياسي . ولا بد لكى تكون لدينا صورة صحيحة لهذه الشخصية الكبيرة ان نعرف مزاياها ونقائصها ، او مآلها وما عليها ..

اذا حللنا شخصية عرابي نجد انه كان بلا نزاع ذا شخصية قوية جذابة تؤثر في الأفراد والجماعات .. فله من هذه الناحية اخص صفات الزعماء . ولولا هذه الموهبة لما استطاع ان يجتذب اليه محبة ضباط الجيش وجمهرة الأمة ، وينال ثقتهم ويملى ارادته عليهم ، وكانت له ايضا موهبة الكلام والخطابة والصوت النجهوري . وهذه ايضا من مزايا الزعماء التي تحببهم الى نفوس الجماهير .. وقد كان لخطبه تأثير السحر في نفوس سامعيه ، وكان بلا مرأى يريد الخير لبلاده ، ويريد لها الحرية والاستقلال وعلى هذا الاساس قامت دعوته .

على انه الى جانب ذلك لم يكن على حظ كبير من الكفاية السياسية وبعد النظر .. ومن هنا جاء شططه في كثير من المواطن ، وعدم تقديره للامور وملاساتها .. وعرابي معذور في ذلك لانه لم ينل حظا كبيرا من الثقافة والالمام بشؤون السياسة وأطوارها .. فهو لا يعدو ان يكون ضابطا من تحت السلاح ، لم يتخرج في المدارس الحربية ولا المدنية .. ولم يعلم نفسه بنفسه تعليما ناضجا ، ولم يكن له من العبقرية ما يغنيه عن الدرس والاطلاع والتحصيل .. وكان علمه محدودا .. فقد تلقى في الأزهر بعض قشور من العلوم الفقهية واللغوية ، ولم يطل مكثه به اكثر من اربع سنوات .. ولم يزد محصوله العلمي عن بعض الآيات الشريفة والإحاديث النبوية ، استظهرها وتفهم معناها . وبعض المطالعات الأدبية من آثار السلف الصالح ، وكتابات الصحف الوطنية في ذلك الحين ..

وهذا المحصول لا يكفي لتكوين الراس المدبر للثورات ، القدير على
تذليل المعضلات وحسن التصرف فيما يعرض على البلاد من
أحداث وأزمات .

حقا ان كثيرا من الزعماء لم يكونوا في محصولهم العلمى يزدون
على عرابى ومع ذلك نجحوا في زعامتهم ودعوتهم .. فالظروف
السياسية لها دخل كبير في نجاح الزعيم أو اخفاقه .. وسنعرض
فيما يلي الأسباب لاختفاق عرابى والثورة العرابية ..

ان الفرق كبير بين عرابى وبين كافور مثلا في ايطاليا ، أو
وشنطون في أمريكا ، أو كوشيسكو في بولونيا ، أو كوشوت في
المجر .. ولو وفقت الثورة العرابية الى زعيم مثل كافور لسارت
في سبيل الفوز ، ولعرف كيف يدير دفة السفينة بمهارة وكفاية ،
قد يكون لعرابى بعض الشبه بغارييلدى في قلة المحصول العلمى
والسياسى .. ولكن غارييلدى كان يترك لرجال السياسة تصريف
المعضلات السياسية . أما عرابى فكان على جانب كبير من الاعتداد
بالنفس ، اذ كان يعتقد في نفسه القدرة على تصريف الشئون
السياسية كافة .. ولو انه استعان برجل من معاصريه قدير في
شؤون السياسة ، كشريف ، لكان ممكنا أن تسير الثورة في سبيل
النجاح الى النهاية . ولكنه على العكس قد عمل على التخلص منه
حتى اقصاه عن الوزارة كما بينا في موضعه .

* * *

ومما يؤسف له أن عرابى كان على جانب كبير من الغرور ..
وقد كان ذلك من العوامل الفعالة في اتجاهه السياسى ، فمن ذلك
انه حين تحفزت انجلترا لضرب الاسكندرية ابان له بعض مواطنيه
ضرر الحرب وسوء مستقبلها ، فكان يقول : « أنا أقوى من دولة
الانجليز ودولة فرنسا » ، وقال : « ان الطوابى والعساكر المصرية
لا تقاوم الانجليز فقط ، بل جميع الدول مدة ثلاث سنين .. »
بحيث لا يمكن لأحد الدخول الى مصر « .

وكان ظنه أن الإنجليز لإطاعة لهم على قتال البر ، وأن قوتهم محصورة في البحر ، وفي ذلك كان يردد هو وانصاره كلمتهم الماثورة : « الإنجليز كالسمك .. إذا خرج من البحر هلك » وهذا من الغرور الناشئ عن الجهل لا محالة .

وكان يصرح بأنه لن يخضع لأوربا أو لتركيا ، ويقول في هذا الصدد : « فليسألوا لنا جيوشا أوروبية أو هندية أو تركية .. فاني ما دمت وبى ريق فاني سادافع عن بلادى ، وعندما يموت جميعا يمكنهم أن يمتلكوا البلاد وهى خراب » .

ولم يكن هذا من الواقع فى حى ..

لم انه لم يكن أيضا على حظ كبير من الكفاية الحربية ، لانه لم يتلق تعليما عسكريا نظاميا ، ولم يتعمرن على ضروب القتال ، ولا خاض غمار الحروب فى ماضيه قبل الثورة ، ولا فى حروب الثورة نفسها ، فانه لم يتولى خلالها أية قيادة فعلية .. بل كان يندب غيره من القواد ليحمل عبئها فى ميادين القتال ..

ففى ضرب الاسكندرية لم يباشر الدفاع عن الحصون كما رأيت مما أوضحنا ، ولما انسحب الى كفر الدوار عهد بقيادة الجيش المرابط بها الى طلبة باشا عصمت . ولما تخرجت الحال فى الشرق وانتقل الى رأس الوادى لم يتسلم زمام القيادة فى معركة القصاصين التى كانت اشد معركة تشبهت بين المصريين والإنجليز ، بل عهد بها الى الفريق راشد باشا حسنى والقواء على باشا فهمى ، وترك القيادة فى معركة التل الكبير الى على باشا الروبى .

ومع انه كان مثال الشجاعة والجرأة فى الدور الأولى من الثورة فان هذه الشجاعة لم تلازمه مع الأسف فى واقعة التل الكبير ولا فى التسليم والمحاكمة .



مرايى باشا بعد عودته من المنفى

فشخصية عرابي كانت تجمع بين المحاسن والأضداد ، حقا ان
الرأى فى شخصيته قد تغير لو كتب له الفوز والنجاح .. فلو ان
الثورة قد انتصرت لتضاءلت عيوبه الى جانب مزاياه ومحاسنه ،
وهكذا شأن الحوادث والأحداث لها دخل كبير فى تقدير الرجال
والأشخاص .

والناس من يلق خيرا قائلون له ما يشتهى ، ولام المخطئ الهبل (١)

اسباب اخفاق الثورة

فلنتكلم الآن عن أسباب اخفاق الثورة العرابية ، فلعلها تلقى
بعض الضوء على شخصية عرابي والظروف التى اكتنفت الثورة
والأسباب التى أدت الى اخفاقها ، ولعل هذه الأسباب تخليه من
مسئولية هذا الاخفاق .

ان لاختفاق الثورة العرابية عوامل عدة ، بعضها داخلى وبعضها
خارجى .. وأول العوامل الداخلية هو الانقسام الذى وقع فى
الصفوف بين العرابيين والخديو توفيق . فان هذا الانقسام جعل
من البلد معسكرين متحاربين ، معسكر الثورة ومعسكر الخديو ،
فوقع الاصطدام بينهما ، وتفاقم أمره . وانتهر الانجليز فرصة
وجوده ، وما أدى اليه من ضعف وتخاذل ، فحققوا أغراضهم
الاستعمارية بالتدخل فى شئون البلاد ثم احتلالها ، ولو مولجت
أسباب الفرقة والانقسام بالحكمة وحسن السياسة لسارت الثورة
على صراطها المستقيم ونجت البلاد من الاحتلال .

صحيح ان الثورة فى ذاتها بدأت بالتصادم مع الخديو ، فما
واقعة قصر النيل ثم واقعة عابدين ، الا مظاهر لهذا التصادم وذلك
الانقسام .. فكيف يمكن اذن تعليل اخفاق الثورة بالانقسام وهو
هو منشأ الثورة ؟

(١) المراد بالمخطئ هنا من أخطاء الحق والهبل هو اللئيم

نقول نعم .. ان الثورة ظهرت اول ما ظهرت بالتصادم مع الخديو . وهى وليدة هذا التصادم او هذا الانقسام ، ولكن الحكمة كانت تقتضى بعد اجابة مطالب عرابى وصحبه فى وقعة عابدين ونزول الخديو على ارادتهم ان يعالجوا الشئون العامة بالانابة والترىث ، ويعملوا على رأب الصدع وتوحيد الكلمة وازالة الفرقة والخلاف بينهم وبين الخديو ، ولكنهم على العكس لم يابهاوا لهذه الناحية .. وداخلهم الشئ الكثير من الفروور ، وعدم النظر فى العواقب ، فاخذ الخلاف يتسع ويتفاقم ، حتى كان من امره ان اعتزم العرابيون خلع الخديو ، وتحدثوا فى ذلك علنا ، وهذا اقصى مظاهر التنازع والشقاق بين أبناء البلد الواحد .

* * *

كان لهذا الانقسام من العواقب الوخيمة ما لا يغيب عن البال ، فقد ادى الى التخاذل فى ساعة الخطر ، وتضعف قوة المقاومة .. بل هو السبب المباشر للاحتلال البريطانى ، اذ ان الانجليز تذرعوا الى هذا الاحتلال بدعوى تأييد سلطة الخديو وحماية العرش ، فجاسوا خلال الديار وحاربوا العرابيين ، وكان فى وصف الانجليز معسكر الخديو والحكومة . ولكن يجدر بعرابى وزملائه زملاء الثورة ان يتداركوا هذه الحالة ، ويتلافوا اسباب الانقسام تفاديا من التدخل الاجنبى . ولم يكن لهم عذر فى ان يجهلوا المطامع الاستعمارية التى تكتنف مصر .. فان حوادث ذلك العصر والعصر الذى سبقه كانت تكشف عن نيات انجلترا فى تطلعها الى احتلال وادى النيل . ولقد تجلّت هذه النيات منذ حاربّت نابليون فى مصر سنة ١٧٩٨ ، وحين أسس محمد على الدولة المصرية الحديثة الجردت سنة ١٨٠٧ تلك الحملة التى باءت بالخيبة والخذلان . وما فتئت تعمل على تحقيق اغراضها الاستعمارية فى عهد محمد على وخلفائه . ولكن شراً من هذا أسهم مصر فى قناة السويس سنة

١٨٧٥ الخطوة الأولى نحو الاحتلال .. فهذه الحوادث وغيرها كان من شأنها أن تبصر العربيين بالخطر الذي يتهدد البلاد ، وتدموهم الى تلافى أسباب الانقسام الذي لا شك في أنه يوهن قواها في ساعة الخطر . وكان لهم من احتلال فرنسا وتونس سنة ١٨٨١ نذير بما تستهدف له مصر من مطامع الاستعمار الأوربي عامة .. ولكنهم لم يتبصروا في العواقب ، فمهدوا السبيل الى اخفاق الثورة ووقوع الاحتلال .

فالانقسام هو أول العوامل في اخفاق الثورة .. يليه تأثير الزعماء في تطور الحوادث .. فلقد كانت تنقصهم الخبرة السياسية ، وهذا النقص وحده يكفي لافاق أية ثورة في مختلف البلدان .

وقد حرمت الثورة أيضا الكفاية الحربية ، مما بدا اثره في المعارك التي نشبت بين الانجليز والمصريين ، ولو كان على رأس الثورة قائد كفء لتغير مصير الوقائع الحربية فيها . ولكنها مع الأسف لم توفق الى قواد أكفاء ، وقد تجلّى عدم الكفاية الحربية في احجام عرابي وصحبه عن سد قناة السويس عند ابتداء القتال ، وهذا المثل وحده يدل على جهل تام بفنون الحرب ، لأن سدا القناة كان أول ما يجب عمله بلا تردد لكي يضمن الدفاع عن مصر كما تقدم بيانه . ولو سدت القناة في الوقت المناسب لطلأ أجل الحرب ووجدت مصر الوقت الكافي لتنظيم وسائل الدفاع ، لأن الأمة كانت مستعدة لبذل كل تضحية للدفاع عن كيانها .. ولكن الخطأ يرجع الى زعمائها السياسيين والحرييين .

وثمة عامل آخر له أثره الكبير في اخفاق الثورة ، وهو قلة البطولة والتضحية .. فقد رأيت كيف كان موقف عرابي في واقعة التل الكبير ، وكيف ترك الميدان دون جهاد أو نضال ، وكيف سلم نفسه للانجليز وكيف كان موقفه أثناء المحاكمة وبعدها .

كان هذا التسليم والخضوع من أكبر العوامل في اخفاق الثورة،
وانحلالها ، لان الأمم تتأثر حتما بنفسية زعمائها ومواقفهم ..
فمواقف التضحية والبطولة تبعث في الأمة روح التضحية
والبطولة ، ومواقف التسليم والخضوع تقضى على هذه الروح
حتى في النفوس التي كانت مشربة بها ، أو مستعدة لها .

* * *

فالزفامة تطبع الأمة بطابعها ، ان خيرا فخير وان شرا فشر ..
ولذلك لا تعجب من ضعف المقاومة التي لقيها الانجليز حين
احتلالهم مصر ، فان زعماء الثورة كانوا اول من استسلم في ساعة
الخطر . وقد ظهر ضعفهم النفسى في المحاكمة ، اذ اخذ كل منهم
يتنصل من تبعة الثورة ، وتبين من موقفهم انه كان ينقصهم الايمان
والعقيدة .. وهما اساس النجاح لكل دعوة وكل عمل . ولو أنهم
ضربوا للأمة المثل العليا في التضحية والشجاعة والاقدام لكانت
الثورة العرابية في دورها الثانى صفحة مشرقة من تاريخ مصر
القومى . كما كانت في دورها الاول . ولكن أية مقاومة تنتظر بعد
أن ترى الأمة زعماءها يتركون ميدان القتال ويلقون أسلحتهم
خاضعين مستسلمين ؟ !

لا شك أن هذا الموقف وحده من أهم الأسباب في اخفاق
الثورة العرابية .. ولو أن عرابى وصحبه قاوموا وقاتلوا في التل
الكبير لكان لهذه الواقعة ولو انتهت بالهزيمة صبغة أخرى غير
الصبغة التي طبعت بها . ولو أنهم أدوا واجبهم لاستمرت المقاومة
عهدا طويلا ، ولبعثوا في البلاد من أقصاها الى أقصاها روح البذل
والتضحية .

قد تقوم في بعض البلاد ثورات تنتهى بالهزيمة .. برغم ما يبذل
تأقيها من جهود وتضحيات . ذلك حين تتطلب عليها القوة وتقمعها .
فأمثال هذه الهزيمة لا تغد اخفاقا ، بل هى صفحة مشرقة من كفاح

الأمة في سبيل حريتها واستقلالها ، وهي بما يتخللها ويزينها من البطولة والشجاعة والتضحية ، تبعث في الأمة دما جديدا ، يجدد من حيويتها ، ويزيدها قوة ومرانا على الكفاح والمقاومة . وتظل صفحة جهادها مثلا عاليا تحتديه الأجيال المتعاقبة في افتداء الوطن بالنفس والمال ..

ومن العوامل الداخلية في اخفاق الثورة سياسة الخديو توفيق فهو لم يكن مؤمنا بالشورى ولا موقنا بحق الأمة في الدستور . وعلى ما كان عليه من الضعف والتردد ، فانه كان يميل الى الحكومة المطلقة يستأثر فيها بالسلطة هو وحاشيته والمقربون اليه . ولم يكن يعترف لغير هؤلاء بالنفوذ والسلطان ، اللهم الا لمثلى الدول الأجنبية ، فانه كان يحرص على كسب ودهم وثقتهم ..

ومن هنا جاء خضوعه لرغبات معتمدى انجلترا وفرنسا ، ولو كان صادق الرغبة في احترام حقوق الأمة لما اتخذت منه الدولتان تكاة لمحاربة الثورة . فقد استغلنا ميوله الخاصة وكراهيته للثورة ففاجأنا البلاد بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى تقدم الكلام عنها . ولما اشتد الخلاف بينه وبين وزارة البارودى فى حادثة مؤامرة الضباط الشراكسة بدأ انحيازه الى التدخل الانجليزى الفرنسى بشكل واضح . ولما انسحبت فرنسا من الميدان استمر انحيازه الى جانب التدخل الانجليزى .



وكان للعوامل الخارجية التى كبر فى اخفاق الثورة العربية .. وأهمها المطامع الاستعمارية الأوروبية ، وبخاصة الانجليزية ، لفرنسا وانجلترا كانتا تطمعان فى توسيع نفوذهما فى مصر . ومن هنا جاء سخطهما على الثورة وكراهيتهما قيام حكومة دستورية فى البلاد . ولقد رأيت كيف اثمرتا بالحركة الوطنية ، ووضعنا العقبات والعراقيل فى سبيلها ، وكيف بدأت لياتهما السيفقة فحورها بمذكرات ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، تلك المذكرة التى تنطوى على الثورة العداوة

والبغضاء بين الخديو والأمة ، وكيف أعقبتا تقديمها بالمعارضة في تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، مما أدى الى سقوط وزارة شريف باشا .. ثم انتهازهما فرصة الانقسام الذى وقع بين الخديو والعرايين وارسالهما أساطيلهما الى مياه الاسكندرية ثم تدخلهما بالفعل وتقديمهما بلاغهما النهائى باقالة وزارة البارودى وابعاد زعماء الثورة ، ورفض العرايين هذه المطالب ، وقبول الخديو اياها .. مما أدى الى استقالة وزارة البارودى وانفجار بركان السخط على الخديو .

فالسيدة الاستعمارية الانجليزية والفرنسية كانت من اكبر العوامل فى اثارة الانقسام بين الأمة والخديو .. وأعقب هذا الانقسام انسحاب فرنسا من الميدان وانفراد إنجلترا بالتدخل لتحقيق مطامعها الاستعمارية فى مصر ، وقد ريات كيف نفلت برنامجها الاستعماري بضرب الاسكندرية وانزال جنودها الى البر .. فكان ذلك بدء الحملة التى قضت على الثورة وعلى الاستقلال .

اضف الى ذلك جمود أوربا حيال الاعتداء البريطانى ، وسوء تية تركيا نحو مصر منذ قيام الثورة ، وسعيها الاخرق فى استرداد الاستقلال الذى نالته مصر . وما ظهر منها من التذبذب والنفاق ، والتظاهر تارة بمناصرة العرايين ، وطورا بتأييد الخديو ، وانضمامها أخيرا الى جانب الانجليز باعلانها عصيان عرابى والحرب قائمة .. فكان هذا الاعلان ضربة شديدة للثورة ، وعضدا كبيرا للحملة البريطانية .

* * *

كل هذه العوامل التى اجتمعت على مصر كان لها الأثر البالغ فى اخفاق الثورة .. وكان لضعف السياسة الفرنسية وترددها حيال المسألة المصرية وترك الانجليز يتدخلون وحدهم فى شئون

البلاد اثر كبير في تطور الحوادث ، اذ انتهزت انجلترا هذه الفرصة وانفردت باحتلال مصر واخماد الثورة وتثبيت قدمها في البلاد .

وليس من السهل على امة ثور للحرية أن تتغلب على كل هذه العوامل مجتمعة ، ما لم تؤت قوة الجبابة ، أو عقول العباقرة . .
وانك لترى أن أكثر الأمم التي ثارت من أجل حريتها واستقلالها كان لها ، على العكس ، من العوامل الخارجية ما ساعدها على تحقيق آمالها . فالثورة الأمريكية لم تدرك ما نالته من النجاح ولم تحقق استقلال الولايات المتحدة الا بعد أن عاونتها فرنسا بجيشها وأسطولها . وإيطاليا لم تحقق وحدتها وتحرر من النير النمساوي الا بمعاونة فرنسا العسكرية . واليونان لم تتحرر من النير التركي الا بمعاونة روسيا وفرنسا وانجلترا . وكذلك الأمم البلقانية عامة لم تنفصل عن تركيا وتحقق استقلالها الا بمساعدة أوروبا .

أما مصر فإنها لم تحرم المعاونة من الخارج فحسب . . بل تألبت عليها العوامل الخارجية وعاونت انجلترا على تحقيق أطماعها الاستعمارية .

ويقيننا أن العوامل الخارجية كانت أقوى من العوامل الداخلية في اخفاق الثورة العربية .



راجع هذا الكتاب


المستشار حلمي السباعي شاهين

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمه الطبعه الثالثة	٣
مقدمة	٥
نشأة الثائر واسباب الثورة	٩
الثورة في مرحلتها الأولى	٣٣
عرابي الزعيم القومي	٥١
ثورة عرابي في مرحلتها الثانية	٩٣
مذبحة الاسكندرية	١١١
ميثاق النراة	١٢٩
ضرب الاسكندرية	١٣٩
الحرب بين عرابي والانجليز	١٦١
كارتة الاحتلال	١٦١
محاكمة العرابيين	١٩٨
الزعيم في المنفى	٢٠٧

تحت الطبع تاريخ مصر القوي

- ثورة سنة ١٩١٩
 - في أعقاب الثورة المصرية "ثورة ١٩١٩"
 - مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
 - ثورة ٢٣ يوليو في سبع سنوات
- يقام المؤرخ
الكبير المرحوم
عبد الرحمن الرافعي

	أخصاصيون في الطبوعات العساجلة	الشعب مؤسسة صحفية عربية	دار الشعب مطبوعات
الإدارة: ٩٢ شارع قصر العيني بالقاهرة - ت ٣١٨١٠ • مروت: المكتب التجاري - شارع سوريا - م.ب ٢٢٢٨			
رئيس مجلس الإدارة: الشيخ عبد الله هاشم		الطابع: قبة الينبى - ت ٣١٨١٠-٣١٨١٥-٣١٨١٩ دير النواصر - تليفون ٨٤٤٨١٠	التوزيع: الداخل - توزيع المطابع ودرعها الخارج: مكاتب دار النهضة ١٥ شارع مصرى - أرماس

الثلث ١٠ قروش

السبت } ٢١ جمادى الثاني ١٣٨٨
١٤ سبتمبر ١٩٦٨